دعاة حق وسلام

خطابات الشيخ الجمري ما بين الاعتقالين

سبتمبر ١٩٩٥ - يناير ١٩٩٦

حركة أحرار البحرين الإسلامية

دعاة حق وسلام

خطابات الشيخ عبد الأمير الجمري
ما بين الاعتقالين

سبتمبر ١٩٩٥ - يناير ١٩٩٦

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

حركة أحرار البحرين الإسلامية

تاريخ الإصدار:
يوليو ١٩٩٦

صورة الغلاف: الأستاذ عبد الوهاب حسين إلى جانب الشيخ عبد الأمير الجمري بعد إطلاق سراحه في سبتمبر ١٩٩٥

قصة «المبادرة» والحوار بين المعارضة والحكومة في البحرين (اغسطس ١٩٩٥ - يناير ١٩٩٦)

تقديم د. منصور الجمري

«المبادرة»:

في منتصف اغسطس ١٩٩٥ انهالت علينا التقارير من داخل البحرين تتحدث عن اطلاق سراح عدد من الرموز القيادية في التحرك الشعبي المطالب بعودة الحياة الدستورية للبلاد. وما هي الا فترة وجيزة حتى اتصل الاستاذ حسن مشيمع، احد القياديين الذين افرج عنهم، بنا في لندن يعلمنا انه عازم على السفر الى الخارج لتبادل وجهات النظر حول المحادثات التي بدأت في السجن بين القيادة الامنية (ممثلة في المدير العام للامن العام، السيد ايان هندرسون، ووزير الداخلية) وبين خمسة من قياديي التحرك الشعبي (الشيخ عبد الامير الجمري، الاستاذ حسن مشيمع، الاستاذ عبد الوهاب حسين، الشيخ خليل سلطان والشيخ حسن سلطان).

وهكذا دخلت الانتفاضة مرحلة جديدة اتسمت بالافراح الشعبية ومظاهر الزينة للاحتفال بمئات من المفرج عنهم بعد ان وصلت الاوضاع الى حالة من الاختناق. ما هي طبيعة هذه المحادثات وكيف تم التوصل اليها وما كان المرجو منها؟ وهل كان بالامكان الوثوق بالجهاز الامني وبالعائلة الحاكمة؟ وهل سيتم التنازل عن المطالب؟ وهل.. وهل.. وهل؟ مئات الاسئلة بدأت تنهال من كل جانب وبدا وكأن البحرين تدشن مرحلة حرية التعبير عن الرأي والحوار بين المعارضة والحكومة. الشكوك والظنون كثيرة وكذلك الآلام والآمال. وهكذا بدأنا في لندن نترقب مجيء الاستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان الى لندن للاطلاع على ما دار مع القيادة الامنية.

وصل الوفد الى لندن يوم ٢٦ اغسطس ١٩٩٥، في ختام اسبوع حافل للمعارضة عقدت خلاله مؤتمرا صحافيا وندوة سياسية واخرجت مظاهرة جماهيرية في شوارع لندن. كان في وداع الوفد في مطار البحرين الدولي فريق أمني برئاسة عادل فليفل، لتسهيل سفر الوفد (ذلك لأن من يعتقل ويفرج عنه لا يسمح له بالسفر مباشرة).

كان الارهاق باديا على الاستاذ حسن والشيخ خليل ولذا تركناهما ليرتاحا في اليوم الاول من وصولهما لكي نبدأ معهما حوارات مكثفة استمرت اربعة ايام متتالية.

في اول لقاء لي بالاستاذ حسن، سلمني رسالة كتبها الوالد الشيخ عبد الامير الجمري في السجن بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٩٥، اي قبل يومين من سفر الوفد الى لندن. والرسالة لخصت الحوار الجاري بالقول: «فانني قد اطلعت على البيان الصحفي الصادر عن حركة احرار البحرين الاسلامية بتاريخ ٢١ اغسطس ٩٥م، والذي تناول فيما تناول موضوع الاتفاق بيننا وبن الحكومة، والذي جاء فيه التزام الحركة مشكورة بما جاء في الاتفاق، وانني ارجو منكم جميعا التعاون معنا لاتاحة الفرصة الكافية لانجاحه، وتجنب كل ما يعيق تنفيذه ويطيل زمن محنة شعبنا، وان تتكرس الجهود في البحث عن افضل السبل لتعزيز الحوار مع الحكومة التي اعربت عن رغبتها فيه، مؤكدا الحاجة القصوى للتعاون من اجل اخراج البلاد من محنتها باسلوب حضاري حكيم وراق يتناسب مع تراثنا التاريخي والثقافي وقيم ومبادىء شبعنا المسلم وطبائعه الانسانية النبيلة، ومؤكدا رفض الاسلام لاستخدام العنف ما دام يوجد للحوار سبيل، ومؤكدا ايضا ان عودة الامن والاستقرار الى البلاد مع المحافظة على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الشعب والحكومة تمثل الاساس الاقوى والافضل لنمو البلاد وازدهارها وتحقيق آمال وطموحات شعبنا والمحافظة على مكتسباته، وانني لعلى ثقة بانكم سوف تهتدون بفضل الله تعالى وتسديده لأفضل السبل السلمية الدستورية الحكيمة التي تمر عبر الحوار لتحقيق ذلك، وعدم تضييع الفرص التاريخية الثمينة لا سيما هذه الفرصة التي تمثل منعطفا خطيرا في تاريخ شعبنا، متمنيا لكم التوفيق والتسديد فيما تصبون اليه من الخير لهذا الشعب والوطن».

عبّرت هذه الرسالة عن الاجواء التي كان يعيشها قادة المعارضة الذين تحاوروا مع وزارة الداخلية. فلقد كانت الاخيرة توصل المنشورات التي نوزعها داخل البلاد ونعبر فيها عن مواقفنا الى داخل السجن. وكانت حركة احرار البحرين قد اصدرت بيانا رحبت فيه بمبادرة الحوار مع الحكومة للخروج من الازمة. لقد حاز قادة المعارضة في السجن على ثقة الجماهير وكان الجميع بانتظار التعرف على التفاصيل وعلى كيفية التفاهم مع الحكومة للخروج من الازمة السياسية.

الحوار بين الاستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان وبين شخصيات المعارضة المتواجدين في لندن تطرق الى جميع الامور المنظورة وكان النقاش حادا وصريحا الى

الدرجة التي كان الوفد ـ الضيف، يشعر في آخر اليوم وكأنه خرج من سجون البحرين والمشادات مع المخابرات الى سجون منازل لندن ومشادات المعارضة. ولكن مثل هذا النقاش كان ضروريا لأن المصلحة العامة للأمة تتطلب الابتعاد عن الجانب العاطفي والشخصي كل البعد للتأكد من سلامة الطريق.

وبينما كنا نتحاور مع الوفد القادم الى لندن، كان وزير الاعلام الجديد، محمد المطوع يصرح لاذاعة لندن أن الافراج عن المعتقلين ما هو الا مكرمة اميرية لتوفير الفرصة للمفرج عنهم لكي يعودوا للصراط المستقيم. كانت هذه الكلمات الجارحة قد لعبت دورها لاحقا في عدم عودة احد أفراد الوفد الى البحرين بعد انتهاء الزيارة. وبالرغم من ذلك شعرنا بضرورة المتابعة لمجريات الامور بصبر وحذر شديدين مع الامساك بقدرة التحرك الجماهيري عندما تتراجع الحكومة عن ما تم الاتفاق عليه. امام هذه المعادلة، كان علينا ان نبتعد عن الجوانب النظرية البحتة ونتعامل مع الواقع وظروفه، وكيفية معالجة السلبيات التي تصاحب مثل هذه التجربة.

وكان الاستاذ حسن قد بدأ حواره بالاشارة الى ان مثل هذا الحوار لم يكن ليحصل لو ان القادة كانوا على انفراد في زنزانات متفرقة. وكانت الخطوة الاولى التي سعوا اليها هي اقناع وزارة الداخلية بسجنهم في مكان مشترك لاجل التداول في جميع القضايا. وفي مقابل هذا الطلب. كانت المخابرات تريد الحصول على ورقة مكتوبة وموقعة من القادة الخمسة يذكرون فيها «اعتذارا» لامير البلاد. ومن اجل هذا الامر ترك الخمسة في غرفة خاصة ومجهزة باجهزة التصنت للاستماع لما يتم الاتفاق عليه. كان القرار الذي اتخذه الخمسة كتابة رسالة تحمل جملة «شرطية» يقول فيها الموقعون عليها انهم يعتذرون «اذا» كان قد صدر منهم خطأ. وذكر الاستاذ حسن ان كلمة «اذا» وضعت في منتصف الكتابة لكي لا يتم حذفها بعد ذلك عندما تقوم الحكومة بنشرها فيما لو تراجعت عن الحوار. وهكذا كتبت الرسالة الموجهة الى امير البلاد بتاريخ ٢٤ ابريل ١٩٩٥ (اي بعد ٣ اسابيع من اعتقال الشيخ الجمري) متضمنة الجملة الشرطية التالية: «وازاء الاحداث المؤلمة التي شهدتها البحرين في الاشهر القليلة الماضية نعرب عن اسفنا الشديد واعتذارنا لسموكم «اذا» كانت قد تسببت تصرفاتنا والاعمال التي قمنا بها وأدت الى الاضطرابات في البلاد».

لقد كانت خطورة الرسالة واضحة امام الخمسة ولكنهم فضلوا ان يقدموا على المخاطرة لكي يتمكنوا من الاجتماع مع بعضهم البعض بصورة مستمرة والخروج

بمشروع مشترك استمر الحوار فيه لاخراجه قرابة الاربعة اشهر داخل السجن مع قيادة الامن العام التابعة لوزارة الداخلية.

ملخص الحوار في لندن:

اشار الوفد الزائر ان جذور المبادرة بدأت بعد أيام قلائل من الاعتقال، وخرج عدد من الاخوة بصورة مستقلة اثناء اعتقالهم الانفرادي بفكرة لتهدئة الاوضاع مقابل الدخول في حوار مع الحكومة. بعد عدة جلسات من التحقيق المنفرد مع المخابرات بدا واضحا ان هناك رأي مشترك بين عدد من القياديين، ولهذا تم تقديم طلب بالسماح لخمسة منهم بالاشتراك في سجن واحد لكي يخرجوا بمشروع مشترك. ولكن وزارة الداخلية كانت تصر على كتابة رسالة للامير قبل السماح بذلك. وقال الاستاذ حسن: المبادرة كتبناها وعرضناها على القيادة الامنية واحتوت في بادىء الامر على اربعة ابعاد. الا ان البعد الرابع حذف بطلب من رئيس الوزراء (حسب ما قاله السيد ايان هندرسون).

البعد الاول: هو الدعوة للهدوء والاستقرار مقابل اطلاق سراح جميع الموقوفين (غير المحكومين) وتم الاتفاق على ان يطلق سراح ثلاثة من المحاورين مع ١٥٠ شخص في ١٦ اغسطس، ثم يتم الافراج عن الاستاذ عبد الوهاب حسين مع ١٥٠ معتقل آخر، وفي ٣٠ سبتمبر يتم الافراج عن الشيخ عبد الامير الجمري مع ٥٠٠ ـ ٦٠٠ موقوف.

البعد الثاني: معالجة آثار الازمة. فقد خلفت الازمة آثارا مختلفة، ولكي يتحقق استقرار دائم فلا بد من الافراج عن الذين حكم عليهم وارجاع المبعدين ومناقشة عودة البرلمان المنتخب.

البعد الثالث: تعزيز العلاقة الطيبة بين الشعب والحكومة. وقد اصروا على كلمة تعزيز بدلا من الكلمة الاصلية «خلق».

البعد الرابع (الذي لم يوافق عليه رئيس الوزراء): كان ينص على تصحيح العلاقة بين المعارضة في الخارج والحكومة.

ملاحظات ذكرها الوفد ـ الزائر:

١ـ قال رئيس المخابرات السيد ايان هندرسون في احدى جلسات الحوار «لقد استطعتم هزّ الكأس فلا تكسروه. لقد وصلنا الى قناعة ان القمع لن يخمد الشارع العام بالصورة التي نحب، كما ان الوجهاء الذين اعتمدنا عليهم لم يستطيعوا حل المشكلة».

٢ـ عندما طلبنا توثيق الاتفاق قبل بدء الافراجات تم ترتيب لقاء مع وزير الداخلية بتاريخ ١٤ اغسطس (قبل يومين من الافراج عن الدفعة الاولى) حضره وزير العمل السيد عبد النبي الشعلة وقضاة المحكمة الجعفرية الشيخ سليمان المدني والشيخ احمد العصفور والشيخ منصور الستري بالاضافة للوجيه الحاج احمد منصور العالي. وقام الشيخ الجمري بقراءة المبادرة المكتوبة امام الحضور الذين استمعوا لما قيل عن الحوار الدائر.

٣ـ قال السيد هندرسون ان زيارة لندن واقناع المعارضة هناك سوف يكون له الاثر الكبير في الاسراع بحلحلة الاوضاع. خصوصا بعد ذهاب العلماء الثلاثة الذين تم ابعادهم في يناير ١٩٩٥ الى لندن لأن ذلك قلب الموازين على الحكومة.

٤ـ تم اخبار وزارة الداخلية ان المحاورين لن يطلبوا من المعارضة ومن الجماهير التوقف وانما سيطلبون اعطاء فرصة للحوار.

ملاحظات ذكرها افراد المعارضة في لندن:

١ـ الحكومة رفضت ان توثق الاتفاق من جانبها كتابيا ورفضت وضع جدولة واضحة للفترة الامنية من الحوار. كما ان المرحلة السياسية للحوار غامضة بالنسبة للآلية. فالمعارضة طرحت مطالب دستورية تعتمد على الاجماع الوطني واي آلية للحوار لا بد ان تحتوي على ممثلين من الاطراف المشاركة في العريضة الشعبية ومن الاطراف الاخرى المؤثرة في الساحة.

٢ـ ان الحكومة طلبت كتابة رسالة اعتذار كمقدمة للحوار، وبالرغم ان الرسالة كتبت بلغة «شرطية» فان الابتزاز واضح ولن تتوانى وزارة الداخلية عن استخدام هذه الورقة ونكران الحوار لأنها لم تقدم شيئا مكتوبا.

٣ـ ان النهج الذي تسير عليه الحكومة لا ينبىء بالخير. فقطاع التعليم تمت عسكرته من خلال تعيين ضباط في الجيش لمناصب الوزير ومدير الجامعة وغيرها من المناصب الحساسة.

٤ ـ ان تكرار وزير الاعلام الجديد لوصف خروج القياديين بأنه مكرمة اميرية من أجل العودة للصراط القويم أمر آخر لا ينبىء بالخير في التوجه الحكومي.

٥ ـ الحكومة تريد معالجة عوارض الازمة وليس جذورها، ولا يبدو أن تغييرا حقيقيا في النهج السياسي قد حصل. فالحديث لا زال عن مجلس الشورى المعين وهناك محاولة لتغيير تركيبة الحكم بحيث يستعصي عودة الحياة الدستورية والبرلمان المنتخب.

رجوع الاستاذ حسن مشيمع الى البحرين :

رجع الاستاذ حسن الى البحرين والتقى مع الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين داخل السجن ليخبرهم بنتيجة الحوار مع المعارضة في الخارج. ولكن سرعان ما بدأت الاحداث تأخذ منحى آخر عندما جاء موعد الافراج عن الاستاذ عبد الوهاب حسين في ٧ سبتمبر. فالسلطة لم تفرج عن الاستاذ عبد الوهاب في اليوم المحدد، كما لم تفرج عن العدد الكامل المتفق عليه احتجاجا على مظاهر الفرح الجماهيرية التي بدأت تتسع مع الايام. وعندما افرج عن الشيخ الجمري في اواخر سبتمبر، وخرجت الجماهير من كل مكان لاستقباله، انزعجت الحكومة دون سبب معقول وامتنعت عن الافراج عن باقي الموقوفين المتفق عليهم ويقدر عددهم بـ ٥٠٠ شخص.

وكان شهر اكتوبر حافلا بالمساجلات والاتهامات المتبادلة بين القيادة الامنية والمعارضة في الوقت الذي بدا واضحا ان الحكومة لم تكن جادة في فتح باب الحوار وأن ما كانت تريده هو الالتفاف على المطالب الجوهرية للتحرك الشعبي، وهو اعادة الحيادة الدستورية واحترام حقوق المواطن. وهكذا بدأت الاحداث في التصاعد وبدأت تختفي مظاهر الفرح وتعود حالة اللاأمن واللااستقرار والاعتقالات العشوائية والمحاكمات الجائرة والتصريحات غير المسؤولة، وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير خطبة الامير يوم العيد الوطني في ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ عندما بدا واضحا للجميع أن البحرين مقبلة على مرحلة جديدة من المواجهة بين الحركة الشعبية المتنامية وقوات الامن.

لقد تسارعت الاحداث في يناير ١٩٩٦ بصورة خاطفة، وبدأ الارتباك واضحا في ردود افعال الحكومة، ونلخص الاحداث المتسارعة مع ما سبقها كما يلي:

- **٢٥ سبتمبر ١٩٩٥** : الافراج عن الشيخ عبد الامير الجمري.
- **٢٣ اكتوبر ١٩٩٥** : اعتصام سبعة قياديين واضرابهم عن الطعام في منزل الشيخ الجمري، احتجاجا على عدم وفاء الحكومة بالاتفاق المبرم معها.
- **١ نوفمبر ١٩٩٥** : انتهاء الاعتصام واحتشاد اكبر تجمع في تاريخ البحرين (قدر العدد بـ ٦٠ـ ٧٠ ألف انسان) امام منزل الشيخ الجمري للاستماع للبيان الختامي للمعتصمين.

٣٥ يناير ١٩٩٦ : بعثت قيادة امن المنامة الى الحاج علي عبد الله الابريق مسؤول جامع الصادق بالقفول (المنامة) وأنذروه بمنع الشيخ الجمري من الصلاة مساء الجمعة كل اسبوع. وعندما اتصل الابريق بدائرة الاوقاف الجعفرية قيل له انه ليس من مسؤوليتنا ان نمنع او نحدد من يصلي جماعة في المسجد. فاتصل العقيد عبد الله المسلم مدير مركز امن القرى بالاوقاف ليأمرهم، لكن دائرة الاوقاف اعتذرت عن ذلك. بعدها اتصل عبد الله المسلم بالشيخ الجمري وقال له: «انك ممنوع من الصلاة والخطبة في مسجد الصادق» وكررها ثلاث مرات. فرد عليه الشيخ الجمري انه يرفض المنع.

٤ يناير ١٩٩٦ : هجمت قوات الامن على جامع الامام زين العابدين حيث كان الشيخ الجمري مع جمهور من المصلين يقرأون الدعاء (دعاء كميل). واستخدمت مسيلات الدموع بكثافة وتم الاعتداء على المارة بصورة عشوائية وفرض حصار حول منزل الشيخ الجمري. بعد فترة انسحبت قرابة عشرين سيارة جيب من المنطقة وبقيت السيارات المدنية واربع شاحنات مملوءة بالقوات. وبعد فترة تجمعت اعداد غفيرة حول منزل الشيخ الجمري وخرج الشيخ وخطب فيهم قائلا: «ان هذه الحركة الصبيانية المراهقة قد فعلها هؤلاء بدون سبب. وارى انهم قد ارهقتهم وحدة الشعب واصراره على مطالبه، وارهقتهم الجماهير الهائلة التي تجتمع لصلاة يوم الجمعة في جامع الصادق ولا نستغرب مثل هذه الحركة، ونحن صامدون لن نتراجع، والذي اراه ان هذا الانسحاب تكتيكي لكي تتجمعوا بسبب هذه المكيدة ثم يأتوا مرة اخرى للهجوم زاعمين ان هنا فوضى وتجمعا غير مشروع، اننا سوف نظل متمسكين بسلوكنا الذي هزمهم وجعلنا نستقطب الرأي العام في الداخل والخارج وهو السلوك السلمي، وارى ان نفوت عليهم الفرصة ونحبط هذه المكيدة بالتفرق والانصراف من هذا المكان، شكر الله مساعيكم، على ان الانصراف لا يعني التخلي عن المسؤولية، بل هو انصراف مع التحسب للطوارىء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

٥ يناير ١٩٩٦ : صلى الشيخ الجمري الظهر في جامع الصادق بالدراز، بينما كانت مداخل الدراز تتواجد فيها القوات ولكن الجماهير انهالت من كل حدب وصوب. اما صلاة المغرب فيصليها الشيخ في جامع الصادق بالقفول. وعندما توجه الناس الى القفول كانت القوات قد حاصرت الجامع منذ الثالثة بعد الظهر بـ٢٥٠ مسلح واغلقت جميع الطرق الى الجامع. وقامت هذه القوات باستخدام مسيلات الدموع والرصاص المطاطي واصبحت الاجواء مكفهرة، واصيب عدد غير قليل من النساء

والرجال والاطفال. وقد شاهد هذا الحادث السواح الاجانب الذين كانوا متواجدين في الحديقة المائية القريبة من الجامع.

○ **مساء الجمعة ٥ يناير ١٩٩٦** : اقيم حفل ديني في منطقة النعيم بالمنامة وكان من بين الحضور الشيخ الجمري. وبينما كان الاستاذ حسن مشيمع يلقي كلمته امام الحضور هجمت قوات الشغب بالقنابل الخانقة على الحضور. فانفض الجمهور وسقط عدد كبير على الارض من بينهم الشيخ الجمري، فحمله الشباب الى بيت صغير ملاصق لمكان الاجتماع. وقد التجأ الى هذا المنزل حوالي مائة شخص، وبقوا هناك ما لا يقل عن ساعة ونصف لا يستطيعون النزول ويتكلمون بالهمس، لان البيت مطوق والمنطقة كذلك. بعد ذلك هجمت قوات الشغب على المنزل وكسروا ابوابه ودخلوا واقتادوا الشباب بصورة وحشية ضربا ورفسا وشتما. وقيدوا ايدي الشباب من الخلف. وتعرض الشيخ الجمري لضربة على ظهره من احد افراد قوة الشغب، بعدها واجه الشيخ الجمري الشخص الذي قاد الهجوم واسمه الملازم عيسى القطان، وحمّله مسؤولية ما حدث. ثم طالب بالافراج عن الشباب الذين قيدوا، وتم ذلك بعد فترة من النقاش الحاد. وقام الشيخ الجمري والشباب بتفقد الجرحى الذين سقطوا على الارض ونُقل بعضهم الى المستشفى.

○ **٨ يناير ١٩٩٦** : الشيخ الجمري يصلي في جامع الصادق رغم التهديد له قبل الصلاة والجماهير تجتمع من كل مكان وتجدد العهد. بعد ذلك توجه الشيخ الجمري للدراز وحضر احتفالا جماهيريا ضخما رددت فيه هتافات الصمود ضد الهجمة الحكومية.

○ **الجمعة ١٢ يناير ١٩٩٦** : طوقت قوات الامن جامع الصادق بالقفول، وعندما جاء عدد كبير من الناس واغلبهم من الشباب للصلاة وجدوا شرطة الشغب قد اغلقت المنافذ المؤدية للجامع من الجهات الاربع مما ادى لامتداد طوابير السيارات القادمة من كل جهة لاكثر من كيلومتر واحد. وحدث ارباك في الحركة المرورية وعمّ التذمر العام من تصرفات قوات الامن. ثم قامت الاخيرة بملاحقة القادمين للصلاة باستخدام الرصاص المطاطي الذي تسبب في اتلاف عدد من السيارات والممتلكات. كما اطلقت قوات الامن قنابل غازية ذات لون احمر لخلق حالة من الفزع.

○ **١٣ يناير ١٩٩٦** : استدعت وزارة الداخلية الشيخ الجمري وسبعة من رفاقه وادخلوهم واحدا بعد الآخر في مكتب وزارة الداخلية الذي كان يتوسط اربعة عشر من

قوات الامن. وكان اللقاء بمنتهى الشراسة من جانب وكيل وزارة الداخلية. وطالب قادة المعارضة بحضور محامي الدفاع الا ان ضباط الداخلية قالوا ان الهدف هو ابلاغ رسالة، ان الحكومة قررت منع الصلاة جماعة والقاء الخطب امام الناس. وكان جواب الشيخ الجمري ورفاقه، انهم لا يعتبرون بهذا القرار لانه غير دستوري.

○ **١٤ يناير ١٩٩٦**: اعتقل الاستاذ عبد الوهاب حسين من منزله الساعة الثالثة بعد الظهر. وكان الاستاذ قد القى كلمة امام حفل جماهيري في عراد مساء ١٣ يناير شرح فيه ما جرى مع ضباط وزراة الداخلية وموقف قادة المعارضة الرافض لمثل هذه التهديدات.

○ **١٥ يناير ١٩٩٦**: بدأت حملة اعتقالات واسعة شملت جميع الذين ظهرت اسماؤهم للعلن خلال الاشهر المنصرمة من علماء دين واساتذة وخطباء ووجهاء ومسؤولي مساجد، من مختلف مناطق البلاد.

○ **١٦ يناير ١٩٩٦**: الشيخ الجمري يلقي كلمة امام جمهور غفير في مدينة حمد ويتعرض للاحداث الجارية ويدعو لوحدة الشعب ويؤكد المطالب العادلة.

○ **١٧ يناير ١٩٩٦**: استدعي الشيخ الجمري لمقابلة رئيس اللجنة الامنية التي انشأت لقمع الانتفاضة، الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة. وكان اللقاء مختلفا عما قبله. اذ قدم الاعتذار لاساءة الخُلق في الاجتماع السابق (١٣ يناير). طالب الشيخ الجمري بالافراج عن الاستاذ عبد الوهاب حسين وايقاف الهجوم على المساجد والتجمعات العامة لكيلا ينفلت الوضع الامني وتعود الاضطرابات. طلب رئيس اللجنة الامنية بعدم رفع الشعارات السياسية، الا ان الشيخ قال انّ المطالب سلمية ودستورية وليس من شأنها الاضرار بالامن، بل على العكس. ولكن الاجتماع انتهى دون معرفة الهدف الاساسي من اللقاء بهذا الاسلوب المختلف عن سابقه.

○ **١٩ يناير ١٩٩٦**: استدعي الشيخ الجمري للقاء رئيس اللجنة الامنية مرة اخرى، وكان هذا اللقاء عكس اللقاء الذي سبقه مما يعكس تذبذب الحكومة وعدم استقرارها على رأي محدد حول كيفية التعامل مع الاحداث. احتدم الخلاف بين الطرفين بعد ان اتهم رئيس اللجنة الامنية الشيخ الجمري بالتحريض ضد الحكومة، وطالب بايقاف النشاطات والتجمعات والصلاة وعدم الادلاء بأي تصريح لوكالات الانباء العالمية، الا ان الشيخ الجمري رفض كل ذلك.

○ **٢٠ يناير ١٩٩٦**: فرض الحصار المنزلي على الشيخ الجمري ابتداء من الساعة

الثالثة فجرا. المظاهرات تعم مناطق البحرين وتعود مظاهر الاشتباكات مرة اخرى للساحة. اعتقالات واسعة شملت جميع اعضاء «المبادرة» ومعظم العلماء والخطباء والوجهاء الذين وقفوا بحزم أمام هجوم قوات الشغب على المساجد والتجمعات العامة.

○ **٢١ يناير ١٩٩٦** : اعتقال الشيخ الجمري من منزله والعودة الكاملة لحالة الانتفاضة التي سبقت الافراج عن قادة المبادرة في اغسطس وسبتمبر ١٩٩٥. بل ان الاوضاع ازدادت حدة ودخلت البحرين مرحلة صراع اخرى كان بالامكان تفاديها لولا خوف السلطة من الحوار مع المعارضة. قبل اعتقاله بساعات قليلة كتب الشيخ الجمري رسالة لي بالفاكس قائلا: «أنا والعائلة نعيش الحصار داخل البيت وقد طوقنا بعشرات الجنود وعدد من السيارات، بل حوصر جيراننا في بيوتهم وهم الذين بجانبنا وخلفنا حتى المغتسل، وشرقا حتى بيت طه جاسم، ويمتد غربا الى بيت ميرزا آدم، ولم يسمح لأحد منا بالخروج الا الاطفال الى المدرسة ويفتشون في خروجهم ودخولهم تفتيشا دقيقا. نحن في حال سيء جدا. الوضع متأزم جدا.. لا أدري ما سيجري بالنسبة الينا وللشعب من تطور وتصعيد للعنف.. هذا واذاعتهم وتلفزيونهم وصحفهم تتكلم ضدنا وتربط الاحداث (احداث العنف) التي استدرجوا الناس اليها بنا وبالمساجد وتزعم اننا استغلينا المساجد. الآن يحاولون اسكات الأمة من خلال اعتقال عدد من العلماء وجميع الشيالين (خطباء المواكب الحسينية) واعداد كبيرة من الشباب.. وتعتبر هذه الاصوات قد أخمدت، ولم يبق الا الأمل في الله والرجاء منه.. ولعلمكم، من جانبنا لا تراجع عن مطالب الشعب ونحن - انشاء الله - على الدرب سائرون.. مع السلامة».

خطابات الشيخ الجمري ما بين الأعتقالين

نص الكلمة التي القاها فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمري في مكتب وزير الداخلية في ١٤ أغسطس ١٩٩٥، بحضور بعض رجال السلك القضائي وبعض الوزراء والوجهاء حيث تُلخص هذه الكلمة أهم ما جاء في المبادرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين، وبعد:

ففي البداية اشكر سعادة وزير الداخلية الذي اتاح لنا فرصة هذا اللقاء الذي ارجو ان يكون فاتحة خير لمستقبل زاهر لهذا البلد العزيز.

كما يسرني التشرف بلقاء اصحاب الفضيلة والسعادة العلماء والوزراء الذين ارجو ان يكونوا عونا وسندا لنا في تحقيق الاهداف النبيلة التي ترضي الله عز وجل، وتحقق الامن والاستقرار والازدهار لهذا البلد الطيب.

واحب ان اذكر لحضرات اصحاب الفضيلة والسعادة بأننا قد تقدمنا الى الحكومة الموقرة بجهود خيرة لخدمة هذا الوطن العزيز، اود ان اذكر اهدافها الاساسية وهي كالآتي:

١ ـ اعادة الهدوء والاستقرار الى البلد.

٢ ـ معالجة الآثار التي خلفتها الازمة التي عصفت بالبلاد.

٣ ـ تعزيز العلاقة الطيبة بين الشعب والحكومة.

على ان نقوم أنا واخواني الاربعة: الاستاذ حسن المشيمع والاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ خليل سلطان والشيخ حسن سلطان، بالتعاون مع المخلصين من ابناء الشعب بالدعوة والسعي الحثيث لتحقيق هذه الاهداف، وتتفضل الحكومة الموقرة بتقديم

الدعم والمساندة وخلق الارضية الصالحة لانجاح الجهود وتحقيق الاهداف مؤكدين أن هذا الطرح طرح مبدئي واستراتيجية دائمة وأنه بقدر ما نبذل من جهود ومساع وما تبذل الحكومة الموقرة من دعم ومساندة سوف يكون تحقيق الاهداف.

وقد لقيت هذه المبادرة او الجهود القبول والتشجيع من قبل المسؤولين، فقد ناقشناها مع سعادة وزير الداخلية فوجدنا تشجيعه لها. على أن يبدأ التنفيذ لهذه الجهود يوم الاربعاء الموافق ١٦/ ٨/ ٩٥م وذلك باطلاق سراح الاستاذ حسن المشيمع والشيخ خليل سلطان والشيخ حسن سلطان من القائمين على المبادرة، بالاضافة الى فضيلة الشيخ علي احمد الجدحفصي وفضيلة السيد ابراهيم السيد عدنان الموسوي وفضيلة الشيخ حسين الديهي للمساعدة في انجاح الجهود وسوف يرافق ذلك اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين مصحوبا باطلاق سراح مائة وخمسين من غير المحكومين وفي نهاية الشهر نفسه (سبتمبر ١٩٩٥) سوف يطلق سراحي مصحوبا باطلاق سراح باقي المعتقلين غير المحكومين لا سيما عند عودة الهدوء والاستقرار.

أما بشأن المعتقلين المحكومين في الاحداث فسوف يخضع موضوعهم الى المساعي الحميدة مع سمو أمير البلاد المفدى، بالاضافة الى المبعدين والمهاجرين وغير ذلك من المسائل العالقة.

أما المطالب السياسية (عودة البرلمان) فنحن نؤمن بعدم المطالبة بها في الوقت الحاضر ونرى ترك معالجتها الى ما بعد عودة الهدوء والاستقرار الى البلاد وفي ظل توفير الارضية من جانب الحكومة وختاما ارجو ان اكون قد وفقت لتوضيح (الجهود) أو (المبادرة) التي سيبدأ العمل في تنفيذها والله ولي التوفيق..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

٢٥ سبتمبر ١٩٩٥
كلمة الشيخ عبد الأمير الجمري بعد إطلاق سراحه مباشرة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين والتابعين باحسان الى يوم الدين.
ايتها الجماهير المسلمة، يا أبناء وبنات الوطن الغالي... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أشكر لكم جميعا هذه الحفاوة، وهذه المشاعر الحميمة، وهذا الروح الطيب، وهذه الانفاس الايمانية اشكر لكم هذا التواجد الحاشد، وهذا الحضور الحي الذي عهدته منكم دائما.. لو قبلت يد كل واحد منكم ما وفيت حق هذه الامة ابدا، انكم بهذا الحضور تشعروني بعمق المسؤولية تجاهكم جميعا.. والتي ارجو ان يوفقني الله تعالى لحملها وأدائها على اكمل وجه ممكن.. اخواني واخواتي لا بد ان اسجل شكري وتقديري لكم على استجابتكم للمبادرة المطروحة للحوار مع المسؤولين في هذا البلد الغالي والتزامكم الهدوء، واشكر لكم هذه الثقة الغالية التي منحتمونيها مع زملائي في المبادرة هذه الثقة التي هي دين لكم في اعناقا، ان موقفكم من المبادرة ليكشف عن وجهكم الحقيقي، عن طبيعتكم الطيبة التي طالما عرفتم بها، إنكم اليوم تؤكدون رسالتكم ووعيكم تجاه وطنكم، وتشخيصكم ما فيه خير وصلاح هذا البلد.

إن المبادرة التي تقدمنا بها والتي عرضها عليكم الزملاء الكرام الذين سبق الافراج عنهم قد لاقت استقبالا حسنا من قبل المسؤولين الذين أبدوا اهتماما ملحوظا بالمبادرة للخروج بالبلد من الازمة التي عصفت به، وانني اسجل شكري للمسؤولين وعلى رأسهم سمو أمير البلاد على قبول المبادرة، وفتح باب الحوار الذي هو الطريق السليم لحل المشاكل العالقة في البلد.

إن الحوار الذي بدأ بيننا وبين الحكومة يأتي منسجما مع طبيعة العمل الذي بدأناه، فالطرح كان سلميا منذ البداية وكان يشمل كل الاتجاهات في هذا البلد وان هذا كان انجازا مشرفا لهذا الشعب العظيم.. حيث جسد الوحدة الوطنية بأبهى صورها. ان المطلعين من الخارج قد أبدوا اعجابهم بهذا الشعب الذي حقق ما عجز عن تحقيقه العديد من الشعوب فان من النادر ان نرى شعبا يتوحد بكل طوائفه واتجاهاته وينسجم في عمل

واحد، نابذا كل الخلافات ومترفعا عليها. إن مساندتكم للمبادرة إذن ليست الا تأكيدا على موقفكم السلمي الوحدوي الذي ابتدأتم به، وانني أبارك هذه الروح الايجابية وادعو الله سبحانه ان يوفقني واخواني لتأدية الدور الذي اوكلتموه الينا.

أبنائي، بناتي، اخواني، اخواتي:

يهمني أن أوكد ان المطالب السياسية وفي طليعتها البرلمان كانت ولا زالت تشكل اهتمامنا الاكبر، وسيتم طرحها حسبما جرى عليه الاتفاق بيننا وبين الحكومة الموقرة- بعد عودة الهدوء الى البلاد.

وأننا سنعمل جادين معكم من اجل تهيئة الاجواء المناسبة لذلك، وإن المسؤولين في البلد قد وعدوا بدورهم بتهيئة الارضية المناسبة وذلك من قبيل الافراج عن المعتقلين واعادتهم الى اعمالهم وتسليم جوازات سفرهم والسماح للمهجرين والمهاجرين بالعودة الى البلاد، وافساح المجال للمساعي الخيرة لدى سمو أمير البلاد بشأن المحكومين في الاحداث الاخيرة بعد عودة الهدوء. وقد شهدتم بعض ثمار المبادرة في اطلاق سراح دفعات من اعزائنا شبابا وشابات وارجاع العديد من الجوازات الى اصحابها، والسماح لعدد من المبعدين بالعودة الى الوطن، وهي بمثابة تطمين من جانب المسؤولين على جديتهم في حل مشاكل المواطنين والخروج من الازمة باسلوب حضاري.

اخيرا اود أن أوكد ان وجودكم الفاعل في الساحة كان له الاثر الكبير في دفع واثراء المسيرة، وسيكون له اثر اكبر في هذه الفترة الحرجة التي تتطلب الصبر والحكمة والوعي والثبات من اجل الوصول الى الاهداف الخيرة. والتي لأعاهد الله عز وجل واعاهدكم بأني سأبقى وفيا لكم، وسأعيش لهموم هذا الشعب وآلامه وآماله، وسأخدمه بكل ما لدي من طاقات علّني أتمكن من أداء بعض الدين الكبير الذي له في عنقي. . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٩ سبتمبر ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين والتابعين له باحسان الى يوم الدين.

قال تعالى: {والعصر إنّ الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر}، صدق الله العلي العظيم.

مالذي تريده منا السورة الكريمة وهي تعرض وصف التواصي بالحق والتواصي بالصبر للمجتمع المؤمن؟

الجواب: إنها تريد منا الامور الآتية:

١ ـ أن نتمسك بالحق في كل قضايانا ونلتزم به بعيدا عن كل المؤثرات.

٢ ـ أن نبني ونقيم سلوكنا وعلاقاتنا على أساس الحق بعيدا عن العواطف والمصالح الخاصة والرغبات النفسية والانانيات.

٣ ـ أن نقيم الاشخاص والمشاريع من خلال انسجامها مع الحق وقربها أو بعدها عنه، لا من خلال مظاهرها أو أسمائها أو دعاواها.

٤ ـ أن نتسلح بالصبر كموقف عملي نواجه به قضايانا، فبدون الصبر لا يمكن ان نحقق النجاح في أي مشروع من مشاريعنا ولا يمكن أن نحتفظ بتوازننا أمام الاحداث والمتغيرات.

٥ ـ أن لا نسكت عن حقوقنا بل نطالب بها بالاسلوب المشروع والطريق السليم.

إخواني أخواتي أبنائي بناتي:

من منطلق التواصي بالحق والصبر تقدمنا الى المسؤولين بالمبادرة، وأنا لا أريد أن أتحدث اليكم عن المبادرة التي طرحناها بخصوص ما فيها من بنود وأبواب ومراحل، فقد سبق أن تحدث زملائي المحترمون عنها من هذه الناحية، هؤلاء الزملاء الذين لهم الفضل الكبير علي وعلى الشعب، جزاهم الله خير الجزاء، ولكن أريد أن أتحدث عن أمور ثلاثة ترتبط بالمبادرة:

الاول: البعد الوطني للمبادرة.

الثاني: ضرورة الاصرار على الاستمرارية في الحوار.

الثالث: لديّ قضايا هامة أرى من الضروري تقديمها لشعبنا العظيم منها اربع وصايا.

أما البعد الوطني للمبادرة: فحيث أن الأزمة لم تكن أزمة طائفة او فئة بل أزمة وطن ومواطن، لذلك فان المبادرة التي تقدمنا بها كمفتاح حل لهذه الازمة تخص او تعني كل المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والسياسية، وهم جميعا مسؤولون عن حماية المبادرة وعن انجاحها والتغلب على كل الصعوبات التي تقف في وجهها. اما من جهتنا - اني داعيكم والزملاء حفظهم الله - فصدورنا وعقولنا مفتوحة لسماع كل رأي مسؤول وكل كلمة مسؤولة، والاستفادة من كل طاقة وجهد في خدمة هذا الوطن، ومن كل تفعيل للأفكار المطروحة.

وأما الأمر الثاني: وهو الاصرار على الاستمرارية في الحوار، فقبل أن أتحدث اليكم عن ذلك، أريد أن أتلمس الدافع الاكبر للاستمرارية في الحوار فأقول: أن حجم الأزمة ونوعيتها التي يمثل دم الشهادة قمتها، هذه النوعية وهذا الحجم يعطي دفعا قويا للشعب والحكومة للسير على طريق الحوار الجاد الذي هو البديل عن الصراع والتأزم، ونحن نعتقد بأن الحوار الجاد وتحقيق الأهداف والمطالب التي يرفعها الشعب سوف تتحقق من خلال الحرص المتبادل بين الحكومة والشعب على استمرارية الحوار، ونحن نعتقد أيضا بأن حفظ دم الشهداء يتحقق من خلال تحمل المسؤولية الدينية والوطنية في ذلك الحوار، وقد مضى الشهداء - طيب الله ثراهم - الى ربهم سبحانه وتعالى على طريق المطالبة بالحقوق المشروعة وبقي دورنا نحن لنواصل الدرب، ولن ننسى دم الشهداء ابدا، وسوف تقر عيون ابناء الشعب واهالي الشهداء يوم تتحقق الاهداف التي ضحوا من اجلها، والتي سوف نسعى اليها من خلال الحوار الجاد مع الحكومة الموقرة، مؤكدين ضرورة الحضور الجماهيري الواعي والمتابعة الدقيقة لما يحدث على الساحة، وعدم التراخي كضمانة اساسية لتحقيق تلك الاهداف،

أما الاصرار على الاستمرارية في الحوار وعدم الاستسلام فاننا ندرك ضرورة الاصرار على الاستمرارية في الحوار وعدم الاستسلام للصعوبات والعقبات التي قد تقف أمامنا، ونحن ندرك بأننا أمام مسؤوليتين:

١ - اعادة الهدوء الى البلاد وانهاء ازمة العنف المتبادل وذلك من اجل المحافظة على المصلحة الوطنية، واعادة الحياة الى اقتصاد البلد وبنيته التحتية.

٢ - طرح المطالب السياسية بعد عودة الهدوء، وقد حققنا الكثير في هذا الدرب، وكاد الهدوء التام ان يعود الى البلاد، وحلت مظاهر الفرح والبهجة والسرور محل مظاهر العنف والاضطراب، وقد اكتست شوارع وطرقات المدن والقرى في البحرين

زينتها لتعبر تعبيرا واضحا عن النزعة السلمية لهذا الشعب المسلم العظيم، واصبح كل مواطن يفخر بهذه المظاهر ويعبر عنها ويفسرها حسب اتجاهه، وقد عبرت بعض صحفنا اليومية عن ذلك، وفي علمنا فان ما يحدث في البحرين هو محل رضا وقبول المسؤولين وعلى رأسهم سمو الامير، وكيف لا يكون كذلك وقد عمت الفرحة والسرور جميع ابناء البحرين وحلت محل الخوف والقلق والاضطراب وبهذه المناسبة نلفت انتباه المسؤولين لما حدث في قرية العكر الشرقية حيث تسبب احد الاشخاص - كان مصدر ازعاج ومضايقات لابناء القرية طوال الفترة السابقة - تسبب في استدعاء رجال الشرطة وقوات الشغب واستخدامها القوة ضد ابناء القرية الذين كانوا يحتفلون كغيرهم من ابناء القرى والمدن في البحرين باطلاق سراح احد ابنائهم. وقد تفاعل ابناء القرى المجاورة كالمعامير والنويدرات وسترة مع اخوانهم من اهالي قرية العكر الشرقية مما جعل الجهود السابقة في اعادة الهدوء الى البلاد على شفا جرف هار، ونحن ننصح المسؤولين بعدم التسرع والتجاوب مع امثال ذلك الشخص الذي لا يفكر في مصلحة البلاد ولا يدرك ابعاد اعماله الشيطانية ونطالب المسؤولين بكل اخلاص أن يتعاملوا مع هؤلاء الاشخاص حسب ما تفرضه مصلحة الوطن العليا.

أما الامر الثالث: وهو الوصايا الاربع الهامة التي أرى ضرورة تقديمها لشعبنا العظيم فهي:

اولا: نوصي شعبنا العظيم ان يتجنب كل ما من شأنه تعكير صفو الأمن والإستقرار في البلد بما في ذلك التزام العقلانية والحكمة في ابراز مظاهر الفرح، وذلك بالابتعاد عن الاساليب المزعجة وتجنب كل ما من شأنه الاساءة الى مسيرة الشعب وحركته المباركتين.

ثانيا: اوصي مع زملائي شعبنا العظيم بأن لا ينشغل بالقضايا والاثارات الهامشية، وأن لا يضيع فيها طاقته وجهده، بل يوجه كل ذلك في سبيل البحث عن أفضل السبل لتحقيق الأهداف النبيلة والمطالب العظيمة لهذا الشعب العظيم.

ثالثا: أوصي مع زملائي شعبنا العظيم، بأن يلتفت الى اهمية لمّ الشمل والمحافظة على وحدة الصف الوطني والاسلامي، متجنبا كل ما من شأنه أن يسيء الى ذلك وأن يميز شعبنا العظيم بين التواصل الاجتماعي في المحافظة على ممارسة الاخلاق في العلاقات الاجتماعية وبين الجانب الديني العبادي الذي يتمثل في القدوة وايضا بين الجانب السياسي الذي يتمثل في القبول او الرفض للرأي أو الموقف السياسيين. فنحن عمليا ملتزمون بالمحافظة على التواصل الاجتماعي ولمّ شمل المسلمين مع الاحتفاظ برأينا

وموقفنا السياسي الذي قد يلتقي او يختلف مع رأي الآخرين، ولن نكون من الناحية السياسية ـ حيث تتجسد مصالح ومكاسب الامة ـ مساومين او مجاملين لاحد فالحق يعلوا ولا يُعلى عليه. مؤكدين تنوع الادوار واختلاف القدرات والمواهب، فلا نطالب جميع العلماء والشرفاء والمخلصين من ابناء البلاد أن يقوموا بدور واحد. فالمطلوب عمليا وحسب ما يفرضه اختلاف القدرات هو تنوع الادوار، وينبغي منا ان نقبل من أي مخلص ما في وسعه القيام به في خدمة الدين والوطن كل حسب رأيه واجتهاده.

رابعا: اوصي وزملائي شعبنا العظيم بأن يلتفت بجدية الى التماسك الاسري واحترام المرأة، حيث كان لها دور فعال ومتميز في تاريخ بلدنا المعاصر. ومن حقنا ان نفخر بالوعي الكبير والشعور والعواطف الموجهة والصدق والامانة والتضحية واسترخاص ما هو غال من اجل مصلحة الامة هذه الصفات العظيمة التي تعيشها المرأة في البحرين. فالى المرأة البحرينية أقدم كل اكبار وتقدير. مؤكدا على ضرورة الاشادة بدورها العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشيخ الجمري يخطب في الجماهير بعد إطلاق سراحه

١٣ اكتوبر ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المتجبين والتابعين بإحسان الى يوم الدين.

أيها الاخوة والاخوات، والابناء والبنات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فقد قال الله تبارك وتعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان}. هذه الآية المباركة تأمر بالتعاون على البر والتقوى، وتنهى عن التعاون على الاثم والعدوان. ولا شك ان التعاون من ضروريات الحياة الانسانية، وان اي امة تفتقد التعاون لا بد ان تتعرض للتمزق ومن ثم السقوط.

اجل، تتحدث الآية بصراحة عن ضرورة التعاون وتدعو الناس جميعا افرادا وجماعات للتعاون والتكاتف لحل مشاكلهم وخلافاتهم على اساس البر والخير والتقوى.

ولا شك اننا في حاجة ماسة للتعاون والتكاتف والوحدة بيننا كطائفة، وبيننا كأمة، لا سيما في هذا الوقت الذي نحن أحوج ما نكون الى تظافر القوى لحل مشاكلنا، والخروج من مخلفات الماضي، وانهاء المهاترات، والتعرض تصريحا او تلويحا لذكر من نختلف معهم في الطرح من ابناء الطائفة او الامة، فان هذا صد المصلحة، وان هذا سلوك يبعد ولا يقرب، والى متى سنبقى نصرف الوقت في مثل هذه الامور رغم سلبياتها، ورغم أن أمامنا مواضيع اكبر وأهم ينبغي أن نشغل أنفسنا بها.. ؟!

ولنا، أيها الاخوة المؤمنون والاخوات المؤمنات، حول هذه الآية المباركة وقفات:

الاولى: التعاون بين الحكومة والشعب: لا شك ان التعاون بين الشعب والحكومة يأتي على رأس الامثلة والمصاديق، لما للتعاون بينهما من عظيم الخير والبركة. واسمحوا لي قبل الحديث عن التعاون بين الشعب والحكومة وعن شروط هذا التعاون ان اعطي فكرة عامة عما لكل منهما من حق على الآخر فأقول:

أن لكل من الطرفين حقوقا على الآخر، يجب حفظها وأداؤها على كل منهما تجاه الآخر، ولا يصح بحال أن يؤخذ الحق من جانب ويهمل من الجانب الآخر، بل هما مترابطان لا يمكن انفكاكهما. ويأتي في طليعة حقوق الحكومة أو الدولة على الشعب اطاعة رئيس الدولة، وعدم الخروج عليه ما دام مطيعا لله تعالى، وواقفا عند حدوده،

وكذلك الولاء للدولة والدفاع عنها، والمساهمة بما يملك المواطن من جهد وخبرة وطاقة في خدمتها.

كما يأتي في طليعة حقوق الشعب على الحكومة أو الدول أن يعيش المواطن في بلده محمي القيم، ومكفول الكرامة ومحفوظ العزة، من خلال توفير الدولة له فرص العيش، ومن خلال توفير الدولة له أجواء الامن والمساواة، بعيدا عن التقسيم الطبقي والعرقي أو الطائفي. كما يأتي في طليعة حقوق المواطن على الدولة حق مساهمة المواطن في حكم البلاد عن طريق الانتخاب والترشيح والتصويت للبرلمان، وفي البرلمان الذي هو المطلب الاساسي للشعب، والذي يتمكن الشعب من خلاله أن يرفع صوته، ويشارك في صنع القرار السياسي فيشعر بوجوده، ويمارس دوره، ويقر ويرفض في اطار الحق والعدل. وكذلك يكون حق مساهمة المواطن في حكم البلاد وادارتها عن طريق شغل المراكز في الدولة حسب الكفاءة محققة له الدولة التأهيل لشغل تلك المراكز. كما يأتي في طليعة حقوق الشعب على الدولة أن يعيش المواطن حرية الرأي والحريات الاساسية الاخرى على أن تكون في اطار خدمة البلد وفي اطار المصلحة العامة. واننا ننتظر ذلك اليوم السعيد الذي لا ترى فيه بلادنا ودولتنا سجين رأي. فتنعم الدولة والبلاد بالديمقراطية التي نحن كمسلمين أحق بها واولى بتطبيقها. أليس اسلامنا العظيم يعطي المسلم الحق ان ينتقد المتجاوزين للحدود الاسلامية وينكر عليهم ويوجه لهم الآراء الصحيحة، من أي فئة كان هؤلاء المتجاوزون؟ ألم يقل الخليفة أبو بكر رضي الله عنه على رؤوس المهاجرين والانصار: اذا ملت فقوّموني؟ ألم يقسم ذلك الاعرابي المسلم مخاطبا الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه معبرا عن رأيه بكلمته الخالدة بحرية تامة: لو رأينا فيك اعوجاجا لقوّمناك بأسيافنا؟ ألم يترك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للجماعة الذين رفضوا بيعته رأيهم، مشترطا عليهم أن لا يكيدوا للمسلمين ولا يبغوا لهم شرا، فاذا فعلوا فانه سوف لن يتركهم، وكان من السمات الكبيرة لحكومته عليه السلام تمتع المجتمع بحرية النقد السياسي.

الوقفة الثانية حول الآية المباركة، التعاون المشروط:

فالآية هنا حثت حثا شديدا على التعاون الهادف للخير ونهت نهيا شديدا عن التعاون الهادف لخلق الفتن وزعزعة الامن، وذلك بأمرها بالتعاون على البر والتقوى، ونهيها عن التعاون على الاثم والعدوان، لأن البر يبني، والاثم يهدم، والتقوى تصلح، والعدوان يفسد، فالتعاون اذن بين الحكومة والشعب لا ينبغي ان يكون مشروطا الا

بشروط الخير والمصلحة العليا للجميع، الشعب والحكومة، فلكل منهما حقوق وعليه واجبات.

فلو أرادت الحكومة من الشعب ان يتعاون معها على الباطل فلا طاعة للحكومة هنا، لأن التعاون ينبغي أن يكون على الخير. ولو طلب الشعب أن يتعاون مع الحكومة على الفساد فلا حق للشعب هنا ولا تعاون. أما اذا اراد الشعب أن يتعاون مع الحكومة من أجل حل المشاكل والأزمات التي تمر بها البلاد فهذه من أكبر مصاديق البر والتقوى، هذا ما تقوله الآية المباركة، وعلى هذا الاساس كتبنا العريضة الشعبية الجماهيرية ووقع عليها الناس لأنها بر وخير. وعلى هذا الاساس تقدمنا بالمبادرة والتف الناس حولها لأنها بر وخير. لم نطلب من الحكومة الموقرة إثما ولا عدوانا بل الخير كل الخير. طلبنا ان نتعاون مع الحكومة ونشاركها في صنع القرار السياسي من أجل التنمية والتقدم، ولا شك أن هذا المطلب بر وتقوى، حري بالثناء والقبول. لم يكن مطلبنا اسقاط الحكم ولا زعزعة النظام، بل قلناها بصراحة: اننا مع الدستور وتفعيل الدستور، واننا نريد الاصلاح ولا شك أن هذا بر وتقوى، وليس باثم ولا عدوان. لذلك أقول للحكومة الموقرة: لماذا عدم الاسراع في تنفيذ جميع بنود المبادرة أليست هي برا وخير البر عاجله، وأليس للتأخير آفات ولا ندري كيف ستكون هذه الآفات، وكل ما نأمل أن يكفي الله البلد منها.

الوقفة الثالثة حول الآية المباركة، آلية التعاون:

ان التعاون الذي حثت عليه الآية الكريمة لا يمكن ان يتحقق عفويا بلا تخطيط ولا تنسيق، لا سيما التعاون بين الحكومة والشعب لحل القضايا المصيرية التي يحتاج حلها للنقاش والحوار والتفاهم واستشارة المتخصصين، فان هذا التعاون يحتاج الى آلية تتقن النقاش. وهذه الآلية لا بد أن تكون منتخبة على اساس الكفاءة والثقة لضمان الوصول لأنجح الحلول والخطط، وهذه الآلية لا بد أن تكون متناسبة مع روح العصر، والتقدم الذي حققته الامم في الجانب الاداري وفي تنظيم شؤونها السياسية والاجتماعية.

الوقفة الرابعة حول الآية المباركة، اجواء التعاون:

لا شك ان التعاون لا يتحقق في اجواء العنف والبطش والخوف. التعاون الحقيقي هو بلا شك ثمرة اجواء الحب والثقة والامن. ولا شك ان رغبة الحكومة الاكيدة في التعاون بينها وبين الشعب تتحقق باشاعة اجواء الحرية والثقة والامن، وذلك بايقاف الاعتقالات، والاسراع في الافراج عن جميع المعتقلين والسجناء، والسماح للذين منعوا من الدخول الى البلد بسبب سفرهم اثناء الازمة، السماح لهم بالعودة الى

الوطن، وايقاف المحاكمات، والاسراع بانهاء محنة المعتقلين، فان هذه الامور من شأنها ان تزرع الثقة، وتوفر الجو المناسب للتعاون ومن الطبيعي أن تباطؤ الحكومة في الافراج عن باقي الموقوفين، والمحاكمات التي تدور تستثير الناس في الداخل وتدفع الذين في الخارج الى التصلب والتشدد.

وفي الختام اؤكد ان التعاون بين الحكومة والشعب يكسب الامة حكومة وشعبا القوة والمنعة، ويجنبها الويلات، وينهض باقتصادها، ويحمي قيمها وثقافاتها، ويحقق لها النمو في كل مجالات حياتها، وذلك عندما يكون هذا التعاون معتمدا في وجوده وتفعليه على صلاح وحسن النية، وعلى الصدق والجدية عن كل من الحكومة والشعب.

اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم، والحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

امتلأت الشوارع بالجماهير ترحيباً بعودة الجمري

٢٠ اكتوبر ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب العظيم المسالم . .

لقد مرت بلادنا الخالدة البحرين بأزمة عاصفة تجلت فيها مظاهر العنف المتبادل بين الحكومة والشعب وأريقت فيها الدماء المحرمة، وقد عاد الهدوء الحذر الى البلاد على أيدي القائمين على المبادرة ودعم ومساندة جميع القوة السياسية المخلصة في الداخل والخارج ليقدم الشعب الدليل القاطع على أنه شعب مسالم ينبذ العنف ويرغب في الحوار الجاد من اجل تحقيق مطالبه العادلة، وانتشرت مظاهر الفرح والزينة في جميع قرى ومدن البحرين لذلك الانفراج في الازمة، وتعبيرا عن حالة التفاؤل بالمستقبل المشرق لهذا الشعب وهذا الوطن على طريق الحوار الجاد بين الحكومة والشعب الذي بدأته الحكومة مع القائمين على المبادرة في داخل السجن، وكاد الهدوء التام أن يعود الى البلاد لولا تخلف الحكومة في الافراج عن باقي المعتقلين غير المحكومين كما اتفق عليه مع القائمين على المبادرة، وزاد الامر سوءا اجراء المحاكمات التي شملت اثنين وعشرين من الاحداث الذين سبق الافراج عنهم، وقد نتج عن ذلك موجة عارمة من الاستياء في الشارع البحريني والمدارس، وتأزم وضع المعتقلين في السجن باضرابهم عن الطعام، مما خلق موجة قلق شديدة عند الاهالي، وقد فهم جميع ابناء الشعب بأن عمل الحكومة مناورة سياسية للالتفاف على المبادرة لاعاقة طرح وتقديم المطالب السياسية، مما ادى الى تشدد في مواقف القوى السياسية الشعبية في الداخل والخارج، ونقل القائمون على المبادرة صورة واضحة عن كل ذلك للمسؤولين في وزارة الداخلية وطالبوهم باتخاذ موقف حاسم يتعلق بالافراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين، وتوقيف المحاكمات كما اتفق عليه في المبادرة لمنع حالة التدهور التي باتت تدق ناقوس الخطر، وقد وعدت القيادة الامنية في وزارة الداخلية بمراجعة القيادة السياسية العليا في هاتين المسألتين والرد في يوم الاربعاء الموافق ١٨/ ١٠/ ٩٥م، ولم يحصل القائمون على المبادرة على الرد في يوم الاربعاء ولا في يوم الخميس وكل الذي حصلوا عليه وعد بلقاء غير محدد المعالم في يوم الاحد الموافق ٢٢/ ١٠/ ٩٥م، مما جعلهم امام مسؤولية دينية وطنية تاريخية تتطلب منهم موقفا حكيما يمسكون من خلاله زمام الامور بأيديهم، ليواصلوا طريق الحوار الجاد من اجل التنمية والاصلاح على طريق الازدهار الشامل لهذا البلد بدلا من أن يأخذ

الشارع زمام المبادرة ويتصرف كما يرى.

وعليه فقد قرر القائمون على المبادرة انطلاقا من التكليف الشرعي الدخول في اعتصام واضراب عن الطعام ابتداءً من يوم الاثنين الموافق ٢٣/ ١٠/ ٩٥م، وسوف يستمر ذلك حتى تحقق المطالب الآتية حسب المتفق عليه بين اصحاب المبادرة والحكومة:

١) الافراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين، وايقاف المحاكمات.

٢) السماح للاشخاص الذين منعوا من دخول البلاد بسبب تفجر الاحداث بالعودة الى الوطن.

٣) الاعتراف الرسمي بالحوار.

٤) وضع الترتيبات اللازمة للحوار في المسائل السياسية وفي مقدمتها المسائل الآتية:

أ) المحكومون في الاحداث.

ب)المبعدون السياسيون.

ج)البرلمان.

وفي الختام نلفت انتباه ابناء الشعب الى النقاط الآتية:

١) الضرورة الملحة لالتزام الهدوء التام وعدم الظهور في مسيرات او ممارسة اعمال العنف تحت عنوان التضامن مع المعتصمين المضربين عن الطعام او غيره من العناوين، مؤكدين أن ممارسة ذلك ضد ارادتنا، ومن شأنه ان يحبط جهودنا لتحقيق الاهداف النبيلة لهذا الشعب العظيم بالطرق السلمية والدستورية.

٢) إن المشاركة في الاعتصام والاضراب عن الطعام تضامنا مع المعتصمين المضربين عن الطعام ليست مفتوحة لكل واحد، ما لم تتم الموافقة عليه.

٣) سوف يكون هناك ناطق رسمي باسم المعتصمين المضربين عن الطعام، يجب الرجوع اليه فيما يتعلق بتطورات الموقف.

الجمعة الموافق ٢٠/١٠/١٩٩٥م

١ ـ عبد الامير منصور الجمري

٢ ـ حسن علي مشيمع

٣ ـ عبد الوهاب حسين علي

٤ ـ ابراهيم السيد عدنان العلوي

٥ ـ حسن علي سلطان

٦ ـ حسين علي الديهي

٢٣ أكتوبر ١٩٩٥

أيها الشعب العظيم المسالم:

انطلاقا من المسؤولية الدينية الوطنية التاريخية، ومن اجل تجنيب البلاد الرجوع الى الازمة من جديد، حيث بلغ الاستياء الجماهيري ذروته نتيجة عدم وضوح الرؤية حول مصير المعتقلين غير المحكومين وسط اجراء المحاكمات التي شملت حتى الاحداث والانكار الرسمي للحوار وعدم التوصل مع المسؤولين في وزارة الداخلية الى نتيجة حاسمة في مسألتي الافراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين وتوقيف المحاكمات وعدم حصولنا على جواب مناسب بواسطتهم من القيادة السياسية العليا رغم وعدهم بذلك، فقد رأينا من الضروري جدا ان نقدم على خطوة سلمية من شأنها أن تضع ازمّة الامور بأيدينا بدلا من الانفلات، وللفت انتباه القيادة السياسية العليا الى حقيقة ما يجري في الساحة وكلنا ثقة بأن القيادة السياسية العليا سوف تتصرف بحكمة بالغة لا سيما وأن الهدوء قد عاد الى البلاد فعلا ولا يعكر صفوه الا ذلك التوتر الناجم عن غياب المطالب التي اعلنّا من اجلها الاعتصام والاضراب عن الطعام، مؤكدين حرصنا التام على استتباب الامن والاستقرار في هذا البلد، والمطالب التي طرحناها هي كالآتي:

١ ـ الافراج عن كافة المعتقلين غير المحكومين وتوقيف المحاكمات.

٢ ـ السماح للأشخاص الذين منعوا من دخول البلاد بسبب تفجر الاحداث بالعودة الى الوطن.

٣ ـ الاعتراف الرسمي بالحوار.

٤ ـ وضع الترتيبات اللازمة للحوار في المسائل السياسية وفي مقدمتها المسائل الآتية:

أ ـ المحكومون في الاحداث.

ب ـ المبعدون السياسيون.

ج ـ البرلمان.

أيها الشعب العظيم المسالم:

نظرا لحساسية الموقف والمرحلة الحالية التي تمر بها مسيرة بلادنا المباركة والتي جاء ضمنها الاقدام على اتخاذ خطوتنا المعلنة المتمثلة في الاعلان عن الدخول في اعتصام واضراب عن الطعام ابتداء من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٥م في مجلس سماحة الشيخ عبد الامير الجمري حفظه الله تعالى وحتى اجل سيعلن عنه لاحقا وفقا

لتطورات الموقف.

نأمل منكم التعاون معنا بمراعاة النقاط الآتية:

١ ـ الضرورة القصوى التي يتوقف عليها نجاح الموقف تقضي بالتزام الهدوء التام وعدم اللجوء في اي ظرف كان للقيام بما يهدد الامن والاستقرار في البلاد كالمسيرات والتواجد غير المنظم وغير الهادىء في مكان الاعتصام فضلا عن ممارسة اعمال العنف راغبين من كل العلماء والوجهاء واصحاب سلطة الكلمة أن يقوموا بدورهم الديني والوطني في المحافظة على الهدوء وقت الاعتصام.

٢ ـ سوف يتولى بعض اخواننا تنظيم التواجد الهادىء في مكان الاعتصام. والمشاركة التضامنية مع المعتصمين في الاضراب عن الطعام خاضعة لموافقتهم وعليه يجب الالتزام بمراجعتهم والعمل بتوجيهاتهم في هذا الشأن.

٣ ـ الناطق الرسمي عن المعتصمين هو الاستاذ عبد الوهاب حسين علي، كما أن الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي سوف يكونان مسؤولين عن المتابعة وتنسيق الامور وينبغي الرجوع اليهما فيما اشير اليه.

٢٣ /١٠/ ١٩٩٥

المعتصمون المضربون عن الطعام

مجلس الشيخ عبد الامير الجمري

٢٧ اكتوبر ١٩٩٥

بسمه تعالى

أيها الشعب العظيم المسالم :

ان الموقف التضامني الواحد لجميع أبناء الشعب بعلمائه ومفكريه ووجهائه الذي ابرزه الحضور الجماهيري الحاشد نساءا ورجالا امام مكان الاعتصام والوفود الممثلة للقرى والمدن والهيئات، والبيانات التي اصدرها العلماء والمفكرون والهيئات والقوى السياسية في الداخل والخارج والمظاهر التضامنية الاخرى كالاعلانات التي شملت جميع القرى والمدن مع الاعتصام والاضراب عن الطعام في المساجد والجوامع والمأتم ونشر السواد ومظاهر الحداد بدلا من الزينة ومظاهر الافراح لهي محل فخرنا وتقديرنا وثقتنا الغالية بشعبنا العظيم المعطاء الذي عرف المطالبة بحقوقه المشروعة باساليب سلمية دستورية حضارية وهي محل احترام وتقدير كل من المخلصين في العالم، وان هذا الموقف التضامني الموحد لجميع ابناء الشعب يضع حكومة البحرين الموقرة امام مسؤوليات وطنية تاريخية في علاقاتها مع شعبها العظيم المسالم.

أيها الشعب العظيم المسالم :

إن الخطوة التي أقدمنا عليها لم تكن موجهة للنيل من الحكومة الموقرة أو التحدي لها وإنما هي خطوة سلمية حضارية اتخذت من اجل الامساك بازمة الامور بعد ان اوشك الشارع على الانفلات نتيجة الاستياء الشديد ازاء التوقف في عملية الافراج عن المعتقلين غير المحكومين كما اتفق عليه القائمون بالمبادرة والحكومة وازداد الامر سوءا باجراء المحاكمات التي اثارت المشاعر واحيت الماضي بكل جراحاته ومآسيه. وآلامه، بعد ان حاول ابناء الشعب نسيان الماضي وتطلعوا الى المستقبل المشرق في ظل الحوار الجاد بين ممثلي الشعب والحكومة وتهدف هذه الخطوة الى لفت انتباه الحكومة ولا سيما القيادة السياسية العليا الى خطورة الوضع الساخن الذي يوشك على الانفجار في الساحة لتتخذ قرارها الحاسم المسؤول لمنع تفجر الازمة من جديد، فالاعتصام والاضراب عن الطعام خطوة سلمية حضارية جاءت من اجل مصلحة الوطن والمواطن وتعزيز العلاقة الصحيحة بين الحكومة والشعب، واننا ماضون في خطوتنا المتمثلة في الاعتصام والاضراب عن الطعام ومنتظرون لجواب القيادة السياسية في الدولة، وانه لجواب تاريخي يعكس نظرة حكومة البحرين لشعبها ونمط العلاقة التي تطمع اليها مع

هذا الشعب في وقت تتسلط فيه الاضواء الكثيفة الكاشفة على هذه الارض من جميع العالم، وان موقفنا سوف يبقى في خدمة قضية شعبنا ومسيرة الوطن الحضارية المتصاعدة في ظل تماسك شعبنا ووعيه الاسلامي الحضاري والبحث عن علاقة افضل بين الشعب والحكومة وبين دولة البحرين ودول العالم. . تخدم حركة التنمية والازدهار على قاعدة ثابتة من الامن والاستقرار الدائمين مؤكدين لكم بأنه لا قلق على حياتنا، (اننا قد جعلنا ارواحنا رخيصة في خدمة شعبنا ووطنا الغالي).

أيها الشعب العظيم:

إن انجاح الخطوة التي اقدمنا عليها وهي الاعتصام والاضراب عن الطعام يتوقف على نجاحكم في المحافظة على الهدوء والاستقرار، وبحق فانكم قدمتم مثالا عاليا في وعيكم والتزامكم بما فيه مصلحة الوطن والمواطنين بالتزامكم الهدوء في ظل حضور جماهيري حاشد متفجر بالحماس، وثقتنا فيكم ان تبقوا على ذلك ابدا لا سيما في الوقت الراهن متضرعين الى الله ان تستجيب الحكومة لمطالب شعبنا للبدء في صفحة جديدة في تاريخنا المجيد.

والى مزيد من التقدم والازدهار لوطننا الغالي. .

المعتصمون المضربون عن الطعام. .
مجلس الشيخ عبد الامير الجمري
١٩٩٥/١٠/٢٧

١ نوفمبر ١٩٩٥
البيان الختامي للمعتصمين المضربين عن الطعام

أيها الشعب العظيم المسالم:

انطلاقا من حرصنا على اعطاء الصورة الامينة الكاملة لشعبنا حول تطورات الموقف في كل قضية من قضايا شعبنا في مسيرته الحضارية الصاعدة، فاننا نقدم اليكم في هذا البيان صورة دقيقة عن قصة الحوار مع الحكومة وحيثيات الخطوة التي باركها الله تعالى وهي خطوة الاعتصام والاضراب عن الطعام.

لقد بدأنا الحوار مع الحكومة الموقرة ممثلة في القيادة الامنية من داخل السجن في الاسبوع الثاني من شهر ابريل عام ١٩٩٥ بخصوص الخروج بالبلاد من ازمتها على اساس ان نقوم نحن بالدعوة الى الهدوء وبذل المساعي لتحقيق ذلك بالتعاون مع كل المخلصين من ابناء الوطن في الداخل والخارج، وتقوم الحكومة الموقرة بتقديم الدعم والمساندة وخلق الارضية الصالحة لتقبل الشعب لهذه الدعوة. وقد استمر الحوار حتى شهر اغسطس من نفس العام حيث التقى سماحة الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ حسن المشيمع من القائمين على المبادرة في مكتب سعادة وزير الداخلية بحضوره وحضور مدير مكتبه ووزير العمل عبد النبي الشعلة وفضيلة الشيخ منصور الستري، رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية، وفضيلة الشيخ احمد العصفور وكيل محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية، وفضيلة الشيخ سليمان المدن عضو محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية ورجل الاعمال المعروف عضو مجلس الشورى الحاج أحمد منصور العالي وذلك بتاريخ ١٤/٨/ ١٩٩٥، وقال وزير الداخلية في تقديم سماحة الشيخ الجمري الى الحضور: «دعوتكم لتسمعوا بأنفسكم من الشيخ عبد الامير الجمري ما تم الاتفاق عليه»، وقد القى الشيخ عبد الامير الجمري كلمة مكتوبة لخص فيها ما تم الاتفاق عليه في الحوار الطويل مع الحكومة جاء فيها ما هذا نصه: (وقد لقيت هذه المبادرة او الجهود القبول والتشجيع من قبل المسؤولين، فقد ناقشناها مع سعادة وزير الداخلية فوجدنا تشجيعه لها. على ان يبدأ التنفيذ لهذه الجهود يوم الاربعاء الموافق ١٦/٨/ ١٩٩٥، وذلك باطلاق سراح الاستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان والشيخ حسن سلطان من القائمين على المبادرة، بالاضافة الى فضيلة الشيخ علي احمد الجدحفصي وفضيلة السيد ابراهيم السيد عدنان الموسوي وفضيلة الشيخ حسين الديهي

للمساعدة في انجاح الجهود، وسوف يرافق ذلك اطلاق سراح مائة وخمسين من المعتقلين من غير المحكومين. وفي ٧/ ٩/ ١٩٩٥، سوف يطلق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين مصحوبا باطلاق سراحة مائة وخمسين من غير المحكومين، وفي نهاية الشهر نفسه (سبتمبر) ١٩٩٥، سوف يطلق سراحي مصحوبا باطلاق باقي المعتقلين غير المحكومين لا سيما عند عودة الهدوء والاستقرار. اما بشأن المعتقلين المحكومين في الاحداث فسوف يخضع موضوعهم الى المساعي الحميدة مع سمو أمير البلاد المفدى بالاضافة الى المبعدين والمهجرين، وغير ذلك من المسائل العالقة. اما المطالب السياسية فنحن نؤمن بعدم المطالبة بها في الوقت الحاضر ونرى ترك معالجتها الى ما بعد عودة الهدوء والاستقرار الى البلاد في ظل توفير الارضية من جانب الحكومة) انتهى النص.

وفي مقدمة المطالب السياسية تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية كما اشير اليه في المذكرات المكتوبة التي قدمت الى المسؤولين في وزارة الداخلية، ويعتبر اللقاء المذكور بمكتب وزير الداخلية بمثابة التوثيق والاشهاد على الاتفاق لا سيما وان الشخصيات التي حضرت اللقاء هي شخصيات حكومية ودينية حقوقية.

وقد التزمت الحكومة بتنفيذ الخطوة الاولى من الاتفاق المتمثلة في الافراج عن الدفعة الاولى بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٩٥ والتزم الاخوة المفرج عنهم من القائمين على المبادرة واصحاب الفضيلة العلماء الذين معهم بالدعوة الى اعادة الهدوء، وقد حققوا نجاحا باهرا في فترة قياسية مذهلة تدل على توق شعبنا العظيم المسالم الى الهدوء والاستقرار وايمانه بالحوار والسلام بديلا عن العنف والصراع، وقد سافر وفد مؤلف من الاستاذ حسن مشيمع وفضيلة الشيخ خليل سلطان لمقابلة الاخوة في لندن وقم المقدسة لتعريفهم بالاتفاق وطلب مساعدتهم لانجاحه وقد حقق الوفد نجاحا في مهمته نقله الاخ الاستاذ حسن المشيمع الى سعادة وزير الداخلية في اليوم الثاني من عودته الى البحرين في مكتب سعادة الوزير بحضور القائمين على المبادرة وبعض المسؤولين في وزارة الداخلية.

ولما جاء دور الخطوة الثانية المتمثلة في اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين ومائة وخمسين من المعتقلين غير المحكومين بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٩٥، أخرت الحكومة اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين الى يوم ٩/ ٩/ ١٩٩٥، بحجة احتشاد آلاف من ابناء الشعب لاستقباله مما اوشك ان يخلق ازمة لولا لطف الله تعالى واتخاذ الحكومة قرارا للافراج في آخر لحظة.

ثم افرجت عن مائة وخمسين من المعتقلين غير المحكومين على دفعات، وقبل القائمون على المبادرة ذلك، وسارت الامور على ما يرام واستتب الامن والاستقرار اكثر فاكثر في البلاد، وتفاءل الجميع بالمستقبل المشرق متطلعين الى حوار جاد مع الحكومة يحقق لهم مطالبهم المشروعة وقد انتشرت مظاهر الفرح والزينة في جميع القرى والمدن في البحرين.

وفي ٢٥/ ٩/ ١٩٩٥، افرجت الحكومة عن الشيخ عبد الامير الجمري واستقبلت الجماهير ذلك بكثير من التفاؤل وعمت الافراح ومظاهر الزينة ارجاء البلاد، غير أن الحكومة لم تمض كما ينبغي فيما يتعلق بالافراج عن المعتقلين غير المحكومين، وقد ادى ذلك الى استياء ابناء الشعب وتحول الى تذمر عام. ثم جاءت المحاكمات التي شملت حتى الاحداث الذين سبق الافراج عنهم لتخلق مزيدا من الاستياء في الشارع تحول الى توتر يدق ناقوس الخطر لا سيما وأن وزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام قد صرح ثلاث مرات لاذاعة لندن بأنه لا اتفاق ولا حوار مع احد لا في الداخل ولا في الخارج ووصف القائمين على المبادرة باوصاف غير لائقة، وقد نقلنا عن ذلك صورة واضحة امينة الى المسؤولين في وزارة الداخلية وطلبنا منهم اتخاذ قرار حاسم يمنع تفجر الشارع وعودة الازمة من جديد الى البلاد وحينما اعتذروا بأن هذا من صلاحيات القيادة السياسية العليا اقترحنا عليهم لخطورة الموقف ان نقوم نحن بمقابلة القيادة السياسية لطرح المشكلة عليها للحصول على القرار الذي ينقذ البلاد من ازمتها، فوعدتنا القيادة الامنية ان تقوم هي بنقل الرسالة ورد الجواب في غضون يومين ولم نحصل على الجواب في الوقت المحدد وادركنا بأن الوقت يمر بسرعة والخطر يزداد يوما بعد يوم وأن موقف المسؤولين بوزارة الداخلية لا ينسجم مع خطورة الموقف مما حملنا على التفكير في البحث عن مخرج بخطوة سلمية حكيمة تمكننا من الامساك بازمة الامور وتمنع الشارع من الانفلات، وفي الوقت نفسه نلفت انتباه القيادة السياسية لحقيقة ما يجري على الساحة. فكانت خطوة الاعتصام والاضراب عن الطعام وقد حققت هذه الخطوة اهدافها من خلال التضامن القوي الشامل لابناء الشعب مع المعتصمين المضربين عن الطعام، واثبتت بكل تأكيد تمسك ابناى الشعب بتحقيق مطالبهم المشروعة وتمسكهم بالنهج السلمي والحضاري في المطالبة بالحقوق العادلة وأن المطالب المرفوعة هي مطالب كل ابناء الشعب على مختلف طوائفهم وانتماءاتهم الدينية والسياسية بعيدة عن الطائفية والحزبية أو القبلية وغيرها من الحزازات والعقد التي تفصل بين ابناء الشعب الواحد،

مؤكدة وحدة الصف الاسلامي والوطني وقد اكسب ذلك ابناء شعب البحرين ثقة واحترام وتقدير العالم اجمع، ولا يسعنا في هذه المناسبة الا ان نشكر ابناء شعبنا الاباة والقوى السياسية البحرينية في الداخل والخارج والمؤسسات والعلماء والمفكرين والوجهاء واصحاب الكلمة على تضامنهم الصادق مع خطوة الاعتصام والاضراب عن الطعام ونخص بالذكر فضيلة السيد علوي الغريفي وفضيلة السيد جواد الوداعي، وفضيلة الشيخ عبد الحسين الستري وفضيلة الشيخ عيسى احمد قاسم وفضيلة السيد عبد الله الغريفي، . ونذكر ايضا جميع وسائل الاعلام ووكالات الانباء العربية والعالمية التي قامت بالتغطية الاعلامية الموضوعية للحدث في الوقت الذي نسجل فيه اسفنا لبعض وسائل الاعلام المحلية والخليجية والعربية لتجاهلها الحدث ولا يفوتنا أن نؤكد حرصنا الشديد على توطيد العلاقة الطيبة بين دولة البحرين وشقيقاتها الخليجية والعربية ودول العالم، والمحافظة على امن الجاليات ومصالحها المشروعة في البلاد، واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية. وان الاصلاحات التي نطالب لا تخدم الا تعزيز تلك العلاقات واحترام تلك المواثيق والمحافظة على تلك المصالح، وأن هذا ينطلق من مبادىء ديننا الاسلامي الحنيف وينسجم مع تاريخنا وتراثنا العريقين ويخدم مصالح شعبنا ويشارك في توفير الرفاهية والرخاء لهذا الشعب وصناعة تاريخه المجيد.

أيها الشعب العظيم المسالم:

كان بودنا ان ننهي هذه الخطوة، نحن القائمين على المبادرة الاعتصام والاضراب عن الطعام بكلمة نعم من حكومة البحرين الموقرة لمطالب شعبها العادلة، لتؤكد بذلك احترامها وتقديرها لارادة هذا الشعب وتمسكه بالخيار السلمي الحضاري في المطالبة بحقوقه، وللاعراب عن رغبتها في توطيد العلاقة الطيبة معه، وفي الوقت الذي تتسلط فيه الاضواء الكثيفة الكاشفة التي اجتذبتها خطوة الاعتصام والاضراب عن الطعام من الرأي العام العالمي على قضية البحرين، بحيث يبرز للرأي العالم العالي بأن البحرين تطوي صفحات ازمتها الاخيرة، وتدخل مرحلة جديدة من تاريخها، مرحلة يسودها التفاهم والحوار بين الحكومة والشعب لتسوية جميع القضايا العالقة بما فيها قضية تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية الى البلاد، غير ان الحكومة مع علمها الاكيد بخطورة ما يجري على الساحة لم تستجب لمطالب الشعب بل نفت وجود الوساطة التي تمثلت في الدكتور فيصل الزيرة الذي جاء في البداية الى المعتصمين المضربين عن الطعام بصفة شخصية ونقل رسالة بناء على رغبتها الى القيادة السياسية واوصل فيها جوابا قال بأن

المسؤولين طلبوا منه الاستمرار في الوساطة وطالب المعتصمين المضربين عن الطعام بتقديم الدعم والمساندة الى مهمته حتى يحقق نجاحا في هذه المهمة واعرب عن تفاؤله بنجاح المهمة وتحقيق جميع المطالب اذا قام المعتصمون المضربون عن الطعام بتعليق الاعتصام والاضراب عن الطعام، وقال: بأن الذي يريده المعتصمون المضربون عن الطعام هو نفسه الذي تريده الحكومة، ونقل ذلك على لسان المسؤولين وتعددت اللقاءات، ثم نقل هو بنفسه على لسان الحكومة عدم كونه وسيطا، وقد اضاع ذلك فرصة ذهبية على الحكومة لكسب مودة شعبها وتوطيد العلاقة الطيبة معه، وكسب المزيد من الاحترام والتقدير العالميين لموقفها واثبات رغبتها في انهاء الازمة التي عصفت بمقدرات البلاد والحيلولة دون تكرارها وقد تحملنا نحن مسؤوليتنا الدينية والوطنية التاريخية بأنهاء الاعتصام والاضراب عن الطعام بعد تحقيق اهدافه للحيلولة دون تصعيد الموقف نتيجة احتشاد آلاف الجماهير التي تضطرم غيضا، من النساء والرجال والتي تتجاوز في بعض الاوقات الستين ألفا، آملين ان تقدر حكومة البحرين الموقرة لشعبنا هذا الموقف الوطني الصادق باصدار عفو اميري حكيم عن كافة المعتقلين وايقاف المحاكمات والسماح للمبعدين بالعودة الى الوطن والاعتراف الرسمي بالحوار من اجل حل جميع القضايا العالقة وفي مقدمتها تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية كمؤشر على رغبة الحكومة في اجتياز الازمة والحيلولة دون تكرارها، آملين ان تكون هذه الاستجابة من الحكومة الموقرة قريبة جدا لتعود للشعب فرصته من جديد وتنتشر مظاهر الفرح والزينة في جميع انحاء البلاد.

أيها الشعب العظيم المسالم:

إننا نوصيكم ونؤكد عليكم بأن تلتزموا الهدوء التام وعدم ممارسة اي عمل من شأنه أن يزعزع الامن والاستقرار في البلاد، ونعاهد الله تعالى ثم اياكم باننا سنبقى على الدرب نسعى من اجل تحقيق كل مطالبكم العادلة المشروعة بالطرق السلمية الحضارية كما امرنا بذلك الدين الاسلامي الحنيف وذلك بالتعاون مع كل المخلصين من ابناء الوطن في الداخل والخارج، ايمانا منا بعدالة وشرعية تلك المطالب والتزاما منا بتحمل مسؤلياتنا الدينية والوطنية وان لدينا من البدائل السلمية الحضارية المرتقبة ما هو كفيل بتحقيق تلك المطالب التي لا محيص عنها، وكأن الله جل جلاله قد خط تحققها بقلم القدر الذي لا تغيير فيه ولا تبديل، واننا سوف نعطي حكومة بلادنا الموقرة فترة زمنية قبل ان نقدم على الخطوة السلمية القادمة لكي تستجيب لمطالب الشعب العادلة التي لا

تحتاج المطالبة بها الى احتجاج او اضراب عن الطعام لعدالتها وشرعيتها وسهولة تحقيقها وأثرها البالغ في تحقيق الامن والاستقرار في البلاد، وتجاوز الازمة والحيلولة دون تكرارها علما بأن استجابة حكومة البحرين لهذه المطالب سوف يكون له الاثر الطيب في تعزيز النهج السلمي التحاوري بين الحكومة والشعب، وهذا في حد ذاته كفيل بارساء قواعد الامن والاستقرار، ويشجع الشركات والمستثمرين على البقاء في البلاد ويعود بالاثر الايجابي الفاعل في الاسراع بحركة التنمية في بلادنا الحبيبة، في الوقت الذي لن تقف عجلة المسيرة السلمية الحضارية في المطالبة بالحقوق بكلمة (لا) من الحكومة الموقرة لمطالب شعبها.

ولنا في تمسك شعبنا الابي بتعاليم دينيه والاسلامي الحنيف واصراره على مطالبه وتلاحم صفوفه ومحافظته على وحدة صفه الاسلامي والوطني ووعيه وحضوره الفاعلين الذين حطم بهما كل المؤامرات والعقبات التي تقف في وجهه، ووقوفه صفا واحدا وراء قيادته الاسلامية، الوطنية الصادقة في نهجها الجاد السلمي التحاوري، لنا في ذلك بعد الله تعالى اكبر العون في تحقيق تلك المطالب في وقت غير بعيد.

وختاما اقول:

الى الامام أيها الشعب العظيم المسالم، والى مزيد من التطور والنمو والازدهار.

والحمد لله الذي بارك لنا في شعبنا المسلم العظيم.

معكم معكم يا شعبنا حتى نحقق كامل اهدافكم ومطالبكم العادلة.

آخر ايام الاعتصام

١٩٩٥/١١/١

المعتصمون المضربون عن الطعام

مجلس الشيخ عبد الامير الجمري

١٠ نوفمبر ١٩٩٥
بيان صادر عن القائمين على المبادرة

أيها الشعب المسلم العظيم المسالم:
انطلاقاً من مبدأ الامانة والصدق مع شعبنا وكما تعودنا فاننا نطلع ابناء شعبنا على الجديد حول قضيتنا المعاصرة بدقة وامانة وقد برزت في الآونة الاخيرة قضيتان اساسيتان هما: الرسالة المؤرخة بتاريخ ٢٤/ ابريل/ ١٩٩٥، الى سمو الامير وقضية الاستدعاء من قبل مسؤولين امنيين في مركز قيادة أمن المنطقة الوسطى بمدينة عيسى بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٩٥.

اما بخصوص الرسالة فنحن نعتقد بأنها نقطة قوة بأيدينا وقد تأخرنا في اخراجها الى ابناء الشعب ليس خجلا ولا خوفا مما فيها بل انتظارا للوقت المناسب ونحن نحمد الله عز وجل على ان الترويج لهذه الرسالة جاء عن طريق اشخاص مُكّنوا منها توهما منهم بأن في امكانهم عبر الترويج لها الضغط علينا وقد غفلوا عما يحمله الترويج عبر ايديهم في اي وقت من الاوقات من دلالات سلبية تفضح مواقفهم ضد ارادة الشعب، كيف وقد روجوا اليها في وقت وضعت فيه النقاط على الحروف، ووقف الشعب صفا واحدا في وحدة اسلامية وطنية رائعة، وبروز حالة سياسية شعبية قوية متقدمة ووعي جماهيري عريق في المطالبة بالحقوق الشرعية العادلة، وكل ذلك اقوى بكثير من ان تنال منه امثال هذه الممارسة المشبوهة، مؤكدين ان الرسالة لا تتضمن اي اعتراف بتقصير واعتذار فعليين، فما جاء في الرسالة هو وصف لسمو الامير من غير اشارة لارتكاب اي خطأ او تقصير حدث فعلا من جانبنا، وان الاعتذار جاء بصيغة الشرط ولم يتحقق المشروط حيث اننا لم نعترف في افاداتنا واعترافاتنا امام قاضي التحقيق بأي مسؤولية عما جاء في الرسالة، ونحن اذ نؤكد على عدم رغبتنا في النيل من هيبة الحكومة وقوتها فانه مع الترويج لهذه الرسالة في الشارع العام ونشرها في الصحافة المحلية والعالمية وتناقل وكالات الانباء لخبرها مضطرون الى الرد دفاعا عن مواقفنا ومبادئنا ولمعالجة البلبلة في الرأي العام في الداخل والخارج وحفاظا على المصلحة الوطنية وحقوق شعبنا ودفعا لما قد يعود بمردود سلبي على أمن واستقرار البلاد ولكي نضع الحكومة امام مسؤولياتها في وجه هذه الممارسات الغير مسؤولة، وسوف نقتصر في الرد على مقدار الضرورة فحسب وهو كالآتي:

اولا : ان افاداتنا واعترافاتنا امام قاضي التحقيق ليس فيها ما يديننا بل ان بعضنا لم يكتب افادة ولم يمثل امام قاضي التحقيق وبالتالي فنحن لم نخطىء لكي نعتذر، وهذا ما اكدناه سابقا ونصرّ عليه الآن، وقد تخلينا عن حقنا القانوني اثناء فترة التوقيف في التظلم بناء على رغبة المسؤولين في وزارة الداخلية لكي نفسح المجال للمبادرة لتأخذ طريقها الى التطبيق ولكي لا تكون الاجراءات القانونية عقبة في طريقها وهذه مسألة عرفت لدى المحامين الذين كلفوا بالدفاع عنا وكانت موضع استغرابهم في بادىء الامر.

ثانيا : ان البلاد قد مرت بازمة شديدة عصفت بمقدراتها وهددت بانهيار بنياتها، وقد سفكت في هذه الازمة الدماء واعتقل آلاف الشباب وبعض الشابات، بل حتى الشيوخ والاطفال، وتصاعدت وتيرة العنف المتبادل وكان لا بد من التفكير والعمل من اجل اخراج البلاد من الازمة، وقد وجدنا ان العقدة الرئيسية في الازمة تتمثل في خطين متوازين لا يلتقيان هما: اصرار الحكومة على التمسك بهيبتها كضمان لحفظ النظام في البلاد في مقابل تمسك ابناء الشعب في مطالبه العادلة المشروعة، وقد تحملنا مسؤوليتنا الدينية الوطنية التاريخية في التعامل مع هذه الحالة متنكرين لذواتنا وواثقين بوعي شعبنا وعدالة مطالبه وثقتنا بمواقفنا المستقبلية في الوقوف الى صف شعبنا ومطالبه العادلة المشروعة فكانت المبادرة التي تقدمنا بها والتي تقوم اساسا على الدعوة من قبلنا الى اعادة الهدوء والسعي الجاد الحثيث الى تحقيقه على ان تقوم الحكومة الموقرة بتوفير الارضية الصالحة وتقديم الدعم والمساندة اللازمين لقبول الناس بهذه الدعوة، فاعادة الهدوء من قبلنا كان موقفا مبدئيا غير مشروط اقتضته مصلحة البلد التي نحن في غاية الحرص عليها ولإيماننا بقدرة الحوار على تحقيق المطالب. وكان تقديم الدعم والمساندة من قبل الحكومة شرطا واقعيا اقتضته الضرورة وليس شرطا مفروضا يمكن التغاضي عنه، وقد وفينا بما وعدنا به وعاد الهدوء الى البلاد في فترة قياسية ليبرهن ذلك على توق شعبنا الى السلام والاعتدال وقبوله بمبدأ الحوار في سبيل تحقيق مطالبه كبديل عن العنف والتطرف والصراع، وقد وفت الحكومة بما وعدت به حسب الاتفاق في اولى الخطوات، حيث ساعد ذلك على اعادة الهدوء والاستقرار في البلاد، غير انها ابطأت بعد ذلك في عملية الافراج وشرعت في اجراى المحاكمات مما ادى الى ايجاد التوتر الذي تصاعد يوما بعد يوم واوشك ان يعيد الازمة من جديد الى البلاد مما دفعنا الى اتخاذ خطوة الاعتصام والاضراب عن الطعام للامساك بأزمة الامور ولفت نظر القيادة السياسية العليا لحقيقة ما يجري على الساحة لكي تتخذ القرار الحاسم لمنع تفجر الازمة من جديد بعد ان فشلنا في

الحصول عليه بواسطة وزارة الداخلية. وقد ذُكِرت تفاصيل الاتفاق في مذكرات رفعت الى المسؤولين الذين كانوا يرفعونها بدورهم الى القيادة السياسية. وقد لخص فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري ما تم الاتفاق عليه في كلمة مكتوبة القاها في مكتب سعادة وزير الداخلية واصحاب الفضيلة القضاة والوجهاء في يوم الاثنين الموافق ١٤/ ٨/ ١٩٩٥، وقد اعلنا عن بعض التفاصيل في البيان الختامي للمعتصمين المضربين عن الطعام بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٩٥.

ثالثا: ان الرسالة المكتوبة الى سمو الامير والمؤرخة بتارخ ٢٤/ ٤/ ١٩٩٥، كتبت بناء على الحاح المسؤولين بوزارة الداخلية وقد كتبت بالاسلوب واللغة اللذين يروقان لها، وقد قبلنا بذلك كمدخل الى تحمل المسؤولية الدينية الوطنية التايخية امام الله جل جلاله والشعب والتاريخ والتي وجدنا انفسنا معها وجها لوجه لاخراج البلاد من ازمتها واعادة الهدوء والاستقرار اليها، فهل نحن ملامون على كتابتها لتحمل هذه المسؤولية العظيمة المقدسة؟ كما ان الرسالة تدل بكل جلاء ووضوح على اننا لا نحمل اي نزعة عدائية تجاه الحكومة، واننا حريصون تمام الحرص على مصلحة بلدنا الحبيب وشعبنا العزيز وكنا نأمل بعد هذه الرسالة ان تمكننا الحكومة الموقرة فورا من اداء مهمتنا المقدسة لكي نحفظ دماء ابناء شعبنا ونجنب البلاد المخاطر والصعوبات التي عصفت بمقدراتها. والكل يتساءل اليوم لماذا ابطأت الحكومة ولم تتح لنا الفرصة عاجلا لاعادة الهدوء بعد هذه الرسالة وما تضمنته من حسن النوايا والحرص على مصلحة البلاد حتى تاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٩٥، حيث افرجت عن بعضنا فحسب ولم تفرج عنا جميعا؟ وقد اريقت خلال هذه الفترة الدماء واعتقل آلاف الشباب وبعض الشابات والشيوخ والاطفال ومورست شتى اعمال العنف بين الطرفين، وقد ظهرت الرسالة في هذا الوقت ليتبين لابناء الشعب والرأي العام المسؤولية العظيمة التي عملناها في خدمة الشعب والوطن العزيز وليس كما يتوهم المغرضون.

أيها الشعب المسلم العظيم المسالم:

لقد بررت الحكومة ذلك الابطاء بعدم ثقتها بالقائمين على المبادرة رغم ما اعطوه من ضمانات وما قبلوه من شروط تضمنتها المذكرات التفصيلية للمبادرة التي رفعناها للمسؤولين بوزارة الداخلية، وايضا لكي لا تسمح للقائمين على المبادرة بأن يبرزوا امام الرأي العام في الداخل والخارج كابطال نجحوا في اعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد في الوقت الذي تحملهم الحكومة مسؤولية الاحداث، ولكي لا تسمح للقائمين على

المبادرة باكتساح الاشخاص الذين عبروا عنهم باصدقاء الحكومة الذين عملوا لاجلها سنين طوال. وامام هذه التعقيدات وغيرها كتبنا الرسالة لكي نفتح امامنا الطريق لممارسة دورنا المقدس في اعادة الهدوء الى البلاد واخراجها من ازمتها مع ثقتنا بوعي شعبنا وعدالة مطالبه، وبمواقفنا المبدئية في الوقوف الى صف ابناء الشعب ومطالبه العادلة، وقد برهنا على ذلك فعلا بالوقائع المشهودة والنتائج العظيمة التي تحققت على ارض الواقع، رغم التلويح المسبق الينا باخراج الرسالة، مؤكدين بأن المواقف العادلة المشروعة اقوى من اي شيء. كما برهن الشعب على عظيم وعيه ومتانة موقفه وتراص صفوفه وصلابته في ذات الله، وفشل الترويج للرسالة في النيل من ذلك. وقد تركنا الرد العاجل على الترويج للرسالة لكي نقيم الدليل لكل المراقبين المخلصين والموضوعيين بأن المواقف لدى الشعب اقوى من ان تنال منه امثال هذه الممارسات، وانه قادر على استيعابها واحباطها، وسوف يبقى الشعب محافظا على وحدة صفه وقوة تماسكه ووقوفه خلف رجاله الاسلاميين الوطنيين الذين اقاموا الدليل القاطع على اخلاصهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية واحباط كل المحاولات للنيل من مواقفه ومطالبه العادلة المشروعة.

أيها الشعب المسلم العظيم المسالم:

ان الرسالة التي تم الترويج اليها توهما بأنها تنال من القائمين على المبادرة وتضعف مواقف الشعب ابرزت بكل جلاء ووضوح مدى التسامح والتعاون الشديد لدى اصحاب المبادرة في الوقت الذي لم يلتزم فيه الطرف الآخر بالمقدار اليسير الذي تعهد به والذي ذكر تفصيلا في المذكرات المرفوعة الى المسؤولين في وزارة الداخلية وهي جميعا مؤرخة بتواريخ بعد تاريخ الرسالة وحاكمة عليها، مذكرين بأن ما تم الاتفاق عليه هي مطالب واقعية يتوقف على تنفيذها اعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد، ومن المفروض ان الحكومة تستجيب لهذه المطالب حتى على فرض عدم وجود الاتفاق حرصا منها على توفير الامن والاستقرار واستتبابهما في البلاد. فكيف مع وجود الاتفاق؟ ومن جهة ثانية نفترض جدلا عدم وجود الاتفاق وان الموجود فقط هو الرسالة التي بعثنا بها الى سمو الامير نقول بحسب هذا الفرض اننا قد وفينا بما وعدنا به وعاد الهدوء تماما الى البلاد، وان المطالب التي تقدمنا بها هي مطالب الشعب كما ابرزه بوضوح التضامن مع المعتصمين المضربين عن الطعام مساء الاربعاء ليلة الخميس الموافق ١/ ١١/ ١٩٩٥، والذي كان بمثابة الاستفتاء وقد زاد على مائة الف مواطن ونحن نتمسك بتلك المطالب

على هذا الاساس وُنطالب الحكومة الموقرة بالاستجابة لها تعبيرا منها عن احترامها وتقديرها لارادة شعبها ورغبتها في تعزيز العلاقة الطيبة معه، وبدلا من ان تستجيب الحكومة لمطالب شعبها، اقدمت على بعض الاجراءات التي من شأنها خلق التعقيدات في الساحة واطالة زمن الازمة، مثل الابطاء في عملية الافراج عن المعتقلين غير المحكومين والشروع في اجراء المحاكمات التي شملت حتى الاحداث واستدعاء القائمين على المبادرة الى مركز قيادة امن المنطقة الوسطى بمدينة عيسى وغير ذلك. واما بخصوص الاشخاص الذين روجوا لهذه الرسالة فأول ما يثال بحقهم الصفة التي اطلعوا بها على الرسالة، وتمكينهم منها والسماح لهم بترويجها في الشارع العام، والسؤال الثاني عن الدوافع والمصلحة في ترويجها. خاصة وقد سبقت الاشارة منهم الى هذه الرسالة وبصورة غير دقيقة وغير أمينة قبل خروجنا من السجن، وقبل ان يثار اي شيء من قبلنا في الساحة، فلم يشر هؤلاء الى الحيثيات والملابسات التي صاحبت الرسالة، وتكتموا بشدة على المذكرات التفصيلية التي تضمنها الاتفاق ومضمون الكلمة التي القاها فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري في مكتب سعادة وزير الداخلية وان الحضور من شأنه الاشهاد والتوثيق، بينما كانت الرسالة في طي الكتمان، وبالمقارنة الظاهرية يتضمن الترويج للمذكرات وكلمة فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري في مكتب سعادة الوزير تحقيق مطالب الشعب وفتح باب الحوار بين الحكومة وممثلين عن الشعب، بينما يتضمن الترويج للرسالة ظاهرا ـ وهو الهدف البارز من ترويجها على يد هؤلاء الاشخاص ـ النيل من القائمين على المبادرة والاساءة اليهم واضعاف مواقفهم في المطالبة بحقوق الشعب، ولا توجد اي منفعة ظاهرة لشعب البحرين في ترويجها الا الكشف عن النوايا السيئة لبعض الاطراف المعادية للشعب ولمطالبه العادلة المشروعة. وكان من المفروض عليهم كأبناء هذا الشعب ان يبحثوا عن الحجج والبراهين الداعمة لمواقفه ومطالبه العادلة بدلا من المواقف العدائية ضده. لقد وقف هؤلاء الاشخاص ضد ابناء الشعب وقت الازمة بحجة العنف، رغم أن العنف كان متبادلا بن الطرفين، فلماذا يقف هؤلاء ضد ابناء الشعب وهم ملتزمون بالمحافظة على الهدوء والاستقرار في البلاد، وملتزمون ايضا بالنهج السلمي التحاوري في المطالبة بالحقوق العادلة المشروعة. لقد سبقت الاشاعات من هؤلاء الاشخاص ضد القائمين على المبادرة قبل خروجهم من السجن ليقدموا بذلك الدليل على ان مواقفهم العدائية المضادة للقائمين على المبادرة لا علاقة لها البتة بأي موقف صادر من القائمين على المبادرة، وفي الوقت الذي دعى فيه

القائمون على المبادرة ابناء الشعب الى المحافظة على وحدة الصف الاسلامي والوطني وعدم الاساءة الى احد، ابدى هؤلاء الاشخاص مواقف عدائية ضدهم واساءات بلغت الى درجة وصفهم بالخروج عن الدين الصحيح، ووضعوا العقبات والعراقيل في وجههم، منها الترويج لعدم شرعية الاضراب عن الطعام، في الوقت الذي يقف فيه ابناء الشعب صفا واحدا لدعم المعتصمين المضربين عن الطعام في ذلك الوقت. ويأتي اخيرا الترويج لهذه الرسالة الذي تزامن مع خطوة الاستدعاء من قبل مسؤولين امنيين لاصحاب المبادرة، توهما بأن ذلك من شأنه ان يضعف الحالة السياسية الشعبية التي تصب حتما في صالح الامن والاستقرار، وتجبرها على التقهقر بخلق البلبلة في صفوف ابناء الشعب، في الوقت الذي ينتظرون فيه الرد من القيادة السياسية العليا على مطالبهم. وبعد هذا الرد فان املنا بوعي شعبنا ان يغنينا عن العودة لمناقشة هذا الموضوع وغيره من الموضوعات التي تصب في نفس الاتجاه، وان يتركز الاهتمام في تحقيق المطالب بالطرق السلمية الحضارية، بعيدا عن الاشتغال بالمسائل التافهة التي لا طائل منها ولا جدوى فيها الا الابتعاد عن لبّ المشكلة والقضية الاساسية للشعب. واننا نوصي ابناء شعبنا النبيل بالتجاهل التام لهذا الموضوع وغيره من المواضيع التافهة وعدم جعله مادة يخوض فيها المغرضون لصرف الشعب عن تحقيق اهدافه النبيلة ومطالبه العادلة.

أيها الشعب المسلم العظيم المسالم:

وأما بخصوص الاستدعاء فانه وبينما كنا ننتظر من القيادة السياسية العليا ردا على مطالب الشعب بعد انهاء الاعتصام والاضراب عن الطعام بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٩٥، وكلنا ثقة بسمو الامير خاصة ان يتخذ قرارا حاسما وايجابيا لاخراج البلاد من ازمتها وتثبيت حالة الهدوء والامن والاستقرار الدائمين فيها، بينما كنا كذلك اذا بنا نفاجأ بالاستدعاء المدهش من قبل مسؤولين امنيين في مركز قيادة امن المنطقة الوسطى بمدينة عيسى يوم الاحد الموافق ٥/ ١١/ ١٩٩٥. وفي لقائنا معهم وجهت الينا شفهيا عدة اتهامات وتحذيرات رغم اننا الذين دعونا الى اعادة الهدوء والاستقرار في البلاد وتحقق ذلك على ايدينا بشهادة الجميع، وقد طلبنا منهم بعد سماع الاتهامات والتحذيرات ان تقدم الينا بصورة مكتوبة لتأخذ الصفة الرسمية من خلال وزارة العدل والشؤون الاسلامية، ولكي تقوم هيئة الدفاع بوظيفتها القانونية في ذلك. كما فوجيء ابناء الشعب بعد ذلك ببعض الاجراءات التي تصب في نفس القناة. وبالمقارنة نجد بأن

الحكومة الموقرة تلوحٌ باستخدام القوة، في الوقت الذي يؤكد فيه الشعب التزامه بالنهج السلمي التحاوري في المطالبة بحقوقه العادلة المشروعة، ويؤكد فيه القائمون على المبادرة حرصهم الشديد على الامن والاستقرار في البلاد، ويطالبون ابناء الشعب بالكف عن كل ما من شأنه تعكير ذلك. كما يبعثون بالاشارات الواضحة لبعث الطمأنينة في قلوب ابناء الشعب والجاليات والمستثمرين حفاظا على المصالح الاستراتيجية في البلاد، وكلهم امل ان تتدخل القيادة السياسية العليا وعلى رأسها سمو الامير لكي تضع حدا للاجراءات غير المنسجمة مع الحالة السياسية والامنية في البلاد وتتخذ القرار الحاسم الايجابي الذي يخرج البلاد من ازمته الخانقة مؤكدين بأن الحل الصحيح للأزمة يأتي عبر الحوار وليس عبر تلك الاجراءات. وفي الختام نرغب في التأكيد على النقاط المهمة الآتية:

١) احترامنا وتقديرنا للحكومة وعدم رغبتنا في النيل من هيبتها والضغط عليها، بل نحن راغبون في افساح المجال اليها لكي تستجيب لمطالب الشعب بالاسلوب الحضاري المناسب الذي يعزز العلاقة الطيبة بينها وبين الشعب، ويرفع مكانتها امام الرأي العام العالمي، آملين أن يكون ذلك في اقرب وقت، لتجنب حالة الاحتقان السياسي والامني في البلاد، ولكي تشترك الحكومة والشعب في كتابة التاريخ الحضاري المشرف لهذا البلد الحبيب.

٢) تمسكنا بمطالب الشعب العادلة المشروعة، وسعينا الحثيث من اجل تحقيقها بالطرق السلمية الحضارية وذلك بالتعاون مع كل المخلصين من ابناء الشعب، آملين ان يتحقق ذلك في ظل الحوار الهادىء بين الحكومة وممثلين من ابناء الشعب عن كل الاتجاهات والتيارات الدينية والسياسية في الداخل والخارج، مؤكدين على ابناء الشعب التزام الهدوء التام والمحافظة على الامن والاستقرار وعدم ممارسة اي عمل من شأنه ان يعكر صفوهما.

والحمد لله رب العالمين.

حرر في البحرين بتاريخ: ١٦ جمادى الثانية ١٤١٦هـ، الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٩٥.

صدر هذا البيان عن القائمين على المبادرة

الشيخ عبد الامير الجمري، الاستاذ حسن علي مشيمع، الاستاذ عبد الوهاب حسين، الشيخ حسن سلطان، الشيخ علي بن احمد الجدحفصي، السيد ابراهيم السيد عدنان، الشيخ حسين الديهي.

١٧ نوفمبر ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، واصحابه المنتجبين، والتابعين باحسان الى يوم الدين.
أيها الاخوة والاخوات والابناء والبنات، سلام من الله عليكم جميعا ورحمة وبركات، وبعد:
فبما أننا نعيش اسبوع ميلاد الزهراء (عليها السلام)، وبما أن الزهراء (ع) هي المرأة الاولى التي عاشت الاسلام في افكارها وسلوكها ومواقفها، وصبرت وتحملت وجاهدت من اجل الاسلام، وكانت المثل الاعلى الذي اراد الاسلام للمسلمات أن يتمثلنه ويحتذينه، فانها لذلك هي الرائدة الاولى للمرأة المسلمة، وأن مولدها العظيم لهو مولد المرأة المسلمة التي يريدها الاسلام، فالمرأة التي يريدها الاسلام هي التي تطبق منهج فاطمة (ع) في الحياة، بحيث تمتلك الوعي الديني والسياسي، وتقوم بدورها كعنصر مسؤول في المجتمع الاسلامي، فتعارض الفساد والانحراف وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، سائرة على النهج الفاطمي. فالمرأة المسلمة يجب ان تكون الى جانب الرجل المسلم في الدعوة الى الحق، والمطالبة بالحق، والمعارضة للانحراف، منطلقة من خط فاطمة (ع)، خط الحوار، خط السلم، خط المجادلة بالتي هي أحسن، منادية بأعلى صوتها لمن يتمسك بخط العنف والقوة والغطرسة: «نحن في اواخر القرن العشرين، ولا ينبغي ان يكون المنطق السائد والمحكم بيننا هو منطق قريش، بل يجب أن يكون منطق الحوار، منطق الرفق واللين، ففي ظل منطق الحوار يُغلق الباب أمام المغرضين والمتصيدين في الماء العكر، وفي ظل منطق الحوار لا تبقى حواجز ولا عزلة بين الحكام والمحكومين، وفي ظل منطق الحوار لا تبقى فرقة ولا تباعد بين مذهب ومذهب وجماعة وجماعة». لقد خسر وفشل منطق قريش، منطق العنف والغطرسة، أجل، وسقط هذا المنطق رغم أن بيدها السلطة الاقتصادية والسلطة الدينية، والسلطة السياسية وغيرها من السلطات. ورغم كل ما مارسته قريش لاسقاط شخصية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فقد سقطت قريش، اما شخصية محمد (ص) فلم تسقط بل علت وظفرت والتف الناس حولها. {يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون}، {ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة ونجعلهم

الوارثين، ونمكن لهم في الارض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون}.

أخواني وأخواتي، أبنائي وبناتي:

مع التغيرات التي تشهدها المنطقة نجد انفسنا ملزمين ان نتوقف عند بعض النقاط التي نشعر أنها تستحق التوضيح والتأكيد، دفعا للاشتباه والالتباس. فبعض الصحف المغرضة والاقلام المأجورة تحاول يائسة في هذه الظروف ان تخلط الاوراق وتلصق التهم وتشوه الصور، فصدا منها للنيل من حركة الشعب الاصلاحية ومطالبه العادلة، وهيهات أن يتمكنوا من ذلك، وذلك لما يأتي:

اولا: ان توجه هذا الشعب مستقل ذاتي، غير مدفوع من الخارج، لأنه توجه اوجدته الظروف والاوضاع السلبية المتراكمة، ولأنه توجه انطلق بدافع المصلحة العامة، رغبة منه في المشاركة الفعالة في صنع القرار السليم.

ثانيا: أنه توجه مفتوح، عفوي، جماهيري، ليس حزبيا، او متعصبا لأحد، يتفق ويتحد مع كل المخلصين العاملين لأجل مصلحة الوطن، فيه الاسلامي والوطني، والشيعي والسني، بعيدا عن الطائفية والقبلية. فانا وانت ابناء وطن، واتعامل مع كل التوجهات في قضية وطن، الهموم والآمال والاهداف واحدة، لأنها للوطن، والكل مسؤول عن مصلحة وطنه وبلده، والعريضة الاولى عام ١٩٩٢، والعريضة الجماهيرية الثانية عام ١٩٩٤ اكبر الادلة على ذلك.

ثالثا: ان اسلوب هذا التوجه سلمي يرفض العنف والتطرف والارهاب، ويرفض استخدام القوة، ويعتبر الحوار الجاد المثمر هو الاسلوب الامثل لتحقيق الاهداف العادلة. فقد استجاب توجه هذا الشعب للهدوء منذ اول يوم برزت فيه مبادرتنا السلمية، وطالبناه بالهدوء، وما زال وسيبقى محافظا على الهدوء والاستقرار، لأنه توجه سلمي لا يريد الا الاصلاح، وبيد الحكومة الموقرة ما وعدته على ذلك بالنظر في مطالبه وتحقيقها.

رابعا: ان اهداف هذا التوجه واضحة معتدلة موضوعية، لا تريد اسقاط الحكم ولا زعزعة الامن، بل كل ما تريده تحقيق الامن والاستقرار. وما هي هذه الاهداف؟ أنها - كما أعلنت مرارا وتكرارا - تفعيل الدستور، وعودة الحياة النيابية، واطلاق سراح كافة المعتقلين، وعودة المبعدين.

توجه الشعب هذا ليس ساذجا، بل ان الشعب منتبه وواع الى أن هذه الاهداف بعضها

فوري لا يستدعي التأخير، وبعضها متدرج الى التهيئة ووضع الترتيبات الازمة.
والسؤال المطروح الآن هو: هل في هذه الاهداف اي تطرف او ارهاب؟ ولا شك أن الجواب بلغة الحق والواقع هو: لا. هذه هي الصورة الحقيقية لحركة الامة وفعالياتها.
فاذا كانت هذه هي حقيقة توجه الشعب فلماذا لا نرى على ارض الواقع استجابة واضحة من الحكومة الموقرة؟ هل هو بسبب المعلومات المغلوطة والصور المشوهة التي ينقلها اصحاب الاقلام المأجورة والمصالح الشخصية الذين لا يريدون لهذا الوطن اي خير او صلاح؟
لماذا الحواجز والفواصل؟ لقد اعلنا استعدادنا للحوار الهادىء وطالبنا به، فحتى متى تظل الابواب مغلقة؟ والى متى ستظل سيارات الشغب تجوب الشوارع ليل نهار؟ والى متى تقوم بعض سيارات الشغب بايقاف بعض باصات الطلبة وتضرب بعضهم دون ادنى مبرر او مسوغ؟! إننا نرقب توجها صحيحا في المنطقة نحو التنمية والاستقرار، ففي بعض حرية صحافة وانتخابات بلديات، وفي بعض تم الغاء قانون امن الدولة، وفي بعض ثالث صدر عفو عام عن السجناء والمبعدين. ومثل هذا التوجه لا شك أنه يعمق الثقة بين الشعب وحكومته، ويعزز كل الجهود المخلصة لرفعة الوطن وتنميته، ويبدد كل الشكوك والظنون التي يخلقها الشياطين والمغرضون، اعاذ الله الوطن حكومة وشعبا منهم. وان لدينا أملا كبيرا في سمو الامير في اصدار عفوه العام عن جميع المعتقلين من دون استثناء، وعودة المبعدين الى وطنهم، وفتح باب الحوار رسميا، ومن ثم التوصل الى بحث وتحقيق المطالب السياسية وعلى رأسها البرلمان.
والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٤ نوفمبر ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين والتابعين باحسان الى يوم الدين.

اخواني واخواتي، ابنائي وبناتي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد قال الله تعالى حكاية عن نبيه هود على نبينا وآله وعليه السلام: {ابلغكم رسالات ربي وأنا لكم ناصح أمين}. الاعراف: ٦٨. في هذه الآية المباركة دعوة الى النصيحة، وايحاء صريح بضرورة كون حامل الرسالة ومبلغها أمينا، غير مخادع ولا مراوغ، لا تأخذه في الله لومة لائم.

ولا يخفى عليكم - ايها الاخوة والاخوات - ما للنصيحة من اثر كبير في تصحيح حركة الامة حاكما ومحكوما، فقد ورد في الحديث: «من لا يهتم بامر المسلمين فليس منهم، ومن لم يصبح ويمس ناصحا لله ولرسوله ولكتابه ولامامه ولعامة المسلمين فليس منهم». كما لا يخفى عليكم ما لمخالفة النصيحة من آثار سلبية وانعكاسات سيئة على الامة. وتاريخنا الاسلامي يقدم العديد من الامثلة في هذا المجال.

فالامة في حركتها تتعرض لهزات وتمر بمنعطفات تحتاج فيها للرؤية السليمة والحلول الصائبة. والحاكم في ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية والظروف السياسية المعقدة يحتاج للخروج منها للمساعدة والنصيحة. . النصيحة التي ينبغي أن تكون نصيحة مخلصة خالية من الغش والتدليس، تنقل الحقيقة وان كانت مرة صعبة، نصيحة واعية بعيدة عن السذاجة والجهل، تدرس المشاكل وتقترح الحلول الموضوعية، نصيحة هدفها مصلحة الامة وان تعارضت مع المصلحة الشخصية الذاتية. وهذه مهمة العلماء والادباء والصحفيين واصحاب الكلمة والنفوذ بالدرجة الاولى، فهم الذين يمثلون الامة، وهم الذين تقع مسؤولية التوجيه والتنظير والنصيحة. فاذا عاش هؤلاء انفتاحا واعيا على الناس يتحسسون فيه مشاكلهم وآلامهم، وجرأة ينتقدون بها الاخطاء بعيدا عن الخوف والمجاملة، وحرصا على مصلحة الوطن والمواطنين واعتبار مصلحة الشعب فوق كل مصلحة، أمكن وضع النقاط على الحروف، وامكن تصحيح المسيرة والخروج بالامة من ازمتها.

لهذا الدافع ـ دافع النصيحة ـ أود أن اتوقف عند النقاط الآتية :

مطالب الامة وبعض الطروحات :

نسمع في هذه الايام عن بعض الطروحات والاقتراحات التي قد ينبع بعضها عن احساس صادق بالمسؤولية في المساهمة لاخراج البلد من ازمته، ولكن الاخلاص والرغبة الصادقة في الحقيقة وحدهما لا يكفيان لانجاح هذه الطروحات، بل ان اي طرح اذا اريد له النجاح فلا بد أن يتوفر على العناصر الاخرى الآتية :

١ ـ الشمولية : بحيث يشمل كل الامة بمختلف فئاتها ومذاهبها وانتماءاتها السياسية، فأي طرح يفتقد هذا العنصر وينحصر في فئة دون اخرى فهو حل جزئي طائفي مرفوض. وقد سمعنا فعلا بوجود تحرك يهدف لحل جزئي يختص بالطائفة الشيعية خاصة من خلال تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي لها. هذا التحرك الذي يقوم به بعض رجال الاقتصاد والمال تحرك قاصر، لأنه يهدف من جهة لتحويل المطالب من مطالب سياسية الى مطالب معيشية خاصة، ومن جهة اخرى يهدف لشق الصف الوطني الذي تمحور وتوحد حول اهداف واضحة تهم الوطن كله.

٢ ـ العنصر الآخر الذي يجب ان يتوفر عليه الطرح الناجح، ان يكون دستوريا. فأي طرح او حل يفتقد الغطاء الدستوري فهو طرح قاصر ايضا. فقد سمعنا بنية الحكومة الموقرة بتوسيع وادخال بعض الصلاحيات في مجلس الشورى، وهذه الخطوة في الحقيقة تعكس رغبة الحكومة في الانفتاح على الامة، وهي خطوة تستحق الاحترام، ويمكن ان تلقى قبولا جماهيريا اذا شملت النقطتين الآتيتين :

اولا : انتخاب الاعضاء على اساس الكفاءة انتخابا جماهيريا حرا.

ثانيا : اعطاء المجلس صلاحية التشريع المستقل.

فالامة منذ بداية حركتها السلمية لم تهدف الا الى الاصلاح، ولم ترغب الا في المشاركة والمساهمة الفعالة في رفعة وتقدم البلاد، واي طرح يؤمن لها مطالبها العادلة فهو طرح سليم مقبول.

رسالة مفتوحة الى وزراء الدفاع والداخلية :

في الايام القليلة الماضية شهدت بلادنا اجتماعين، الاول : لوزراء الداخلية، والثاني : لوزراء الدفاع. وهذه الاجتماعات تعكس اهتمام المسؤولين بأمن هذه المنطقة وسلامتها واستقرارها، وهذا هدف الجميع حكاما ومحكومين، فلا احد من ابناء هذا البلد يريد الشر وزعزعة الامن.

والذي اود توجيهه الى الوزراء المحترمين هو ان اعيد الى اذهانهم أمرين:
الاول: اننا اناس سلميون، لسنا فوضويين ولا عنفيين، كما تدل على ذلك خطواتنا التي قمنا بها والتي تتلخص في العريضة الاولى عام ١٩٩٢، والعريضة الثانية عام ١٩٩٤، والمبادرة التي تتضمن اول فصولها: الدعوة الى الهدوء والكف عن العنف بجميع اشكاله ومظاهره، وقد قمنا بذلك بامانة واخلاص شهدت له الساحة البحرينية، وهدأت البلاد فعلا.
الثاني: ان مطالبنا سلمية ولصالح البلد كله ساسة ومسوسين وهي: اطلاق جميع المعتقلين وعودة المبعدين وفتح باب الحوار لحل المطالب السياسية العالقة وعلى رأسها البرلمان. ونؤكد لهؤلاء الوزراء المحترمين الذين زاروا بلادنا - وطنهم الثاني - مكرمين اننا ماضون في مسيرتنا السلمية بعيدا عن العنف والفوضى التي لا يرتضيها احد، وفق الله الجميع لكل خير.
التضامن مع اسر المعتقلين والمسجونين:
من خلال زياراتنا لاهالي السجناء والمعلومات التي تردنا من داخل السجن أرى نفسي ملزما أن أثير للحس الوطني حاكما ومحكومين حالة المعاناة التي يعيشها السجناء والمعتقلون وأهاليهم.
صور المعاناة:
١ - سجناء يعيشون اوضاعا مأساوية في غرف صغيرة مغلقة من جراء عدم الرفق بهم والتوسعة عليهم، وموقوفون يضربون عن الطعام توسلا للتوسعة عليهم والرفق بهم فيكون مردود ذلك التضييق عليهم والتشديد في اساءة التعامل معهم.
٢ - سجناء يفقدون اعز ذويهم كالاب والام وهم يعيشون قسوة السجن وألم البعد والفراق.
٣ - سجناء قضوا في السجن قرابة الاربعة عشر عاما بعيدين عن اسرهم واولادهم.
٤ - سجناء اعتقلوا اثناء فترة حمل زوجاتهم، وانجبت الزوجات، وكبر الاولاد، وربما تزوج بعض بناتهم وهم لا يزالون قابعين في السجن سنين وسنين.
٥ - عدد من عوائل السجناء المعتقلين يعيشون دونما كافل او معيل، يعانون شظف العيش وقسوة الحاجة.
أيها الاخوة والاخوات:
لم اورد هذه الصور لأجل إثارة العواطف او سكب الدموع، وانما اوردتها للاشارة

الى تفاعلات هذه الصور في الشارع البحريني، والسلبيات التي تتركها في نفوس الناس لا سيما لو كانت نتيجة استئناف يوم الاثنين ٢٧/ ١١/ ١٩٩٥ هي اقرار الحكم بالاعدام - لا سمح الله - للمتهم في قضية العريف السعيدي، فلا شك ان خطورة ذلك على الشارع البحريني كبيرة قد يصعب علاجها وضبطها، وهذا ما يدفعني لذكر المطلبين الاثنين، الاول: مطالبة سمو الامير ان يمارس صلاحياته الدستورية التي تخوله الحق في انهاء مثل هذه المحنة، وطي صفحة هذه الازمة التي عصفت بالبلاد، وذلك بالتدخل في ايقاف محاكمة المتهمين في قضية العريف السعيدي واصدار امره الكريم باطلاق سراح المعتقلين جميعا، لا سيما وان هذه الخطوة تأتي متزامنة مع الاحتفالات بالعيد الوطني. وهذه الدعوة ليست لتعطيل القانون وانما من اجل هدف سام وهو تغليب مصلحة الوطن واستقراره على اي مصلحة، وهو امر من صلاحيات سمو الامير دستوريا.

الثاني: تنبيه الجماهير المسلمة لممارسة طقس روحي عظيم وهو الدعاء للمعتقلين بالفرج والخلاص خصوصا المتهمين في قضية العريف السعيدي وذلك ضمن برنامج روحي هادىء في الليالي القادمة خصوصا ليلة الأثنين وهي ليلة الاستئناف، وسيكون ذلك في المساجد، وارجو ان تقرأوا معي بصوت واحد هذا الدعاء: «اللهم صلي على محمد وآل محمد يا مخلص الشجر من بين رمل وطين وماء، ويا مخلص اللبن من بين فرث ودم، ويا مخلص الولد من بين مشيمة ورحم، ويا مخلص النار من بين الحديد والحجر، ويا مخلص الروح من بين الاحشاء والامعاء خلص جميع اسرائنا من السجن، ورد جميع غربائنا الى اوطانهم سالمين غانمين وارحم شهداءنا، وغير سوء حالنا بحسن حالك، انك على كل شيء قدير، برحمتك يا ارحم الراحمين، وصل اللهم على محمد وآله الطاهرين».

اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٤ نوفمبر ١٩٩٥
نص الكلمة التي القاها سماحة الشيخ عبد الامير الجمري

بسم الله الرحمن، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين والتابعين باحسان الى يوم الدين.

قال الله سبحانه وتعالى: {ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون. ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار}.

لاحظوا دور الكلمة الطيبة ودور الكلمة الخبيثة بأي مستوى يهتم به القرآن الكريم، عن الكلمة الطيبة يقول بعض المفسرين: «إن المراد بالكلمة الطيبة في هذه الآية، الكلمة الحسنة». أجل ـ الكلمة الحسنة في اي مجال كانت في المجال الاجتماعي، في المجال الاقتصادي، في المجال السياسي، في اي مجال كانت. الكلمة الحسنة يشبهها القرآن الكريم بالشجرة الطيبة، هذه الشجرة اصلها ثابت ضاربة باعراقها وجذورها في الاعماق غير متزعزعة. وفرعها في السماء، يعني انها عالية حيث ان المراد بالسماء في الآية كل ما علا وأظل، فالكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة العالية ذات الاصل الثابت والفرع العالي المنتشر في الافق الآخذ في السماء، الآخذ في العلو. الكلمة الخبيثة بعكسها، اذ هي كالشجرة الخبيثة، الشجرة المرة، الشجرة المؤذية، الشجرة التي تبعث المرض والالم، وتؤذي الناس. هذه الشجرة الخبيثة اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار. بطبيعة الحال إن الشجرة الخبثة حقها أن تجتث، حقها ان تقتلع، ويلقى بها في المزبلة، والكلمة الخبيثة كذلك حقها أن تسحق. ما احلى الكلمة الطيبة، ما احسنها، ما اجملها، ما احوجنا الى الكلمة الطيبة، ما احوج بلادنا ووطننا الاسلامي الى الكلمة الطيبة، ما احوج ارضنا وبيئتنا الى الكلمة الطيبة، ما احوج الانسان الذي يحترم نفسه ويحترم موقعه الى ان يقول الكلمة الطيبة التي تفيد الآخرين وتفيده. وتنفع الناس وتنفعه. يؤسفنا جدا ان بعض الصحف أبت على نفسها الا أن تقول الكلمة الخبيثة، الكلمة السيئة، الكلمة النتنة. بعض الصحف منذ يومين تقول بأن هناك فئات من المعارضة تتدرب عند حزب الله. شيء مؤسف. خبر نشرته اكثر من صحيفة.. طبعا الهدف معروف، الهدف مفهوم وواضح، الهدف ربط هذه الحركة (حركة البحرين

الاصلاحية، السلمية، الهادئة) بالعنف المسلح، ربطها بحزب الله، يعني أنها حركة مقاومة تمارس العنف، تمارس المواجهة المسلحة. لماذا؟ ماذا يريدون؟ ماذا يريد هؤلاء؟ ماذا تريد هذه الصحف. ومن وراءها؟ يريدون سحب دعم العالم لقضيتنا، قضيتنا التي دعمها العالم وتعاطف معها الرأي العام. يريدون أن يسحبوا هذا التعاطف وهذا الدعم. عندما يصورونا اناسا عنفيين نبعث هنا وهناك بفئات للتدريب على السلاح استعدادا للعنف، استعدادا للمواجهة، يريدون ان يستدرجونا ويجرونا الى العنف، أليس كذلك؟! يريدون ان يشوهوا صورتنا للعالم ويقولوا بأننا لسنا طلاب حقوق او اصحاب مطالب عادلة مشروعة، وانما نحن اناس عنفيون، نحن اناس فوضويون، لكن اريد ان اؤكد بأن هذه الصحف ومن وراءها لا يستطيعون ولن يستطيعوا ابدا ان يشوهوا قضيتنا او يشوهوا حركتنا. فلقد عرفنا العالم كله، دعنا ممن يركب رأسه، دعنا ممن يتحيز، عرفنا العالم كله بأننا اناس سلميون، هادئون، طيبون، قد اعلنا اهدافنا بوضوح واعلنا مرارا وتكرارا في بياناتنا، في اعلاناتنا، في احاديثنا، في خطبنا بما لا مزيد عليه، اعلنا بأننا اناس سلميون وان مطالبنا سلمية واننا لا نريد الفوضى اطلاقا. اذا فهذه الصحف اولى لها ان لا تكلف نفسها، لأن ما تقول حبر على ورق، مجرد دعاوى، والواقع العملي لنا، لشعبنا، لحركتنا يكذبها، اجل ـ الواقع العملي، الواقع المعاش يكذب ما تقوله هذه الصحف. وينسجم مع هذه الصحف في بعض اهدافها عندما تحاول جرنا واستدراجنا الى العنف ينسجم مع هذه الصحف في الاهداف وفي هذا الهدف بالذات بعض الحركات، كحركة سيارات الشغب التي تجوب الشوارع ولا ندري لماذا؟! ماذا يوجد في البلاد؟! ماذا يوجد في الشوارع؟! ماذا يوجد في القرى؟! ماذا يوجد في المدن؟! حركات هذه السيارات التي توقف بعض باصات الطلبة وتضربهم دونما مبرر او تأمرهم أن يضرب بعضهم بعضا، لماذا؟! لا أدري!! بل أن بعض هذه السيارات كادت ان تقتحم بعض مدارس البنات لولا صراخ الطالبات. انا لا ادري ما هذا العنف؟! ما هذه الحركات؟! لا شك ان هذه الحركات تحاول الاستدراج الى العنف والجر الى العنف، وانا اتساءل هل هذه الحركات تصرف فردي ام انها مأمورة؟! الحقيقة ان الامر محير، والذي ارجوه هو ان تتدخل السلطات العليا لايقاف هذه الحركات ولمنع هذه التحركات. اخيرا، أود ان انبه اخواني الى نقطة اثرتها اليوم في حديث الجمعة وهي التضامن مع اسر السجناء والمعتقلين، اريد ايها الاخوة والاخوات ان لا ننسى قضية السجناء، اريد ان تبقى هذه القضية حية، نابضة، متحركة في نفوسنا، طبعا

(اخواتي، اخواتي حفظ الله الجميع) لا يكفي - في بقاء او قيام قضية السجناء والمعتلقين في نفوسنا - التعاطف القلبي او التعاطف النفسي بل لا بد من الخدمات الممكنة التي نستطيع ان نقدمها لهذه الاسر ولهؤلاء السجناء، واريد ايضا ان انبه على جعل هذه الليالي مسرحا وجوا للدعاء المركز حتى ليلة الاثنين ليلة الاستئناف، دعاء من كل قلوبنا بالفرج العاجل والخلاص العاجل وانهاء هذه المحنة، واخيرا اريد الى جانب الدعاء والى جانب ما نقوم به من دعاء اريد ان اوجه الخطاب الى سمو امير البلاد ان يستعمل صلاحياته الدستورية ويتدخل في انهاء هذه المحنة وانهاء هذه الازمة.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اكتظت الشوارع بالسيارات والجماهير

١ ديسمبر ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين، والتابعين باحسان الى يوم الدين.

أيها الاخوة والاخوات، أيها الابناء والبنات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فأهنؤكم وابارك لكم - أيها الشعب العظيم المسالم - ما عشتم وما تعيشون من:

أولا: وحدة احبطتم بها كل مكائد المفرقين المغرضين، قائلين بمواقفكم لكل من يحاول تمزيق الصف وتفريق الوحدة إننا شعب متلاحم، واع يقظ، لا تنطلي عليه الاعيب المسخرين مهما تقمصت من لبوس، ومهما مارست من نفاق ودجل، فعلى من يحاول المساس بوحدتنا الاسلامية الوطنية أن يبتعد عن درب ركبنا الهادر، كي لا تسحقه الارجل وتدوسه الاقدام.

ثانيا: موقف مشرف صامد، لا تزعزعه عواصف ولا قواصف، ولا تضعفه رعود ولا بروق، موقف عظيم تميز بضبط النفس أمام كل اشكال الاستهانات والتحديات، فمزيدا من هذا الضبط والانضباط وسيرا قدما الى الامام.

ثالثا: صبر وهدوء أفشلتم بهما كل الاستفزازات والحركات اللامسؤولة.

رابعا: اصرار على المطالب مهما كانت الظروف، انطلاقا من شعوركم بصوابية موقفكم، وعدالة ومشروعية مطالبكم.

خامسا: سلوك سلمي تحاوري حضاري، نسفتم به المزاعم التي تنسبكم الى التخريب والارهاب قائلين بمواقفكم ولسان حالكم قبل لسان مقالكم: أين يكون التخريب والارهاب؟ أفي مطالبتنا بالحوار الهادىء؟ أم في رفضنا للعنف واصرارنا على التمسك بالاسلوب السلمي الحضاري؟ أم في مطالبتنا بالبرلمان لكي يكون للشعب صوت، ولكي نساهم في عملية البناء والتطوير لهذا الوطن الحبيب. أم تقديم العريضة الاولى وتهيئة العريضة الثانية؟ ام في تقديم المبادرة والدعوة الى الهدوء؟ أم في الاعتصام والاضراب عن الطعام؟ أهذه وسائل يستخدمها مخربون ارهابيون؟!

سادسا: كوكبة من الشهداء الابرار سقطوا على طريق المطالبة بالحقوق العادلة المشروعة. هؤلاء الشهداء الذين يجب ان نعاهد الله عز وجل ونعاهدهم على ان نكون

اوفياء لدمائهم الطاهرة الزكية، وذلك بمواصلة مسيرتنا السلمية التحاورية. من أجل تحقيق مطالبنا العادلة المشروعة، وبوقوفنا صامدين في وجه الفساد والانحراف، وقيامنا بوظيفة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقديمنا كل ما بوسعنا من امكانات وقدرات من اجل الوصول الى الاهداف الخيرة.

سابعا: مقدم شهر رجب الاصب، اجل اقدم لكم أيها الشعب العظيم المسالم ـ أحر التهاني واصدق الدعوات بقدوم هذا الشهر العظيم، شهر رجب، احد الاشهر الاربعة الحرم، والفترة الزمنية المباركة التي اصطفاها الله برحمته، واختارها لنعمه وافضاله. واود ان اذكر حديثين من احاديث وردت في فضل هذا الشهر، قال (ص): «رجب شهر الاستغفار لامتي، فاكثروا فيه الاستغفار فانه ـ والضمير يعود الى الله سبحانه ـ غفور رحيم، ويسمى الرجب الاصب، لأن الرحمة على امتي تصب فيه، فاستكثروا من قول استغفر الله واسأله التوبة». وقال (ص) ـ من جملة حديث له ـ: «ألا فمن صام من رجب يوما استوجب رضوان الله الاكبر وابتعد عنه غضب الله واغلق عنه باب من ابواب النار». فهذا الشهر أيها الاخوة والاخوات: جرس انذار للذين ينغمسون في الشهوات المحرمة ليفيقوا من سكرتهم، جرس انذار للذين يعبثون بالحقوق والمقدرات ليعودوا الى رشدهم، وهو ايضا دعوة الى الانفتاح على الله تعالى انفتاحا يقدم فيه المسلم أمواله في خدمة الفقراء والمحتاجين وما اكثرهم في هذه الايام. انفتاحا يوظف فيه المسلم كل طاقاته ومؤهلاته في خدمة الدين والوطن، وما اشد الحاجة اليوم لذلك. انفتاحا تجسد فيه الامة مبدأ التراحم والتعاون، لا سيما فيما بين الحكومة والشعب، مستقبلين صفحة جديدة، لتكون الحياة طيبة سعيدة، ويكون البلد هادئا آمنا. وهذا الشهر اخيرا أيها الاخوة والاخوات ـ زاده الله شرفا وفخرا بذكريات مقدسة عظيمة، تأتي في طليعتها ذكرى ولادة عملاق البطولة وانسان الشموخ وجندي الرسالة الأول وطليعة الركب في موكب الابطال، علي بن ابي طالب عليه السلام. هذا العملاق الذي تميزت ادوار حياته، فكانت ولادته في الكعبة المشرفة كرامة له لم تحدث ولن تحدث لأحد غيره لا قبله ولا بعده. هذا العملاق تراه طفلا يقاوم اطفال قريش الذين حرضهم اهاليهم لرشق الرسول (ص) بالحجارة، شابا ينام على فراش الرسول (ص) ليفديه بنفسه وينقذه من مؤامرة قريش، رجلا يكسر الاصنام، ويجدل ابطال قريش في بدر وأحد والخندق وخيبر، وسائر حروب الرسول وغزواته، شيخا يجتث الفتن، ويقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين. هذا العملاق وهب حياته كلها لله وفي سبيل الله، لم

تأخذه في الله لومة لائم، هذا العملاق كان نهجه الفارق بين الحق والباطل وكان نهجه النهج الذي يحرر الانسان ويهبه الكرامة والوجود الفاعل، أليس هو (ع) القائل: «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرا»، والقائل في وصيته لولديه الحسنين عليهما السلام: «وكونا للظالم خصما وللمظلوم عونا». والقائل في التحذير من مغبة التفريط والتهاون امام تيار الفساد والانحراف: «ولا تتركوا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيولّى عليكم شراركم وتدعون فلا يستجاب لكم».

أيها الاخوة والاخوات، ايها الابناء والبنات:

انطلاقا مما ربانا عليه هذا العملاق من الشعور بالمسؤولية والاحساس بواقع الامة، وقول كلمة الحق، اود ان اتحدث تحت هذا العنوان: تساؤلات وقلق على المسيرة السلمية.

اجل، نحن نراقب اوضاع الساحة والتطورات المتصاعدة يوما بعد يوم، ونشعر بالقلق والخوف من المستقبل الغامض. فرغم ان حركة الامة التزمت بالنهج السلمي واختارت بدل العنف اسلوب الحوار الهادىء، ورغم ان اهداف الامة اهداف واضحة لا تطرف فيها ابدا، ورغم ان الامة التزمت الهدوء وصبرت على فقد ابنائها الشهداء منهم او السجناء او المبعدين الذين ما زالوا يعانون اشد المعاناة، رغم كل ذلك الا ان هناك بعض التصرفات التي تحاول يائسة ان تجر الساحة الى العنف والمواجهة. هذه التصرفات لا شك انها تصدر من الذين ساءهم ان يعود الهدوء لهذا البلد. وساءهم الوحدة الحقيقية التي يعيشها الشعب. وانني - بدافع الاخلاص، ومن منطلق الاصلاح والنصح ورأب الصدع - أعرض بعضها:

اولا: حادث المدرستين: مدرسة الجابرية ومدرسة الشيخ عبد الله: ما الذي حدث؟ ما الذي حدث حتى يتم فصل اعداد كبيرة من الطلاب؟! ما الذي حدث حتى تتدخل قوات الشغب وتضرب البعض وتعتقل البعض الآخر؟! لماذا العلاج يكون بالعنف واستدعاء القوة، خصوصا في مؤسسة تربية وتعليم. الى اين يقودنا هذا المنطق؟ إنني من منطلق الحرص على مصلحة الجميع ورغبة في انهاء المشكلة جذريا الفت الانتباه الى النقاط التالية:

١ - ان يلتزم الطلاب الهدوء، والتفاهم مع ادارة المدرسة في حل اي مشكلة تعترضهم.

٢ - ان تستم ادارة المدرسة لمشاكل الطلبة وتعالجها بروح ابوي تربوي، ويمكن الاستفادة ايضا من اولياء الامور، بعيدا عن استدعاء قوات الشغب.

٣ـ ان تُسحب قوات الشغب عن المدارس التي تتواجد بأبوابها او بالقرب منها فان وجودهم يثير الاستفزاز ويجر الامور الى الاسوأ بلا منفعة ترجى.
٤ ـ ان يتم اعادة الطلبة المفصولين واطلاق سراح المعتقلين منهم، فلا يمكن اذا اريد حل المشكلة جذريا ان يخسر هؤلاء عامهم الدراسي، وحتى لا تضاف مشكلة الطلبة المفصولين الى ملف السجناء والمبعدين، فتزيد من المعاناة والآلام. انا لله وانا اليه راجعون.

ثانيا: الاعتقالات والاستدعاءات: ما هو الهدف من وراء هذه الاستدعاءات والاعتقالات؟! هل حقا هناك مصلحة وطنية تستدعي هذه الاعتقالات؟! اننا لا نرى اي عنف يمارس، ولم نسمع عن اي مشاكل، والساحة هادئة فلماذا تستمر الاعتقالات؟! هل لمجرد الشكوك والظنون؟! لقد تحدثنا علنا وكررنا مرارا ونحن صادقون فيما نقول والشعب صادق معنا، اننا جميعا لا نريد اي ضرر لهذا البلد، وان حركة الشعب سلمية لا تستهدف العنف ابدا ابدا، فلا داعي ابدا للاستفزاز وتحريك المشاعر.

ثالثا: محكمة الاثنين: في ليلة الاثنين ويومها عاش الجميع رجالا ونساء واطفالا حالة من القلق فالمساجد ليلا كانت تضج بادعاء والابتهال، وعقد المحكمة يوم الاثنين والآثار التي يمكن ان تنتج عنها كانت حديث المجالس، فالكل يشعر ويقدر خطورة الموقف.
ولنا حول نتيجة المحكمة وقفة تتمثل في نقطتين:

الاولى: مؤشر أمل حذر: فالمحكمة برأت اربعة كانوا محكومين خمس سنوات، وخفضت حكم المتهم الثالث من المؤبد الى خمس سنوات، والمحكومون بالعشر خفضت احكامهم الى الخمس، هذا يعطي مؤشر أمل في محكمة التمييز التي سيمثل أمامها المتهمون بعد فترة، مؤشر أمل في نقض الاحكام خصوصا المتهم الاول والثاني.

الثانية: مناشدة الامير: لا شك ان تخفيف الاحكام وتبرئة المحكمة للبعض جيد، ولكنه مع ذلك لا يتناسب مع الظروف التي يمر بها البلد ولا يلتقي مع طموحات الشعب، فالسجناء القابعون في سجونهم بالمئات، والمهجرون المبعدون عن الاهل ايضا بالمئات، والمشاكل تتراكم يوما بعد يوم. فلا سمح الله لو اقرت محكمة التمييز حكم الاعدام وتم تنفيذه فلا شك ان ذلك سيفتح موضوع الشهداء الذين سقطوا في الاحداث، وسيتعقد الموضوع ويتفاقم اكثر فاكثر. إنا لله وإنا اليه راجعون. لذلك فانني ـ مرة اخرى ـ أناشد سمو امير البلاد ان يمارس صلاحياته الدستورية من اجل مصلحة الوطن فيأمر باطلاق

جميع السجناء ويأمر بالسماح للمبعدين بالعودة، فان هذا سيفتح صفحة جديدة تعزز الثقة بين الحكومة والشعب. ألا يستحق هذا الشعب العظيم هذه الخطوة الجريئة؟!

رابعا: الصحف المغرضة: ان لمن المؤسف جدا ان نرى بعض الصحف المغرضة، رغم شرعية وعدالة ونصاعة مطالبنا، ورغم سلمية وحضارية مسيرتنا، ورغم استقلالية حركتنا الاصلاحية، اجل ورغم عفويتها، وجماهيريتها، وموضوعيتها، رغم ذلك كله نرى بعض الصحف المغرضة تقوم بمحاولة التشويه، وتصويرنا شعبا عنيفا فوضويا، وتصوير حركتنا بأنها تتبنى العنف المسلح، وذلك بما تزعمه هذه الصحف من ان المعارضة البحرينية تدرب عناصر منها لدى حزب الله في لبنان، هادفة بذلك الى سحب دعم العالم وتأييده لحركتنا ومطالبنا واسلوبنا الحضاري، نأمل ان تحترم هذه الصحف نفسها، وتقف عند حدودها، وتكف عن هذه المحاولات الوقحة. {وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون}.

اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحد الملصقات الفنية بمناسبة الإفراج عن الشيخ الجمري

٥ ديسمبر ١٩٩٥
الكلمة التي القاها سماحة الشيخ عبد الامير منصور الجمري في مسجد مؤمن ليلة١٣ رجب ١٤١٦هـ ، بمناسبة مولد الامام علي (ع).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، واصحابه المنتجبين، والتابعين باحسان الى يوم الدين.

أخواني وابنائي، أخواتي وبناتي: سلام من الله عليكم ورحمة وبركات، وبعد:

فتحت مظلة القائد علي بن ابي طالب (ع) أبي القادة الائمة الاطهار (ع)، وفي ذكرى مولده الشريف، في اشرف بقاع الارض الكعبة المعظمة، هذا المولد الذي هو مولد الحق والعدل، مولد القيم الرفيعة التي انتصرت بثورة الرسول (ص) ومؤازرة وليد الكعبة، هذه القيم التي تجسدت في كل مجال من مجالات حياة الامام، وبشكل خاص في تجربته في الحكم. تحت هذه المظلة، وفي هذه الذكرى اريد ان اقول: ما جئتكم هذه الليلة لأتحدث عن حياة علي (ع) سردا تاريخيا قصصيا، فان المقام ليس مقام رواية او تحقيق، وما جئتكم لأتحدث عن بطولة علي في حروبه وشجاعته في بدر واحد والخندق وسائر المعارك الاسلامية، فيكفيه فخرا قول الرسول (ص): «لمبارزة علي لعمرو بن ود يوم الخندق افضل من اعمال امتي الى يوم القيامة». وما جئتكم لأتحدث عن فكر علي واخلاقه وعبادته، وهل استطيع لو اردت ذلك؟ يكفيه (ع) ما قاله الرسول (ص) مخاطبا له: لا يعرفك يا علي الا الله وأنا». ما جئت لأتحدث الا عن نقطة واحدة، علنا نأخذ من هذه النقطة درسا عمليا، فعلي لا يرضى ان نحتفل الا على مستوى الاستلهام بعيدا عن مجرد النظريات والخيالات، فما هي هذه النقطة اذن؟ إنها: هموم علي (ع). في اي الامور كان علي يشغل باله؟ ما الذي يقلقه ويسهره الليالي؟

١ ـ هل كان يشغل باله بالحكم والصراع على الكرسي كما تفعل القيادات اليوم؟ حاشا عليا ذلك، فبعد مقتل عثمان هجمت عليه الجماهير تريد أن تبايعه وهو يمتنع قائلا: «دعوني والتمسوا غيري»، واسمعوا له وهو يصف المشهد مخاطبا للناس: «وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها، ثم تداككتم عليّ تداك الابل الهيم على حياضها يوم وردها حتى انقطعت النعل وسقط الرداء ووطىء الضعيف». أيفعل هذا من كان همه الحكم والسلطة؟

٢ ـ اذن: هل كان هم علي جمع المال العقارات؟ كيف وقد جاءه عامله على بيت المال يقول له: يا امير المؤمنين امتلأ بيت المال من صفراء وبيضاء، فقال الامام: عَليّ بأشياع الكوفة، فاخذ يوزع الدراهم والدنانير وهو يقول: يا صفراء يا بيضاء غرّي غيري. اذن ما الذي كان يقلقه ويشغل باله؟.

لو تتبعنا سيرته وقصة حياته، لو قلبنا خطبه واقواله في كل مسيرته الاصلاحية، فاننا ولا شك سنجد «هموم الامة» همه الاول. نعم هموم الامة، مشاكل الامة وويلاتها، اصلاح الامة هو الذي كان يشغل باله ويقلقه ويؤرقه. تعالوا نتوقف عند بعض النقاط: وحدة الامة فوق حقه في الخلافة: فرغم بيعة الغدير والنصوص التي وردت في حقه، ورغم وصية الرسول (ص) في حقه في اكثر من موقف، نعم رغم أن حقه ثابت لا شك فيه (على الاقل في اعتقاده واعتقاد اصحابه) الا انه حين شاهد الموقف بالنسبة للامة والاسلام صار بين خيارين لا ثالث لهما: اما ان يصر على موقفه ويقاتل هو وانصاره فتهلك الامة وتتمزق وحدتها وتسقط التجربة الاسلامية الاولى، واما ان يسكت ويصبر ويساهم في انجاح التجربة ولو كان على حساب حقه، نعم كان علي بين خيارين: مصلحة الامة او مصلحته الشخصية (هموم الامة او همه الشخصي)، وهيهات ان يقدم مصلحته الخاصة على مصلحة الامة. فبعد ان تمت البيعة لأبي بكر جاءه العباس وابو سفيان يريدان بيعته قال: «ايها الناس شقوا امواج الفتن بسفن النجاة». نعم في البداية اعتزل الناس، ولكن حين رأى الامة تتراجع عن الدين، وبدأ الضعف يدب في الامة، دخل معترك الحياة السياسية مرة اخرى مصلحا ومشيرا على الخلفاء، قال (ع): «فامسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الاسلام يدعون الى محق دين محمد (ص) فخشيت ان لم أنصر الاسلام واهله ان ارى فيه ثلما او هدما تكون المصيبة به علي اعظم من فوت ولايتكم التي انما هي متاع ايام قلائل». لاحظوا هذا الدرس العظيم، ها هو علي، لم تشغله الخلافة، همه الاول مصلحة الامة، اسمعوا لما يقول: «لأسلمن ما سلمت امور المسلمين».

أ ـ درس لنا ايتها الامة: ها هو علي يضع يده في يد ابي بكر بعيدا عن الحساسيات والانفعالات، ولم تكن هذه الخطوة من علي (ع) مجاملة او تكلفا، بل لأجل مصلحة الاسلام والمسلمين. فتعال ايها السني ضع يدك بيد الشيعي لاجل مصلحة الاسلام ومصلحة الوطن. ايها الشيعة والسنة تعالوا نشق امواج الفتن بسفن النجاة، تعالوا نتوحد بعيدا عن الحساسيات والانفعالات. تعالوا نحطم الحواجز ونزيل العقد النفسية،

تعالوا نتعاون ونتآزر. هذا الكلام لا نقوله مجاملة، بل قناعة وايمانا، اسوة بامامنا سلام الله عليه. اليس وضعنا المتمزق يحتاج لوحدتنا، فلتتوحد لأجل رفعة الوطن اذن، فالاعلام المضلل يريد ان يشوه حركة الامة المطالبة بالديمقراطية بأنها حركة شيعية تريد ان تنقض على السنة.. كذب الاعلام، وهل في حركتنا اهداف شيعية؟! او مطالب شيعية؟! هذه الحركة جماهيرية، لا تعرف الطائفية ولا القبلية، وهل من مذهب الشيعة الانقضاض على السنة؟! وهل السنة في رأي الشيعة الا اخوة لهم؟ وهل يصر الشيعة على شيء كاصرارهم على الوحدة الاسلامية. نعم مصلحة الوطن فوق اي مصلحة ذاتية، فالكل يتوحد تحت راية الوطن الواحد، فان يد الله مع الجماعة، واياكم والفرقة فان الشاذ للشيطان.

ب ـ وهو درس ايضا للعلماء: فاين انتم ايها العلماء الافاضل؟ أليست الساحة في امس الحاجة اليكم؟ لماذا ابتعاد البعض عن هموم الناس ومشاكلهم؟ ليس العالم الذي يرضى عنه علي (ع) من همه بطنه او فرجه او سمعته ومركزه وهو لا يدري ما يجري في الساحة، او لا يعنيه امر الساحة. هذه الساحة: عوائل باكملها فقيرة، تحتاج لمن يعيلها، سجناء يعيشون محنتهم دونما حل، مهجرون يعيشون آلام الغربة ومحنتها، الم يسمع العلماء المبتعدون عن الساحة بهذه الهموم والآلام؟

لو كان علي بيننا: لو كان علي بيننا ماذا تراه سيفعل؟ هل يعتزل الساحة، ام يتراجع عن هموم الناس والساحة؟ لو كان علي بيننا هل ستراه يهنأ بطعام او شراب، او يلذ بنوم او راحة؟ لو كان علي بيننا هل ستراه الا وهو يذوب اسى والما لما حل بامته؟!.

ايها العلماء: ايها العلماء تعالوا نتوحد تحت مظلة علي وعلى خطه ونهجه القويم، بعيدا عن الحساسيات والانفعالات الذاتية القبلية، لكي نكون مؤهلين لتحقيق الاهداف الكبرى التي حملنا مسؤولية تحقيقها في الامة.

اوضاع الامة هم علي الاول: فحين تسلم علي الخلافة باشر خطواته الاصلاحية على الصعيدين الحكومي والشعبي.

اولا: الصعيد الشعبي: لم يكتف علي (ع) لمعرفة اوضاع الامة بالاعتماد على موظفيه، بل نزل الى الشارع يتحسس آلام الامة ويتلمس مشاكلها. فعلي (ع) يرفض ان يعيش القصور ويلبس الحرير وشعبه لا يجد كوخا يؤويه عن البرد والمطر.. يرفض علي (ع) ان يأكل ما لذ وطاب وشعبه يموت من الجوع، اسمعه يقول: «ولو شئت لاهتديت الطريق الى مصفى هذا العسل ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز ولكن هيهات ان

يغلبني هواي او يقودني جشعي الى تخير الاطعمة ولعل بالحجاز او اليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع، او أبيت مبطانا وحولي بطون غرثى واكباد حرى، او اكون كما قال القائل: (وحسبك داء ان تبيت ببطنة وحولك اكباد تحن الى القدّ)، أأقنع من نفسي ان يقال امير المؤمنين ولا اشاركهم في مكاره الدهر او اكون اسوة لهم في جشوبة العيش؟!». نعم نزل يتفقد الاوضاع، فاجتاز يوما على امرأة مسكينة لها اطفال يبكون فسألها: ما بل الاطفال يبكون؟ قالت: «أضر بهم الجوع»، كيف يجوع هؤلاء الاطفال وعلي الخليفة؟!، نظر الامام الى نار مشتعلة وعليها القدر، فسأل المرأة عن القدر، فقالت: «لا يوجد فيه الا الماء اخدعهم حتى يناموا؟!». اسرع الامام مع قنبر واحضر الطحين والدهن والرز، وطبخ الارز بيده الشريفة، ثم اخذ يلقم الاطفال ويلاعبهم. نعم دخل علي ع) الكوخ والاطفال يبكون وخرج وهم شبعى يضحكون!.

درس: لو كان علي معنا ورأى واقعنا ما عساه يفعل؟ هذه امرأة فقيرة ذات اطفال جياع فضج علي ولم يهدأ حتى اشبعهم وافرحهم. اذن: ما سيفعل لو رأى واقعنا المؤلم: مئات السجناء يعيشون العذاب كل لحظة، ومئات المغربين يعيشون الم الغربة والفراق، بعيدين عن الاهل والاحباب، لم يرتكبوا ذنبا غير انهم ارادوا شيئا من الحرية، من يتفقد احوال هؤلاء؟ من يسعى لانهاء محنتهم؟ اليست هي مسؤولية القيادة السياسية؟ في كل يوم يصدر امر باطلاق سراح السجناء في مناطق مختلفة، لماذا تبقى محنة هذا الشعب دون حل؟ الا يستحق هذا الشعب من المسؤولين عملا جريئا شجاعا ينهي محنته؟! هذه هموم الامة، الا تستحق من المسؤولين شيئا من الاهتمام؟.

ثانيا: على الصعيد الحكومي: فقد اخذ الامام علي (ع) يراقب وزراءه وعماله في اعمالهم ويحاسبهم عن اي ظلم او خطأ يصدر منهم، فقد كان يرسل الرسل اليهم ويسأل الناس عنهم، خوفا ان يُظلم احد او يُسلب حقه وهو الخليفة. فهذا علي (ع) وذاك صوته يجلجل في مسامع الزمن: «والله لأن ابيت على حسك السعدان مسهدا او اجر في الاغلال مصفدا احب الي من ان القى الله ورسوله يوم القيامة ظالما لبعض العباد او غاصبا لشيء من الحطام». ويذكر التاريخ ان امرأة عجوزا جاءت الى الامام تشكو الوالي الذي نصبه الامام عليهم فلما عرضت شكوتها، وتأكد الامام (ع) من كلامها، لم ترجع العجوز الا وهي تحمل في يدها قرار فصل ذلك الوالي. نعم لا بد للقيادة السياسية من ان تتعرف على واقع الامة عن كثب، نعم لا بد ان تنفتح القيادة على الامة، فلا ينبغي ان تكون هناك حواجز وموانع بينها وبين الامة. فالتقارير التي تُرفع للقيادة

السياسية ليست بالضرورة تعكس الواقع على حقيقته، فبعض الذين لا يريدون للامة ان تعيش الهدوء، يحاولون بتقاريرهم تعميق الهوة بين القيادة والامة: فتقارير تقول أن هذه الجماعة تريد قلب نظام الحكم، وتقارير تتحدث عن قنابل ومتفجرات، وتقارير تتحدث عن مؤامرات واتصالات خارجية!!. لو اطلعت القيادة السياسية على هذه التقارير - رغم كذبها - الا تندفع القيادة لاتخاذ اجراءات امنية مشددة!! لمصلحة من هذه التقارير؟! اذن: انفتاح القيادة السياسية امر ضروري، لانه يزيح هذه الغيوم، وينسف تلك الدعاوى الكاذبة. لا بد من وسيلة قانونية ينفتح فيها الحاكم على الامة، وليس شيء ثمة انسب لذلك من المجلس المنتخب انتخابا جماهيريا حرا الا وهو البرلمان. فالمجلس يدرس مشاكل الناس، حاجات الناس ويرفعها الى الحكومة، والمجلس هو الذي يسن القوانين لمصلحة الوطن والمواطنين، والمجلس يراقب مؤسسات الدولة، ليس بقصد الحط منها بل لاجل مصلحة البلد. وهل هناك انسب من هذه الوسيلة لحل مشاكل الامة وهمومها؟ والسلام عليكم.

٧ ديسمبر ١٩٩٥
البيان الذي اعلنه اصحاب المبادرة في مساجدهم بعد صلاة المغرب والعشاء ليلة الجمعة ١٤ رجب ١٤١٦هـ

بسمه تعالى

أيها الشعب المسلم العظيم المسالم:

إننا اصحاب المبادرة سوف نمتنع عن الصلاة جماعة يوم الجمعة الموافق ١٥ رجب ١٤١٦هـ، الموافق ٨ ديسمبر ١٩٩٥م، وليلة السبت فقط، وسوف يلزم كل واحد منا على حدة الجلوس في بيته اليوم والليلة المذكورين، وذلك احتجاجا على تعديات شرطة الشغب على طلبة المدارس التي من شأنها تأزيم الوضع في الساحة في الوقت الذي يطل علينا فيه العيد الوطني، ونطالب المسؤولين في الحكومة بالتحقيق في هذه التعديات، كما نطالب ادارات المدارس والمسؤولين في وزارة التربية والتعليم بتحمل مسؤولياتهم في المحافظة على امن وسلامة الطلبة، كما نطالب جميع الطلبة بالمحافظة على مدارسهم ومرافقها، في الوقت الذي نرفض فيه كل مسلك غير سلمي في المطالبة بالحقوق، وختاما نسأل الله العلي القدير ان يحفظ بلدنا الحبيب ويجنبه كل سوء وكل فتنة، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

اصحاب المبادرة

وقد تضامن معهم السيد علوي الغريفي

والسيد جواد الوداعي والشيخ عبد الحسين الستريد

١٦ ديسمبر ١٩٩٥
البيان الذي اصدره اصحاب المبادرة حول الخطاب الاميري بمناسبة العيد الوطني.

بسمه تعالى

أيها الشعب المسلم العظيم المسالم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فلقد انتظرنا واياكم خطاب سمو امير البلاد بمناسبة العيد الوطني بفارغ الصبر كمنعطف لوضع العلاج الملائم للأزمة التي عصفت بهذا البلد الخير، وقد استعمنا جميعا الى ذلك الخطاب الذي جدد فيه سموه الثقة بهذا الشعب فقال ما نصه: «شعب البحرين الذي عهدناه دائما وفيا لوطنه، حريصا على منجزاته وامنه، متميزا بوعيه وادراكه وسلوكه المتحضر». كما اكد سموه ان جهود الشعب هي وحدها التي اعادت الامن والاستقرار الى البلاد، وقال بشأن ذلك الموقف: «وذلك موقف وطني نقدره لشعبنا العزيز ولكل مواطن مخلص في هذه البلاد، وهو منطلقنا بعون الله لدفع هذه المسيرة المباركة الى الامام».

ولا شك بأن الثقة من سموه بهذا الشعب على النحو المذكور ينبغي ان تحمل الحكومة الموقرة على ان تطرح من حساباتها استخدام القوة في مواجهة الشعب الذي يطالب بحقوقه العادلة المشروعة بالنهج السلمي الحضاري، وتعزز لديها خيار الحوار الوطني مع الشعب، على انه الخيار الافضل والاصلح لمسيرة الشعب والوطن. وحري بنا ان نتساءل في هذه المناسبة الوطنية بالذات عن التواجد العسكري غير الاعتيادي لقوات الجيش والشرطة، مع ان الشعب ما زال مستمرا في نهجه السلمي في المطالبة بحقوقه العادلة المشروعة، ومع ان الهدوء والاستقرار ما زالا يعمان ربوع البلاد.

وكنا ننتظر من سموه ان يضع الحلول الناجعة التي من شأنها ان ترأب الصدع، وترتق الفتق، وتعزز العلائق الوشيجة بين الحكومة والشعب، بما يعود بالنفع على مواصلة المسيرة النهضوية لهذا البلد، والمحافظة على منجزاته الحضارية، ويضع حدا للازمة بتحقيق المطالب وفي مقدمتها تفعيل الدستور، واعادة الحياة البرلمانية الى البلاد، وتشكيل مجلس اعلى للقضاء، وتعزيز حرية الرأي والتعبير، وتوفير فرص العمل لكافة القادرين عليه من المواطنين، وتحسين مستوى المعيشة، والافراج عن كافة المعتقلين في الاحداث والمعتقلين السياسيين الآخرين، والسماح لكافة المبعدين بالعودة الى الوطن.

وانه ليؤسفنا عدم استثمار هذه المناسبة الوطنية لغلق ملف الازمة. وان الامل ليحدونا في ان يستجيب سموه الى تلبية هذه المطالب العادلة المشروعة في سبيل تعزيز العلاقة بين الحكومة والشعب على طريق نهضتنا الحضارية المزدهرة الشاملة.

وان ايمان الشعب بضرورة تحقيق هذه المطالب من منطلق ولائه الصادق للوطن وتطوير المسيرة الحضارية وهو يعيش بوعيه الاسلامي الوطني روح العصر وتطلعاته، وهو في اشد التعلق بوحدته الوطنية، ان ايمان الشعب هذا ليُرسخ عزمنا الاكيد على الاستمرار في رفع راية المطالبة بهذه الحقوق المشروعة بالطرق السلمية الحضارية بعيدا عن العنف. وختاما نسأل الله العلي القدير ان يحمي هذا الشعب والوطن من كل سوء وان يحقق للامة مطالبها العادلة واهدافها النبيلة المشروعة.

اصحاب المبادرة

١٩٩٥/١٢/١٦م

٢٢ ديسمبر ١٩٩٥
خطبة الجمعة التي القاها سماحة الشيخ عبد الامير منصور الجمري في جامع الامام الصادق بالدراز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين والتابعين باحسان الى يوم الدين.

أيها الاخوة والاخوات، أيها الابناء والبنات: سلام من الله عليكم ورحمة وبركات، ودعاء لكم ولي بالتوفيق وتسديد الخطى، والعون على مواصلة الدرب لتحقيق ما فيه خير الامة وصلاحها، وقول فعل ما يرضي الله تعالى ويقرب اليه، وبعد:

فقد قال الله تعالى: {سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير}. صدق الله العلي العظيم.

سيكون حديثنا اليوم عن موضوعين، الاول: الاسراء والمعراج، الثاني المبعث. اما الحديث الاول اقول: ان للرسول الاعظم (ص) اسراءا ومبعثا، وليسا هما شيئا واحدا وفي وقت واحد كما توهم البعض من الناس. فالاسراء به يعني نقله (ص) من مكة الى القدس، والمعراج يعني العروج به (ص) الى السماء. بينما المبعث يعني بعثه (ص) رسولا للناس. وبين الاسراء والمعراج وبين المبعث فترة زمنية تمتد الى احدى عشر سنة، فقد بُعث (ص) وعمره اربعون سنة، واسري به وعمره احدى وخمسون سنة.

وقفة علمية من الاسراء والمعراج: من الطبيعي ان تُثار تساؤلات واعتراضات في طريق الاسراء والمعراج فبالنسبة الى الاسراء به يُثار: كيف تم قطع المسافة بين المسجد الحرام والمسجد الاقصى في بعض ليلة وهي لا تُقطع - حسب وسائل النقل آنذاك - الا في مدة شهرين؟! وبالنسبة الى المعراج يُثار مثل: اذا كان المعراج اي الصعود الى السماء جسمانيا فكيف تعالج مشكلة التخلص من الجاذبية التي هي قوة جذب الاجسام الى الارض!! يقولون: ليس من السهل خرق غطاء او درع الجاذبية، حيث يقرر العلماء انه من اجل اختراق درع الجاذبية حول الارض لا بد ان تتحرك المركبة بسرعة اربعين الف كيلو مترا في الساعة الواحدة، يعني بمعدل سرعة احد عشر كيلو مترا وعشري الكيلو متر

في الثانية الواحدة، بهذه السرعة فقط تستطيع المركبة اختراق درع الجاذبية!! فكيف تذللت هذه العقبة وغيرها من العقبات الجوية والعلمية لمحمد (ص)؟! الحقيقة اننا نفهم الاسراء والمعراج من احداث ما فوق الطبيعة، وليس من الاحداث التي تجري المجرى الطبيعي، اذن فهو معجزة، ومعنى هذا ان قضية الاسراء والمعراج تجري وفق قوانين ما فوق الطبيعة، حيث ان هنا تيارات وتجهيزات وامدادات وعلل واسباب فوق الطبيعة ووراءها، وكما يعبر عنه بالميتافيزيقي، وهذه العلل والاسباب تتغلب على سلسلة العلل والاسباب الطبيعية، وبعد ان ينسب القرآن الكريم الاسراء بمحمد (ص) الى الله تعالى فانه لا يبقى مجال للتفكير في الموانع والعوائق الطبيعية، فالله سبحانه رب الاسباب والمسببات وهو على كل شيء قدير. اما الموضوع الثاني الذي سأتحدث عنه فهو المبعث النبوي الشريف، او قصة الرسالة المحمدية العملاقة، الرسالة التي بدأت بفرد وانتهت بأمة كاملة... نعم ذكرى المبعث النبوي، او قصة الرسالة العظمى، فماذا تثير في نفوسنا؟ انها تثير ما يأتي:

ـ ذكرى ميلاد امة: فقبل المبعث النبوي كان الناس يعيشون افرادا متناثرين يقتتلون لاتفه الاسباب، عبادا للاصنام في النهار، قطاعا للطرق في الليل، جهالا سراقا، همهم بطونهم وفروجهم، كالانعام بل هم اضل سبيلا، حتى جاء الرسول (ص) برسالته فاخرجهم من ظلمات الجهل الى انوار الايمان، فتحولت تلك الامة من حالة العبثية واللامبالاة الى امة مسؤولة هادفة، ومن امة متفرقة متشتتة الى امة متحدة ملتفة حول قيادة واحدة، ومن امة ضائعة الى امة صاحبة طرح وحضارة. نعم تحولت بفضل المبعث النبوي من امة ميتة خاملة الى امة حية فاعلة، فكان المبعث الشريف تاريخ ميلاد امة. فاي امة تريد البقاء والخلود والنهوض فلا بد ان تتخذ من ذكرى المبعث لها درسا عمليا، وهذا واقع امتنا الحاضرة. فحين كنا نعيش الاختلاف والتناحر والتفرق لم يكن لنا صوت يسمع!! وحين كنا نعيش الجهل والضياع لم تكن لنا مطالب محددة ولا اهداف واضحة!! اما الآن فامة متحدة تملك الطرح والرؤية الواضحة، اليس هذا ميلاد امة؟

ذكرى الميلاد والامل: ((سطر كامل ليس واضحا))

فقريش لم تسكت عن النبي (ص)، بل بدأت معه بالمساومة بالمال والنساء تارة، وبالزعامة تارة اخرى، والرسول (ص) ثابت صامد، يجيب عمه ابا طالب الذي بعثته قريش يحمل عروضها المغرية، يجيبه بقوله: «يا عم لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على ان اترك هذا الامر ما تركته حتى يظهره الله او اهلك دونه». ثم قامت

قريش بحصاره في شعب ابي طالب ثلاث سنوات، ثم مات عمه ابو طالب ناصره وكافله، وزوجته المؤازرة العظيمة خديجة وهو ثابت لا يتراجع عن دعوته. ولم تتوقف قريش عن غيها وغطرستها. فبعد فشل مؤامراتها لاغتيال الرسول (ص) صبت جام غضبها على اصحابه، فعذبت البعض، وقتلت البعض، وهجرت البعض منهم، والرسول واصحابه ثابتون لا يتراجعون مهما قست الظروف واشتدت المحن.

وهذا درس لنا ايتها الامة: فمن يحمل اهدافا واضحة صحيحة، ومطالب واضحة عادلة، لا بد ان يثبت في وجه العواصف والضربات التي لا مبرر لها. نعم دخلت الامة التجربة، وسقط الشهداء، وزج بالشباب والشابات في السجون وهُجر من هُجر وفر من فر بلا ذنب والمطالب لم تتحقق بعد. هنا ينبغي ان لا يدب فينا اليأس ولا نفقد الامل، ونتراجع، او نستعجل النصر بالجور، لا تقولوا لا فائدة في الحكومة، لن تستجيب للمطالب الا بالعنف فهذا ليس اسلوبنا، ولا يقولن قائل: لا فائدة، لا نتيجة لقد قدمنا عددا غير قليل من الارواح، والاولاد في السجون، وفي الغربة، لا يقولن قائل هذا، فالتراجع لا يوجد في قاموسنا. شعب يرفع هذه المطالب العادلة ويقدم كوكبة من شبابه قرابين لمطالبه ولقضيته، شعب كهذا لن يُهزم، ومطالبه ستحقق لا محالة. المسألة مسألة وقت. فالثبات شرط في الحصول على الفائدة، والصبر شرط في تحقق النتيجة المطلوبة.. أليس الرسول (ص) رغم قلة اصحابه عددا وعدة قد انتصر وانتصرت دعوته وحقق اهدافه؟! وقريش رغم كثرة جنودها وسلاحها انهزمت وانهزم استكبارها ومنطقها؟! ألا يثير هذا في نفوسنا ـ كمسلمين وكابناء محمد (ص) ـ الامل، ويشجعنا على الثبات ما دمنا نشعر بصوابية موقفنا وعدالة مطالبنا؟ نحن لا نحمل شرا لاحد، ولا نضمر اي عداوة للحكومة، رغم الدماء، رغم السجون، رغم التهجير.. ولكن على الصعيد الآخر لن نتنازل ولن نتراجع الا بتحقيق الاهداف.. سنبقى اوفياء لشهدائنا (ارجو الوقوف دقيقة واحدة حدادا وقراءة الفاتحة لارواح الشهداء)، وسنبقى اوفياء لابنائنا في السجون او الغربة، وسنبقى نرفع المطالب: اطلاق السجناء والمعتقلين، عودة المبعدين، تفعيل الدستور، عودة البرلمان.

الطلبة المفصولون: حتى الآن لم يرجع هؤلاء الطلاب الى مدارسهم، وعدد منهم معتقل لم يُفرج عنهم!! والغريب ان وزارة التربية والتعليم لم تحرك ساكنا، ولم يصدر عنها اي شيء!! ادارات المدارس لم تقم بأي تحرك!! لماذا كل هذا؟! اليس هؤلاء المفصولون، والمعتقلون منهم ابناءنا؟! لماذا نتجاهل قضيتهم ونتغافل عنها او نحاول

نسيانها؟!! لقد سمعت ان اولياء الامور يقومون باعداد عريضة يطالبون وزارة التربية والتعليم ان تقوم بمسؤولياتها كمؤسسة تعليمية تربوية وليس كمؤسسة امنية. ونحن نقف مع هذه العريضة، ونقف مع اي خطوة اخرى سلمية ايجابية تسعى لحل مشكلة الطلبة، ونقترح تشكيل لجنة من الآباء لمتابعة حل هذه القضية، فالقضية يجب ان لا تترك.

حرية التعبير والرأي: بعد ملاحظة المادة ٢٣ من الدستور والتي تقول: «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة او غيرهما وذلك وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون»، بعد ملاحظة هذه المادة الدستورية نجد ان من المفارقات والمخالفات الدستورية الصريحة ان اشخاصا عبروا عن رأيهم في بعض المواضيع السياسية يُستدعى البعض ويُعتقل البعض الآخر. بالامس تم استدعاء الكاتب الصحفي حافظ الشيخ والمحامي احمد الشملان وخرجا بكفالة مالية دفعها كل منهما قدرها خمسمائة (٥٠٠) دينار، وبعدها اعتقل الشيخ حسن سلطان احد رجال المبادرة وخرج بكفالة مالية بنفس القدر ايضا، ويُقال ان الاعتقال بسبب خطبته التي القاها يوم الجمعة الماضي، وقبلهم وبعدهم تم اعتقال عدد من الشباب منهم ائمة مساجد ومنهم شيالون (منشدون او رواديد) في مواكب العزاء، خرج بعضهم بكفالات وبعضهم بقي حتى الآن. والسؤال الآن: هل خرقوا القانون؟! هل تعدوا المادة ٢٣ من الدستور حتى يعتقلوا ويدفعوا كفالة لخروجهم؟! الى اين نسير في هذا البلد؟ هل يعني ان كل من يتكلم بكلمة او يعبر عن رأي عليه ان يدفع خمسمائة دينار ضريبة لقوله وانتظارا للمحكمة؟! هذا يعني ان على ائمة المساجد والصحفيين والمحامين وخطباء المنابر والشيالين في مواكب العزاء ان يسكتوا او يحضّروا خمسمائة دينار قبل ان يتكلموا انتظارا للمحكمة. أليس هؤلاء اصوات الامة؟ لماذا يخمد صوت الامة؟ ماذا قال هؤلاء حتى يُفعل بهم ذلك؟!! ماذا يجري في البلد؟ اعتقال هنا واعتقال هناك؟ يوميا لا نكاد نصبح الا ونسمع باعتقال فلان هنا واعتقال آخر هناك!! كنا نتوقع، والناس تتوقع، والعالم يتوقع مع استمرارية الهدوء في البلد ان يحدث في العيد الوطني شيء متميز وحل ناجع لمشاكل الشعب. على الاقل: اطلاق سراح جميع المعتقلين، عودة المبعدين، اطلاق الحريات، على الاقل اقول. نعم سمعنا باطلاق عدد غير كثير، ولكن سمعنا ايضا بالمقابل اخبار اعتقالات هنا وهناك!! اطلاق واعتقال ماذا يعني؟!! ماذا يراد؟ هل يراد ان نسكت عن حقوقنا؟ حتى عن المطالبة بها بالطرق السلمية والكلمة الهادئة؟ من

هذا المنبر الشريف اوجه ندائي الى كل صاحب ضمير : هل ان هذا الشعب الذي يرفض ان يطالب بحقوقه الا بالنهج السلمي يستحق غير الاجابة والتقدير لمطالبه؟!! اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم .

٢٩ ديسمبر ١٩٩٥
نص الكلمة التي القاها سماحة الشيخ عبد الامير منصور الجمري ليلة السبت في مسجد الصادق بالقفول

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين والتابعين باحسان الى يوم الدين. اخواني اخواتي، ابنائي وبناتي، سلام من الله عليكم ورحمة وبركات. وبعد:

ما هي قضيتنا؟ فعلى اساس ما حدث اليوم والذي بدأ منذ البارحة اسأل: ما هي قضيتنا؟! هل قضيتنا قضية فردية؟! قضية فرد ام قضية امة؟!! الفرد له شؤونه الخاصة، له رغباته الخاصة، له شؤونه العائلية، اهتمامات الفرد خاصة، اهتمامات الفرد اهتمامات اسرة، داخل نطاق اسرة... اما الامة، فالامة قضيتها تختلف، الامة لها شؤونها الخاصة، الامة لها حقوقها، ولا يمكن التنازل عن حقوق الامة ابدا. اسأل سؤالا آخر: هل قضيتنا قضية مصالح دنيوية ام قضية مبادىء؟ اذا كانت قضية مصالح دنيوية فانه بالحصول على املاك واراض وكميات كبيرة من الدنانير تكون القضية قد انتهت، لو كانت قضية مصالح دنيوية. ولكن قضيتنا ـ اخواني اخواتي ابنائي بناتي ـ قضية مبادىء ماذا نريد؟! نريد الاصلاح السياسي، نريد الاصلاح الاداري، نريد الدستور، نريد البرلمان. اسأل سؤالا ثالثا: هل قضيتنا قضية انفعالية حماسية مؤقتة ام قضية موقف؟ اذا كانت قضية حماسية انفعالية مؤقتة، فانها تنتهي وتزول وتبرد وتتلاشى بمجرد ان تهدأ العاطفة ويهدأ الانفعال، لكن قضيتنا قضية موقف، موقف نابع عن دراسة، ونابع عن وعي، والقضية التي تكون قضية موقف نابع عن تأمل، عن معادلات، عن دراسة، عن وعي، لا يمكن ان يتساهل فيها الانسان، ولا يمكن ان يتنازل عنها الانسان. كان الناس في السابق والى فترة قريبة يرفعون شعارات، وكان هناك حماس، ولكن الكثير او الاكثرية من الناس لا يعرفون ماذا يريدون!! حماس كبير وشعارات تتردد ولكن كانوا لا يعروفون ماذا يريدون!! اما الآن فالامة تعرف ماذا تريد، والامة تعني ماذا تريد، اما الآن فهناك مطالب واضحة.. الامة تريد اصلاحا، الامة تريد تفعيلا للدستور، الامة تريد صوتا لهذا الشعب، الامة تريد مجلسا وطنيا.

ماذا تريد الحكومة مني؟!! اسأل سؤالا رابعا: ماذا تريد الحكومة مني؟! الحصار الذي حدث اليوم: حصار الدراز! حصار بني جمرة! فرض الاقامة الجبرية علي حتى

الساعة الثانية بعد الظهر في بيتي او حول بيتي! اغلاق الجامعين: جامع الامام الصادق (ع) منذ البارحة وقبل الثانية عشرة ليلا، وجامع الامام زين العابدين (ع) فجرا منذ فجر هذا اليوم بل منذ الساعة الثانية والنصف قبل الفجر وحتى الساعة الثانية بعد الظهر!! انا اسأل: ماذا تريد الحكومة مني؟ هل تريد مني ان اتنازل عن قضية الامة؟ كلا لن اتنازل اطلاقا!! لا يمكن التنازل ابدا عن هموم الامة، والامة لا تتنازل عن اهدافها وعن مواقفها ابدا، وهل يصح ان تتنازل الامة عن اهدافها بعد ان قدمت قرابين وقدمت كوكبة من شبابها وابنائها شهداء في سبيل الله في سبيل الحق في سبيل المطالبة بالحقوق؟!! هل يمكن ان تتنازل الامة عن قضيتها!!

التأبين ممنوع: هل يحق للحكومة ان تمنع وتحظر تأبينا للشهداء؟! لقد اراد الشعب اليوم ان يؤبن شهداءه في جامع الامام الصادق (ع) قبيل الصلاة ببعض الكلمات وبعض الاناشيد، اراد ان يعبر عن وفائه لهؤلاء الشهداء الذين مر عليهم عام واحد، حيث دخلت الانتفاضة عامها الثاني، اراد الشعب ان يعبر عن اله وعن وفائه لهؤلاء الشهداء، ولكنه حرم من ذلك حرم من ذلك اليوم!! اقل واجب تؤديه الامة لشهدائها ان تؤبن الشهيد، اقل حق من حقوقه هذا طبعا واجب الامة تجاه الشهداء لا ينحصر في البكاء. ثم اننا نرفض البكاء السلبي، نرفض البكاء الساذج، نرفض البكاء الجامد، نريد البكاء الذي يفعّل رسالة الشهيد وقضية الشهيد، نريد البكاء الواعي، نريد البكاء الهادف، نريد البكاء الذي يبعث في النفس وفي القلب الاهتمام نحو قضية الامة ونحو اهداف الامة، نريد هذا البكاء، وحتى على مستوى هذا البكاء لا يتأدى حق الشهيد بمجرد البكاء الهادف، هناك حقوق اخرى للشهداء يجب ان تؤدى، من هذه الحقوق على الامة نحو الشهداء ان تتابع شؤون الشهداء، وشؤون اسر الشهداء وعوائل الشهداء وايتام الشهداء، لا تنسى قضية هذه الاسر وقضية هذه العوائل. واجب الامة تجاه الشهداء ان يخلد الشهيد عبر المشاريع، كتراجم تكتب، وكتب تؤلف في حياة الشهيد وسلوكه، ما انفع ترجمة كاملة تنشر للشهيد كجزء من واجب الامة تجاه الشهيد، واجب الامة تجاه الشهيد ان تسير على ذلك الخط، وتسعى نحو تحقيق تلك الاهداف التي استشهد من اجلها الشهيد. اذن وبعد ان وصلت المسألة الى تقديم الدماء لا يمكن لأي حر، لا انا ولا غيري ان يتراجع ابدا عن مطالب الامة واهدافها، الا ان يكون انسانا منكوس القلب فاسد الضمير وهذا ما نبرأ منه وما نبتعد عنه. اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٩ ديسمبر ١٩٩٥

بسمه تعالى

أيها الشعب العظيم المسالم:

انه ومع دخول الازمة السياسية الامنية في بلدنا الحبيب «البحرين» عامها الثاني على جسور اللآت التي وضعتها الحكومة لمطالب الشعب العادلة المشروعة وعدم ظهور بوادر انفراج مع عدم اظهار الحكومة لاي رغبة في الحوار مع الشعب، ومع تزايد حدة التوتر والاختناق الامني، في الشارع العام يوما بعد يوم بسبب انباء الاعتقالات والتجاوزات لقوات شرطة الشغب، ومع التحقيقات والمحاسبات لرموز المعارضة بهدف مصادرة حرية ابداء الرأي والتعبير التي كفلها الدستور كما حدث مع المحامي احمد الشملان والصحفي حافظ الشيخ بشأن آرائهما التي عبرا عنها في برنامج «قضايا وآراء» في اذاعة دولة قطر الشقيقة، ومع الشيخ حسن سلطان بشأن آرائه التي عبر عنها في خطبة يوم الجمعة قبل الماضي وهو احد افراد اصحاب المبادرة متناسين دوره الفعال في اعادة الهدوء والامن والاستقرار الى البلاد، وقد دفع كل واحد من الرموز الثلاثة مبلغا قدره خمسمائة دينار بحريني ككفالة للافراج عنه، وجرت تحقيقات ومحاسبات ايضا لشعراء وقراء التعزية «الشيالين» في الموكب الحسيني بشأن القصائد التي القوها.

وامعانا من السلطة في مصادرة حرية العبادة واقامة الشعائر الدينية فقد اقدمت على منع الاحتفالات الدينية واغلاق اماكن العبادة واقامة الشعائر كما حدث لمأتم النور بالدراز في مناسبة الاسراء والمعراج، ولمسجد المؤمن بالمنامة في مناسبة مولد الامام الحسين عليه السلام، متجاهلة بذلك مشاعر المؤمنين وحرمة العبادة وحرية اقامة الشعائر الدينية التي كفلها الدستور، وغير مكترثة بردود الفعل الغاضبة لجموع المؤمنين المحتشدة التي اصبحت السلطة في مأمن منها بفضل الدعوات المتكررة التي وجهتها المعارضة لابناء الشعب بالتزام الهدوء وعدم الرد على التحرشات، وكانت السلطة قد استدعت في وقت سابق احد اعضاء الهيئة العامة للمواكب الحسينية رئيس احد المآتم لعدة مرات، واوقفته بهدف الضغط عليه لمنع موكب مأتمه من الخروج، بحجة الحضور الشبابي المنقطع النظير في هذا الموكب الذي يتجاوز العشرين الفا في المناسبات العادية، والاربعين الفا في المناسبات الرئيسية كعاشوراء والاربعين.

واننا نسجل تجاه كل ما حدث من تجاوزات اسفنا العظيم، وادانتنا الشديدة، لا سيما

ما حدث في مسجد المؤمن من هجوم ومنع الاحتفال واغلاق المسجد ليلة الاحتفال، حيث لا يمكن تبرير ذلك دينيا ودستوريا، مناشدين اصحاب الضمائر الحية الوقوف الى جانب الحق والعدل.

ولقد ادت هذه الممارسات السلبية وغيرها من الممارسات المماثلة الى زرع اليأس في قلوب ابناء الشعب حيث فقد الامل في اقدام الحكومة على عمل ايجابي لصالح مطالبهم العادلة المشروعة، وابعدت عن اذهان الكثير منهم القبول بالخيارات السلمية، حيث ان الحكومة لم تترك للشعب فرصة التفكير في السلم، فضلا عن اعطائه الامل في تحقيق مطالبه الدستورية، وقد تصاعدت اصوات المنادين بالرد على عنف السلطة ضد الشعب الاعزل بنفس الاسلوب، وكثر المؤيدون حيث اساءت السلطة استخدام الدعوة الى الهدوء والمحافظة على الامن والاستقرار من قبل المعارضة، لتقوم بتصفية حساباتها مع من تشاء من ابناء الشعب وبالكيفية التي ترغب فيها، وتعدت على الحرمات والقيم الدينية والانسانية التي كفلها الدستور وميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وقد خاب الامل المنشود في الخطاب الاميري بمناسبة العيد الوطني في وضع نهاية للازمة تتعزز من خلالها العلاقة الطيبة والتلاحم بين الحكومة والشعب من اجل الوقوف في خندق واحد لمجابهة التحديات الخارجية في ظل المتغيرات السياسية على الصعيدين الاقليمي والعالمي، والبدء بمرحلة جديدة من البناء والتشييد لصرح الوطن في ظل الامن والاستقرار والعدل والمساواة لجميع المواطنين من اجل الدخول الى ساحة القرن الحادي والعشرين، مسلحين ومؤهلين لمتطلباته ومجابهة تحدياته.

اننا ومع كل ذلك نناشد الحكومة مخلصين بان تصغي للنداءات الصادقة المخلصة، وتستجيب لمطالب الشعب العادلة المشروعة وعلى رأسها: تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية التي عطلت منذ عام ١٩٧٥ في البلاد، وتشكيل مجلس اعلى للقضاء، وتعزيز السلطة القضائية، وكفالة حرية الرأي والتعبير وحرمة دور العلم والعبادة، وتوفير فرص العمل لكافة القادرين عليه من المواطنين وعدم التمييز بينهم في ذلك، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، والافراج عن كافة المعتقلين في الاحداث والمعتقلين السياسيين الآخرين، والسماح للمبعدين بالعودة الى الوطن، مؤكدين بأن هذا وحده الكفيل بالمحافظة على امن واستقرار البلاد.

اننا نحمل الحكومة كامل المسؤولية في دخول الازمة عامها الثاني وتزايد حدة التوتر في الشارع العام، وكان بمقدروها ولا يزال ان تضع نهاية حكيمة وموضوعية للازمة

باعلان العفو العام واعلان الحوار حول المطالب السياسية مع المعارضة التي اتسمت بالموضوعية والنزاهة والتعقل، لتكون الحكومة بذلك قد استفادت استفادة ايجابية من الهدوء الذي دعت اليه المعارضة وعم البلاد، وعززت الخيار السلمي الحضاري لدى ابناء الشعب في المطالبة بحقوقهم العادلة المشروعة، وعززت الامن والاستقرار الدائمين في البلاد، واكدت التلاحم الايجابي بين الحكومة والشعب، وعززت حالة الاعتدال والطرح العلمي الموضوعي النزيه لد. ى المعارضة، مؤكدين بأن تجاهل الحكومة لاراداة شعبها ولنداءات المعارضة، ورفضها الاستجابة لمطالبه العادلة المشروعة، والاستمرار في الاجراءات القمعية من شأن كل ذلك ان يؤجج نار العنف الكامنة ويعيد دوامته الى البلاد وحين ذلك لا ينفع الندم.

واننا نناشد ابناى الشعب التمسك بقيمهم الاسلامية الخالدة، وبرص الصفوف، والمحافظة على وحدة الصف الاسلامي والوطني، وترك ما من شأنه ان يفرق ويميز بينهم، وتفعيل طاقاتهم وقدراتهم من اجل البناء والتعمير والمطالبة المشروعة بالحقوق العادلة الدستورية والانسانية مستمدين ثقتهم وقوتهم من الله العزيز الجبار المنتقم، وان يمنحوا ثقتهم للنهج السلمي الايجابي المتمثل في اتخاذ خطوات سلمية متتابعة يشترك فيها كافة ابناء الشعب لتحقيق المطالب، وان لا يستسلموا لايحاء السلطة انه لا خيار لهم الا الخنوع والتخلي عن المطالب العادلة المشروعة على حساب الكرامة، او المجابهة بالعنف والارهاب مؤكدين بأن النهج السلمي ثري بخياراته المبدعة وقادر على تحقيق المطالب اذا توفرت الارادة لذلك، وانه النهج الافضل من اجل تحقيق المطالب، ولقد كان هذا النهج وما زال السبب لاحترام وتقدير العالم لشعبنا ووعيه الحضاري المتميز والمتقدم في المطالبة بحقوقه، وقد تحرك الضمير العالمي لمناصرة قضية شعبنا العادلة بفضل هذا النهج السلمي الذي اتبعه الشعب ورآه النهج الافضل من اجل تجنيب البلاد الخراب والدمار وان التلويح باستخدام القوة والعنف من قبل الحكومة لا مبرر له.

ايها الشعب العظيم المسالم:

الى المزيد من اعمال الفكر واليقظة والاتحاد ورص الصفوف والتضامن القوي الفعال من اجل المبادرة لاتخاذ خطوات سلمية مناسبة في الوقت المناسب بعد الدراسة الوافية للساحة، وعلى القيادات الشعبية ان تتحمل مسؤوليتها في الدعوة الى ذلك، واننا لنشيد برباطة جأش ابناء شعبنا وتماسكهم الصلب وتضامنهم الفعال وقت المحنة وخارجه، وتحليهم بالوعي والايمان والصبر لبناء حاضر ومستقبل زاهرين لهذا الوطن الحبيب

وندعوهم الى المزيد.

واننا لنعاهد الله جل جلاله ثم شعبنا العزيز الوفي بأن نكون عند مستوى المسؤولية في المحافظة على مصالح البلاد وروابطها الدينية والتاريخية والسياسية والاقتصادية ووحدتها الوطنية وقيمها الخالدة، في الوقت الذي نسعى فيه بقوة ومثابرة وثبات حاملين الارواح على الاكف من اجل تحقيق الاهداف النبيلة والمطالب العادلة المشروعة لشعبنا، وسنكون انشاء الله تعالى امناء اوفياء لدماء شهدائنا الابرار وتضحيات شعبنا العظيمة من اجل الدين والقيم الانسانية الرفيعة والحياة الحرة الكريمة في ظل دولة دستورية عادلة.

وقبل الختام نؤكد مرة اخرى ان الحل الناجح لكل ما مر به بلدنا الحبيب يتلخص في:

١ـ تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية.

٢ـ تشكيل مجلس اعلى للقضاء واستقلالية السلطة القضائية.

٣ـ اطلاق سراح جميع المعتقلين والسماح للمبعدين بالعودة.

اللهم صلي على محمد وآل محمد وتغمد ارواح شهدائنا برحمتك الواسعة واسكنهم الفسيح من جنانك مع نبيك محمد (ص) واهل بيته الطيبين الطاهرين واصحابه المنتجبين والتابعين باحسان الى قيام يوم الدين، وفرج عن كافة المعتقلين المظلومين واخرجهم من اقبية السجون المظلمة الى ارضك الفسيحة، وارجع اخواننا المبعدين الغرباء المحرومين من رؤية الاهل والاحباب الى وطنهم سالمين غانمين، وحقق لشعبنا كامل مطالبه العادلة التي دعاك وضحى من اجل تحقيقها، وجنب بلادنا الحبيبة كل سوء انك على كل شيء قدير وانك خير المسؤولين، وارحم الراحمين، بحق محمد وآله الطاهرين، صلواتك عليهم اجمعين.

وفي الختام التأييد والعزة لشعبنا ولجميع المسلمين وبالله التوفيق.

٥ يناير ١٩٩٥
خطبة الجمعة التي القاها سماحة الشيخ عبد الامير منصور الجمري في جامع الامام الصادق بالدراز يوم الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، واصحابه المنتجبين والتابعين باحسان الى يوم الدين.

ايها الاخوة والاخوات، ايها الابناء والبنات: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد قال الله تعالى: {وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم انا عاملون} صدق الله العلي العظيم، (هود ١٢١). قل للذين لا يؤمنون باهدافنا، بمطالبنا، قل للذين يختلفون معنا: اننا سائرون على ثقة باهدافنا وحقوقنا مهما قست الظروف.

وبعد: فالاختلاف لا يغادر البشرية منذ ان خلقت، فالاختلاف يحدث بين فرد وفرد، وبين جماعة وجماعة، وبين دولة ودولة. وكان هناك دائما وعبر التاريخ منطقان لحل الخلاف: منطق القوة، ومنطق الحوار. والاسلام عبر نصوصه الكثيرة قد ركز كثيرا على لغة الحوار لفصل اي خلاف ينشأ، وقد ربى ابناءه على تبني هذه اللغة مع الافكار الاخرى، وعلى الانفتاح على النظريات الاخرى، والاطروحات الاخرى. وذلك لأن هدف الاسلام هو الوصول الى الحقيقة المنشودة، او الوصول الى الحل الصحيح. فالاسلام - بناء على ذلك - لا يتعامل مع الافكار الاخرى او الفئات المعارضة بنفسية معقدة، او روح مغلقة، بل يتعامل معها بروح منفتحة، ونفسية هادئة بعيدا عن لغة العنف والقوة والقهر، واعتمادا على مواجهة الحجة بالحجة والفكر بالفكر، وهو الاسلوب الحضاري. وقد اعتمد الاسلام لغةالحوار للاسباب الآتية:

١ - ان لغة العنف لا وجود للقناعة النفسية والحرية الفكرية في ظلها.

٢ - لأن لغة العنف لا قيمة للغلبة على اساسها، لأنها غلبة القوة والعضلات والسلاح، بينما تكون الغلبة في ظل لغة الحوار غلبة المنطق والفكر والحجة، ويكون التوصل الى المطلوب على اساس الحرية الفكرية والقناعة الذاتية.

٣ - لأن لغة القوة والعنف لا تملك القدرة على زرع الفكرة في نفس الطرف المقابل، بل ان هذه اللغة عمرها لم تستطع حمل الناس على مبدأ، او زرع فكرة او قناعة في نفوسهم، بل ان من اعتنق مبدأ في ظل هذه اللغة يرتد عنه في الفرصة الاولى الممكنة،

بينما من اعتنق مبدأ او دينا او نظرية في ظل لغة الحوار تزول الجبال ولا يزول، لانه يعتنق ذلك في حال قناعة نفسية تامة، وبهذا يتبين فشل نظرية استعمال القوة، والاعتماد عليها بصورة مطلقة.

٤ ـ ان الذي تسجله الاحداث هو ان الشيء الذي يعامَل الطرفُ المقابلُ من اجل التخلي عنه، تكون النتيجة فيه عسكية، حيث يشتد تمسك الطرف المقابلَ به، وحرصه على فعله، وقد يبقى كذلك حتى في صورة تنبهه الى خطئه.

٥ ـ ان لغة الحوار تمثل لغة العقل والثقة بالنفس، ولغة العنف تمثل لغة الغابة ولغة العضلات، وهي تعبير عن العجز عن مواجهة الدليل بالدليل والحجة بالحجة، ولذلك يلجأ صاحبها لتصفية الطرف المقابل والتخلص منه، لانه لا يقوى على سماع آرائه وطروحاته. ونتيجة ما قدمناه هي ان لغة الحوار احدى الثوابت الرئيسية في الاسلام، وان لغة العنف لغة استثنائية قد يلجأ الاسلام اليها حين يستنفذ وسائله السلمية، وحيث ينحصر الحل في مواجهة القوة بالقوة. ومن هذا المنطلق وعلى هذا المبدأ سار الاسلام العظيم في التعامل مع خصومه ومعارضيه، كما انه على هذا النهج سارت الدول المتحضرة والمتقدمة. وكانت الآلية لهذا السلوك الديمقراطي هي المجالس الوطنية، والبرلمانات، وهيئات حقوق الانسان، ومؤسسات الاستفتاء العام... قناعة من الجميع مسلمين وغير مسلمين بان لغة الحوار تبني ولغة العنف تهدم، ولغة الحوار تضع الحلول، ولغة العنف تعقد الامور. والآن اقول: ماذا يحدث في هذا البلد الصغير المسالم؟

ـ في الاسبوع الماضي تم منع الاحتفال بمولد الحسين(ع) في مسجد المؤمن بالمنامة.

ـ وفي الاسبوع نفسه تمت محاصرة الدراز وبني جمرة، ومحاصرة منزلي، ومنعي من الصلاة في هذا الجامع الشريف.

ـ تهديد قيّم جامع الصادق هذا، وقيّم مسجد الصادق في القفول.

ـ ايضا في ليلة الجمعة (البارحة) كان مقررا اقامة احتفال مشترك بين القرى الثلاث: ابو قوة، السهلة الشمالية والسهلة الجنوبية، فمنع بلا اسباب ولا مبررات.

ـ ليلة الجمعة (البارحة) ايضا بينما كنا في جامع الامام زين العابدين (ع) ونحن مع اواخر دعاء كميل فوجئنا بهجوم قوات الشغب التي اطلقت القنابل المسيلة للدموع، وكان هذا بعد انصراف جماهير المصلين، ولم يكن موجودا الا ما يقارب عشرين شخصا من بينهم شيوخ وصبيان، وبعض النساء، ففر من فر وتأثر بالغازات من تأثر. وهنا اسأل: مالذي حدث في البلد حتى يفاجأ الناس بهذا النوع من الممارسات؟! هل في البلد ثورة؟ هل

في البلد عنف؟! اذن: ما هو المقصود من كل ذلك:
١ ـ استعراض القوة وارهاب المواطنين: هل هو لاستعراض القوة؟ أيكون ذلك في وجه شعب اعزل مسالم؟! أيكون ذلك في مهاجمة المساجد واغلاق المآتم؟! عجبا، استعراض القوة انما يكون في وجه الاعداء، في وجه الغزاة دفاعا عن الوطن والمواطنين، استعراض القوة يكون في وجه المجرمين واللصوص والقتلة حفاظا على سلامة المواطنين!! اما استعراض القوة لارهاب المواطنين فذلك الذي لم نسمع به.. فهذا الشعب صاحب مطالب وله حقوق، قدم ابناءه قرابين من اجل المطالب، منهم من قضى نحبه شهيدا، ومنهم في السجون والغربات يقاسون اشد المعاناة، فهل ينسى كل ذلك؟! وهل يتنازل هكذا شعب عن مطالبه لمجرد استعراض القوة؟!! لو كان هذا الشعب شاكا في مطالبة مترددا في شرعية حقوقه، لو كان كذلك لربما تنازل وتراجع، اما والحال انه في اتم القناعة باهدافه، فالتنازل لن يكون، لن يكون. وانني انصح من يعيشون منطق العنف ان يعيدوا حساباتهم، فالعنف لا يجوز ان يستخدم لارهاب المواطنين الآمنين العزل، الذين يرفعون مطالبهم الواضحة. الاجدر ان تدرس هذه المطالب لا ان تقمع!! اليس ذلك يحقق مصلحة الوطن؟!!
٢ ـ تحجيم وتقزيم اهداف المعارضة: هل المراد من كل تلك الممارسات هو تقزيم اهداف المعارضة؟ هل يراد منا ان نتحدث عن اعتقال فرد هنا وآخر هناك؟ هل يراد منا ان نتحدث عن منع احتفال هنا واحتفال هناك؟ هل يراد منا ان نفعل ذلك وننسى اهدافنا الرئيسية؟ ننسى البرلمان؟ ننسى تفعيل الدستور؟!! نحن اذا تحدثنا عن اغلاق المأتم ومنع الاحتفالات واقامة الصلوات، فانما ننطلق من الدستور ايضا بعد انطلاقنا من اسلامنا العظيم دين الامة، فالدستور كفل للمواطنين حرية القيام بالشعائر الدينية، كما ورد في المادة رقم (٢٢) القائلة: «حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الاديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلد». هذا الشعب لم يتحرك لاجل حرية الاحتفالات فقط، ولم يطالب فقط بحرية العبادة، هذا الشعب لم يقدم ابناءه لتلك الامور فقط. هذا الشعب في اتم الوعي والادراك، ويعي ان الانشغال بتلك الامور فقط هو تهميش للمطالب الرئيسية وتحجيم للاهداف الرئيسية، نعم لن نسكت عن منع الاحتفالات واقامة الصلوات، ولكن في اطارها الاسلامي والدستوري، ولن ننسى اهدافنا الرئيسية: اهداف هذا الشعب واضحة جلية: تفعيل الدستور، عودة البرلمان، اطلاق كافة المعتقلين وعودة المبعدين

والمفصولين هذه هي اهدافنا التي سنعمل على تحقيقها بالطرق الصحيحة.

٣ـ ضرب الوحدة الوطنية والاسلامية: اقول ايضا: هل المراد من تلك الممارسات ضرب الوحدة الوطنية والاسلامية!! هل المراد تشويه المعارضة وتصويرها للعالم بأنها حركة اصولية ارهابية لا تملك الا العنف سبيلا لتحقيق اهدافها؟!! اين هذا العنف؟ واين هذا الارهاب؟!! هذا الشعب يملك مشروعا كبيرا وهو (العريضة) هذا المشروع لا يخص طائفة دون طائفة، ولا فئة دون فئة، هذا المشروع هو انجاز حضاري لكل المواطنين ولا يملك احد صلاحية الغائه. وهذا اكبر دليل على الوحدة الوطنية الاسلامية. والذين وقعوا عليها لم يكونوا ارهابيين اصوليين ـ حسب التسمية المزعومة ـ، ولا علمانيين متزمتين، بل هم اصحاب مطالب اجمع الشعب عليها. فمحاولة تشويه الحركة المطالبة بتفعيل الدستور بأنها حركة طائفية شيعية، او حركة اصولية ارهابية، هي محاولة يائسة فاشلة.

٤ـ استدراج للعنف: واخيرا هل المراد من تلك الممارسات استدارج الشارع للعنف؟! مضت شهور والساحة تعيش الهدوء، والشعب ملتزم بالهدوء رغم الدماء، رغم السجون، رغم التشريد، فلماذا الآن تأتي هذه الممارسات في اسبوع واحد، وتحدث كل تلك الامور؟!! ما هو الغرض العقلاني والهدف السياسي المطلوب تحقيقه؟ هل المطلوب ان تعود الساحة الى ما كانت عليه من العنف والفوضى؟ الا تؤدي كل تلك الممارسات الى اشتعال الساحة؟!! هذا ما نقوله لكل ذي عقل وضمير. واخيرا نتوجه الى القيادة السياسية العليا مطالبين بالتدخل الفوري العاجل لوقف تلك الممارسات، خدمة للأمن وحفاظا على الوطن.

اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٢ يناير ١٩٩٦
تذكروا شعب البحرين يوم العيد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين والتابعين باحسان الى يوم الدين.

ايها الاخوة والاخوات ايها الابناء والبنات: سلام من الله عليكم ورحمة وبركات، دعاء لكم ولي بالتوفيق وتسديد الخطى والعون على مواصلة الدرب لتحقيق ما فيه خير الامة وصلاحها وقول وفعل ما يرضي الله تعالى ويقرب اليه وبعد..

فقد قال الله تعالى {ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون}. هذه الآية الكريمة من الآيات العظيمة في القرآن والقرآن كله عظيم ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الناس يسرها وعسرها، حاضرها ومستقبلها وقد جاءت لتقرر عدة مبادىء رئيسية لا مناص للامة منها اذا ارادت ان يكون لها وجود قوي فاعل في الحياة الدنيا وقرب من الله تعالى في الحياة الآخرة وهذه المبادىء هي:

١ ـ الاصلاح: حيث تقرر الاية المباركة بما لا يترك مجالا للشكل ان وراثة الارض والسيطرة على منافعها وبركاتها لن يكون الا بيد الصلحاء والمصلحين. وهذه الوراثة ليست في الآخرة فقط كما ذهب اليه بعض المفسرين، وانما هي في الدنيا والآخرة لأن الآية مطلقة فتضم الوراثتين وراثة الدنيا ووراثة الاخرة. اذ ليس البقاء للاقوى وليست السيطرة والغلبة للاقوى وان جمع من القوى ما جمع اذا كان يسير في الناس بالظلم ويحكم الناس بالظلم. بل البقاء والخلود للاصلح الذي يسير في الناس بالعدل ويحكمهم بالعدل. فالصلاح بما يرضي الله تعالى اساس البقاء وشرط استمرار الحكم وعليه فهذه الآية تقرر مبدأ الاصلاح وتدعو اليه.

٢ ـ الصمود: حيث توحي الآية المباركة بضرورة الصمود في المسيرة لكي تصل الامة الى تحقيق اهدافها مهما كانت المحن. بل تصنع الآية الصمود في مواقف المستضعفين في الارض وتزرع الامل في نفوسهم وذلك بما توحي به من البشرى لهم، البشرى بالنصر ووراثة الارض. وما توحي به من ان البلاء وان طال سيرتفع، والظلم وان تطاول سينقطع، وتعضد السنة الشريفة هذا الايحاء.

فقد جاء عن الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم: «لو لم يبق من الدنيا الا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج رجل من ولدي اسمه اسمي يملأ الارض عدلا

بعدما ملئت جورا».

٣ـ دور الامة وغياب القيادة:

الثالث من المبادىء الهامة الرئيسية التي تقررها الآية هو دور الامة في غياب القيادة، او زمن الغيبة، حيث شاء الله عز وجل غيبة الامام المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف. هذه الغيبة الطويلة، حتى يأذن الله تعالى له فيخرج ويملأ الارض عدلا كما ملئت جورا.

فغياب القيادة المعصومة لا يوقف المسيرة، والقاعدة الاسلامية تربط الانسان المؤمن بالرسالة ولا تربطه بالشخص الا من خلال الرسالة. اننا نستوحي من قضية غياب المهدي عجل الله فرجه الشريف ان الرسالة هي الاصل والقاعدة والقيادات المتتابعة تمثل دور الحجة للرسالة، وعظمتهم تقاس دائما بحجم ما يقدمون لها من خدمات وتضحيات. فالاسلام على هذا الاساس يلغي موضوع عبادة الشخصية ويرفض ربط مستقبل الرسالة بحياة الاشخاص. فالرسالة ابدا لا تتجمد عند حدود حياة القيادة، والرسالة لا تموت بموت القيادة، والرسالة لا تتجمد عند غياب القيادة بل ان المسؤولية تكبر والمهمة تعظم والامة الواعية قادرة على انجاب العظماء والقيادات. فدور الامة لا يتوقف بل يتزايد ويتأكد وهلم نستعرض هذا الدور:

أ ـ صلاح الاطروحات:

فالاستكبار العالمي ركز جهوده على تجميد عقول الامة وتهميش دورها في اصلاح المجتمع وساعد على ذلك تبني بعض العقول الضعيفة فكرة الانتظار السلبي في زمن الغيبة. فتحولت الامة الى افراد لا شأن لهم الا شؤونهم الفردية الخاصة. عاشت الامة هذه النظرة، حياة الاتكالية والتبعية واللاهدفية واللامسؤولية. وهذا عكس ما يريده الاسلام الذي يرفض التراجع والانقلاب حين تغيب القيادة قائلا: {وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل، أفإن مات او قتل انقلبتم على اعقابكم}.

ثم ان دور الامة يتعزز ليس في الحضور في الساحة فحسب، بل يتجاوز ذلك الى المساهمة في صنع الاطروحة المناسبة للظرف الذي يعيشه المسلمون ليحفظوا بذلك دينهم عن التحريف ومجتمعهم عن الضياع والانحراف. وهذه مهمة اصحاب الفكر والعقول الراقية في الامة ولا يجوز ان تقتصر على البعض ويعيش البعض الآخر حياة اللامبالاة والاتكالية. فالمؤمن لا يسأل عن ماله وشبابه ووقته فقط، بل يسأل ايضا بالدرجة الاولى عن فكره ومنطقه وعلمه في الامور. والامة بكل مفكريها وكتابها مسؤولة عن صنع

الاطروحة المناسبة واختيار البدائل الناجحة. فحركة الامة المطالبة الآن بتفعيل الدستور هي حركة مفتوحة لكل افراد الامة وهي ليست جزءا مغلقا في وجه احد، الكل مسؤول عن الحركة لأنه منها وهي منه.

ب ـ مراقبة المسيرة: فالامة بكل فئاتها ليست مسؤولة فقط عن المشاركة في صنع خيار الامة، بل مسؤولة ايضا عن مراقبة المسيرة وتصحيح الخطأ فيها. والامة قادرة على ذلك، وقد اثبتت الاحداث صحة هذا القول. ان من حق الامة ان تعطي رأيها، وتقول كلمتها في اي امر تراه مخالفا لصلاحها. وللامة حق التعبير عن رأيها، وليس لأحد ان يسلبها هذاالحق. لها الحق ان تعبر عن رأيها في الاحتفالات والندوات وفي المقابلات وفي الصحافة وعبر الشعارات والمواكب والمنابر واية وسيلة تنسجم مع الاهداف المرفوعة.

وقفة مع سعادة وزير الاعلام:

لقد تابعت باستغراب ما قاله سعادة وزير الاعلام في مقابلته مع اذاعة لندن حين سئل عن اغلاق المساجد فرد قائلا: «نحن حكومة اسلامية، والمساجد مفتوحة ولا نغلق المساجد. ولكن المساجد لذكر الله والعبادة ونرفض ان تكون اماكن للتحريض».

ليسمح لي سعادة وزير الاعلام ان الفت انتباه سعادته لبعض النقاط: فأنا احد الذين منعوا من الصلاة، من دون مبرر منطقي او عقلاني، في ليلة الجمعة ما قبل الماضية في جامع الامام زين العابدين عليه السلام. وبعد الانتهاء من الصلاة فوجئنا بحصار الجامع وقيام قوات الشغب باستعمال القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي.

الا يعد ذلك هتكا لحرمة المسجد؟ وكيف يكون هناك تحريض وانا لم الق اي حديث ولم اخطب باية خطبة؟ وكل المصلين شهود، فهل هناك اي مبرر عقلائي لذلك؟ وهنا بدأت ترفع هتافات مثل (لن نركع الا لله).

وعاد الشيخ يتابع: وفي يوم الجمعة ما قبل الماضية، تمت محاصرة الدراز وبني جمرة، وفرض الحصار حول بيتي من الساعة السابعة والنصف صباحا وحتى الساعة الثانية بعد الظهر؟ الا يعد ذلك ترويعا لامن المواطنين وتهديدا للاستقرار في البلد؟

وفي ليلة السبت الماضية، تمت محاصرة مسجد الصادق في منطقة القفول، ثم منعي من الصلاة فيه وضرب الجمهور المتجه الى المسجد للصلاة بالرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع، هل هذا بحجة التحريض؟ ليسمح لي سعادة الوزير ان اقول اي تحريض يمارس في أحاديث المسجد؟ الآن اصبحنا محرضين؟ الآن بعد ان عاد الهدوء الى

الساحة؟ باعتراف اجهزة الامن والمراقبين لشؤون الساحة والكل يشهد ان الهدوء عاد بفضلنا وبفضل العاملين في الساحة . . (هتافات . . الله اكبر . . النصر للاسلام) . فكيف يتحول الداعون الى الهدوء الى محرضين . . (هتافات . . نحن لا نشاغب . . بالدستور نطالب) . وهل ان المطالبة بتفعيل الدستور وعودة البرلمان بالكلمة الهادئة والاسلوب العلمي تعد ايضا تحريضا؟

اذن ما هو الاسلوب المطلوب؟ لقد طرقنا كل الابواب وما زلنا ندعو للحوار . في اعتقادنا ان مهاجمة المساجد وحصار القرى هو الذي يحرض على العنف ويدفع الساحة الى العنف . لقد بقيت الساحة هادئة طيلة الاشهر الثلاثة او الاربعة الماضية والفضل يرجع لاصحاب المبادرة ولخطبهم، (هتافات: الله اكبر . . النصر للاسلام) واننا نأمل ان تتوقف الاعتقالات وتتوقف مهاجمة المساجد وتغلب لغة الحوار على لغة العنف حتى تستقر البلاد ويعود الامن الى ربوعها .

وقفة مع الصحافة المحلية :

لا شك ان مهمة الصحافة مهمة كبيرة جدا، فهي من جهة يقع على عاتقها مسؤولية نشر الحقيقة وتنوير الرأي العام لقضايا الامة . ويقع عليها ايضا مهمة التنظير لمشاكل الامة ووضع الحلول المناسبة لها من جهة اخرى . وهذه الاهداف لا تتحقق الا اذا توفر عنصرا الكفاءة والشجاعة، وكان هناك تفاعل ايجابي بين القراء والكتاب شرطه الصراحة والموضوعية . واني من هذا المنطلق اود ان الفت انتباه صحافتنا المحلية لبعض النقاط :

لقد عصفت بالبلد ازمة خطيرة وسجن المئات وهجر من هجر وعاش الجميع في خوف وقلق على المستقبل . وسؤالي : اين كانت صحافتنا؟ اين رأيها الصريح في المخرج من الاحداث؟ لقد كتبت كل الصحف واعطت رأيها عن الاحداث وفي الاحداث، فلماذا ظلت صحافتنا المحلية صامتة عن ابداء رأيها بشكل صريح؟ لماذا لم نسمع بصوتها الا اذا كانت هناك حرائق او محاكمات؟ الم تكن هناك عريضة وقع عليها المئات رفعت للامير ١٩٩٢؟ الم تكن هناك عريضة اخرى وقع عليها ٢٥ الفا من المواطنين في سنة ١٩٩٤؟ الم تكن هناك مبادرة سلمية متفق عليها مع الحكومة اعادت الهدوء الى البلد؟ لماذا لم تتكلم صحافتنا عن هذه الامور؟ (هتافات: الله اكبر . . النصر للاسلام) لماذا لم تتكلم صحافتنا عن هذه الامور ألم تسمع بها؟ لماذا تكلمت عن النتائج وتجاهلت الاسباب؟

هناك حركة سلمية شعبية غير حزبية في حقيقة الامر يشارك فيها الشيعي والسني

والاسلامي والوطني، اهدافها واضحة . . . تفعيل الدستور، عودة البرلمان، اطلاق سراح جميع المعتقلين، عودة المبعدين (هتافات . . الله اكبر . . النصر للاسلام . . لا سنية لا شيعية . . الشعب يطلب حرية).

ألم تسمع صحافتنا بهذه الحركة السلمية الشعبية لماذا لم تتحدث عنها؟ لماذا لم تعط رأيها فيها؟ وعلى الجانب الآخر ألم تسمع صحافتنا المحلية بحصار المساجد والقرى واستخدام الرصاص المطاطي واستعمال الغازات المسيلة للدموع؟ إننا نأمل لصحافتنا ان يكون لها رأي في الاحداث، ورأي في الحلول فهل يكون ذلك؟ (هتافات . . سحقا سحقا للعملاء . .).

حول الاعتقالات الاخيرة لقد تحدثت عن هذا الموضوع اكثر من مرة، وكان بودي ان يوضع حد لهذا الموضوع، ولكن لقد تم اعتقال فضيلة الشيخ محمد الرياش من المسجد وامام المصلين في الاسبوع الماضي (هتافات . . الله اكبر . . النصر للاسلام . .)، لماذا يتم اعتقال هؤلاء العلماء الافاضل؟ ما هو الجرم الذي ارتكبه هذا العالم؟ هل الحديث عن المطالب الدستورية يعد جرما يعتقل عليه الافراد؟ اننا نطالب باطلاق سراحه واطلاق سراح جميع المعتقلين الابرياء ووضع الحلول للازمة التي عصفت بالبلاد.

اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(هتافات . . . الله اكبر . . النصر للاسلام).

الملاحق

ملحق وثيقة رفض الكتل النيابية للمشروع

بسم الله الرحمن الرحيم
انه بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٧٥ عقد اجتماع بين السادة الموقعين ادناه لبحث الازمة الناتجة عن موضوع المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة، وقد اتفق المجتمعون على ما يلي:
١ ـ ان تدلي الحكومة في المجلس وفي جلسة علنية بالبيان التالي نصه: «بناء على تقرير لجنة الشؤون الخارجية والداخلية والدفاع المرفوع الى المجلس عن المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة وبعد ان استأنست الحكومة برأي جميع اعضاء المجلس الموقر، تعد الحكومة المجلس باعادة النظر في المرسوم بقانون المذكور في مدة اقصاها شهر يوليو (تموز) ١٩٧٥.
وعليه تطلب الحكومة تأجيل النظر فيه لكي يتسنى لها ذلك».
٢ ـ كما اتفق المجتمعون كذلك على ما يلي:
أ ـ ان تكون الجلسة التي يدلى فيها بالبيان المذكور جلسة علنية.
ب ـ ان عبارة اعادة النظر تعني الغاء المرسوم، وان يسجل ذلك في محضر جلسة رسمية للجنة الشؤون الخارجية والداخلية والدفاع، يحضرها رئيس المجلس والحكومة وعدد من الاعضاء.
جـ ـ أن يكون شهر يوليو (تموز) ١٩٧٥ هو المدة القصوى للحكومة لتقوم بإلغاء المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة.

الموقعون:

١ ـ الشيخ عبد الامير منصور الجمري
٢ ـ رسول عبد علي الجشي
٣ ـ علي صالح الصالح
٤ ـ عبد الله المدني
٥ ـ محمد سلمان احمد حماد
٦ ـ محسن حميد مرهون
٧ ـ خالد ابراهيم الذوادي
نقلا عن الاضواء ١٩٧٥/٦/٢٦.

العريضة النخبوية التي وقع عليها ثلاثمائة شخصية

بسم الله الرحمن الرحيم
١٥/ ١١/ ١٩٩٢
حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
امير دولة البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لقد صدّقتم يا صاحب السمو واصدرتم في لحظة تاريخية دستور دولة البحرين بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٣٩٣هـ الموافق ٦/ ١٢/ ١٩٧٣م - بعد ان ناقشه واقره المجلس التأسيسي الذي دعوتم الى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم ١٢/ ١٩٧٢، بتاريخ ٩/ ٥/ ١٣٩٢هـ - في الوقت الذي كنتم تستعيدون فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة والاسلام، وتتطلعون بايمان وعزم الى مستقبل قائم على الشورى والعدل، حافل بالمشاركة في مسؤوليات الحكم والادارة، كافل للحرية والمساواة، وموطد للاخاء والتضامن الاجتماعي، كما جاء في مقدمة الدستور. فرسخ هذا الدستور اسس المشاركة الشعبية في الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من احكام واصول الشورى المستمدة من ديننا الاسلامي الحنيف، ومن مبادىء العدل والحرية والمساواة التي كانت دوما مبادىء راسخة في الحضارة الاسلامية والانسانية.

وما كان ذلك الامر الا تغييرا رائدا سعى اليه سموكم لارساء نظام حديث يحكم دولة البحرين، وانجازا حضاريا سيذكره التاريخ لسموكم.

واذا كان حل المجلس الوطني يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٧٥م بالمرسوم الاميري رقم ١٤/ ١٩٧٥ بموجب الصلاحية التي تمنحها المادة ٦٥ لسموكم فان المادة نفسها تؤكد على اعادة الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل والا استرد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، علما بأن المادة ١٠٨ من الدستور قد قررت عدم جواز تعطيل اي حكم من احكامه الا اثناء قيام الاحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون، ولم يكن حل المجلس في حالة قيام هذه الاحكام.

بناء على ما ذكر وبناء على المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية خلال السنوات

الماضية وما تتجه اليه الارادة الدولية لخلق نظام عالمي جديد، فان الامر يستدعي - ان لم يتم الاخذ بالمادة رقم ٦٥ من الدستور - الدعوة الى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد على الانتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور، من اجل ممارسة الدولة نظامها الديمقراطي الذي نصت عليه المادة (١) فقرة (د) القاضية بأن: « الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور»، ومن اجل ارساء الثقة والاحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين، وحرصا على تظافر جهود جميع افراد هذا الشعب حكاما ومحكومين في تقدم وازدهار هذا البلد، ومن اجل اطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقا لنص المادة (١) فقرة (هـ) من الدستور والتي تنص على ان: «للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءا بحق الانتخاب، وذلك وفقا لهذا الدستور وللشروط والاوضاع التي يبينها القانون».

اننا الموقعين ادناه نرفع الى سموكم هذا الخطاب انطلاقا من مسؤوليتنا كمسلمين ومواطنين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين واستنادا الى نص المادة (٢٩) من الدستور التي تقضي بأن: «لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه». وباعتبار سموكم رأس الدولة طبقا لنص المادة (٣٣) فقرة (أ) من الدستور مطالبين سموكم بالمبادرة باصدار الامر لاجراء الانتخابات للمجلس الوطني عملا بما ورد من تنظيم له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور.

وان المجلس الوطني كمجلس تشريعي دستوري لا يتعارض مع ما ذكر مؤخرا عن عزم الحكومة انشاء مجلس استشاري لتوسيع دائرة استشاراتها فيما تريد القيام به، ولا يحل المجلس الاستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية.

اننا على امل ان يحقق سموكم هذا المطلب الجماهيري لما فيه خير الجميع.

وتفضلوا بقبول جزيل الشكر مع الاحترام والتقدير.

العريضة الشعبية العامة التي وقع عليها ٢٥ الف مواطن أكتوبر ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرة الفاضل/ صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
امير دولة البحرين حفظه الله ورعاه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد:

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموفقة في ارساء دعائم دولة البحرين الحديثة بعد الاستقلال بمصادقتكم على الدستور في ٦ ديسمبر ١٩٧٣، واجراء الانتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديث وتاريخ المنطقة تؤكد ايمانكم بأهمية المشاركة الشعبية على اساس من الشورى والعدل، لمواجهة متطلبات مستقبل التطور الحضاري لدولتنا الحديثة وتوطيد دعائم مؤسساتها بعزم وثقة لا حدود لهما بأبنائها وبأهليتهم لتحمل مسؤولياتهم في تنمية البلاد وتوطيد الامن والاستقرار فيها على اساس من الاخاء والتضامن والتكافل الاجتماعي.

واذا كان وطننا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٧٥، وحتى يومنا هذا وتراكمت من جراء ذلك العديد من الرواسب نتيجة تعطيل المسيرة الديمقراطية الرائدة التي افتتحتموها بافتتاحكم اول فصل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب، وكان شعبكم حريصا على توفير فرص التفكير المتروي لسموكم الكريم في التجربة التي مرت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حله بموجب المرسوم الاميري رقم ١٤/ ١٩٧٥، فان املنا كان كبيرا في فتح باب التحاور مع سموكم الكريم حول مستقبل هذا الوطن، عندما تقدمت نخبة من ابناء وطنكم ومن مواطنيكم بالعريضة التي قدمت الى سموكم في ١٥/ ١١/ ١٩٩٢ والتي لخصت مطالبها في عودة المجلس الوطني وفقا للدستور.

وكما تعلمون سموكم فان مجلس الشورى الذي ارتأيتم تأسيسه بارادة اميرية لا يسد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل اهم مؤسسة تشريعية عن العمل.

والحقيقة التي تظهر امامنا كمواطنين ومسلمين هي اننا سنكون مقصرين في تحملنا المسؤولية ما لم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمة المؤمنة بما نلمسه من اوضاع

غير سوية يمر بها بلدنا في ظروف من المتغيرات الدولية والاقليمية في ظل تعطيل المؤسسة الدستورية، والتي لو انتهى عطلها لكانت خير معين على ايقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا كمواطنين نعيش معاناة متعددة الاوجه في محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة وتضرر القطاع التجاري ومشاكل الجنسية والتجنس ومنع العديد من ابنائنا من العودة الى وطنهم، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية التي تحد من حرية المواطنين، وتتناقض مع الدستور، وما رافقها من انعدام حرية التعبير والرأي وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعا مباشرا الى جانب الاعلام الموجه من قبلها. وهذه الامور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي تستحثنا كمواطنين الى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في اشراك المرأة في العملية الديمقراطية، وذلك باجراء انتخابات حرة ان ارتأيتم عدم دعوة المجلس الوطني المنحل الى الانعقاد وطبقا للمادة ٦٥ من الدستور التي نصها:

((واذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل. فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد)).

واننا على امل وثقة في رؤيتكم لعدالة مطالب هذه العريضة التي قصدنا منها الحث على استكمال هيكل دولتنا الفتية، وتقديم العون لقيادتكم الحكيمة على اساس من العدل والشورى والايمان بما ارساه ديننا الاسلامي الحنيف من دعائم متينة اعتمدتها حكمتكم السامية في دستور وطننا الغالي.

ادامكم الله لنا وادام لكم موفور الصحة والعزيمة. ووفقنا الله واياكم لما فيه خير وعزة وطننا.

بيان الوطنيين الديمقراطيين في ابريل ١٩٩٥

نحو حوار وطني عام

إن مبدأ الحوار الديمقراطي والتداول الحر لمشكلات وهموم الوطن والمواطن كان دائما يشكل منطلق واساس الاجماع الوطني ولقد عبر الشعب البحريني عن تمسكه بالشرعية الدستورية واحترامه الشديد للقانون وكان ذلك من خلال عريضة عام ١٩٩٢ والعريضة الشعبية عام ١٩٩٤ والتي عبرت بجلاء عن الرغبة الشعبية المخلصة في ايجاد سبل تعزيز الحوار الديمقراطي فيما بين الحكومة والشعب والعودة الى الاطر القانونية التي يمارس من خلالها هذا الحوار وفقا لاحكام الدستور.

واننا في الوقت الذي نؤكد فيه تأييدنا لأية مبادرة في اتجاه الشروع في مثل هذاالحوار وفقا لنهج سلمي يساعد على الانفراج وعودة الاستقرار للبلاد، فان الاتفاق الامني الذي تم بين الحكومة وبعض الشخصيات القيادية في المعارضة يشكل خطوة ايجابية في هذا الاتجاه.

ولانجاح هذا الحوار فاننا نؤكد على الاسس اللازمة له، اذ يجب ان يتم مع جميع الفاعليات الوطنية والديمقراطية وذلك لابعاد هذا الحوار عن اي طابع طائفي وتأكيد الطابع الوطني له وان يتناول المطلب الرئيسي للشعب والمتمثل في عودة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وان يؤدي الى اتفاق يتضمن برنامجا محددا لاعادة الحياة الديمقراطية للبلاد.

كما اننا نعتبر اطلاق سراح جميع المعتقلين واعادة جميع المفصولين الى اعمالهم بادرة خير يباركها هذا الشعب ويثني عليها على ان تكون المقدمة لانفراج ديمقراطي يتمثل في عودة الحياة النيابية واصدار عفو عام عن جميع المبعدين والسجناء السياسيين.

اننا وبوصفنا وطنيين ديمقراطيين نؤكد على ان الموافقة على استلام العريضة الشعبية الموقعة من اوسع قطاعات الشعب واستقبال الوفد الممثل لهذه العريضة سوف يكون الاثر الطيب لكونه يمثل مقدمة لحوار يؤدي الى اعادة الحياة الديمقراطية من خلال اعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وانهاء تعليق العمل بمواده التي تنظم السلطة التشريعية وصلاحياتها والذي هو مطلب كل الشعب البحريني بجميع فئاته وطوائفه دونما تمييز وهو المطلب الذي سيبقى مرفوعا الى ان تتحقق المشاركة الشعبية التي تمثل الدعامة الرئيسية للوحدة الوطنية والامن الاجتماعي.

بيان من لجنة العريضة الشعبية صادر في ٣ فبراير ١٩٩٥

تصاعدت الاحداث في بلادنا في الآونة الاخيرة اثر وصول الازمة السياسية الى طريق مسدود كنتيجة حتمية للضغوط الاجنبية التي مارستها وتمارسها بعض الدول على حكومة البحرين كلما لاح بارق امل في تفاهم معقول بينها والمعارضة المطالبة بالاصلاح السياسي. . وهو الاصلاح الذي لا يتجاوز العودة الى دستور ١٩٧٣م، واعادة المواد المعلقة منه الى العمل واعادة السلطة التشريعية (المجلس الوطني) بالانتخاب وفقا لما ينص عليه دستور البلاد.

لقد ثبت لدينا قيام ضغوط اجنبية شديدة على حكومة بلادنا ادت بها الى التضحية بالحريات العامة ومنع اي صوت يطالب بعودة الحياة الديمقراطية من الارتفاع متناسية بذلك كل ما قدمه شعب البحرين من تضحيات تدل على الوفاء والاخلاص للشرعية الدستورية المتمثلة في نظام الحكم القائم.

واستنادا الى هذه الشرعية الدستورية بالذات تحركت فئات واسعة من الشعب لتخاطب القيادة السياسية العليا في البلاد من خلال عريضتين الاولى قدمت في ١٥ نوفمبر ١٩٩٢م والثانية لا زالت تنتظر التقديم حيث قطعت الاحداث الطريق على الوفد الذي تقرر ان يقدمها وهي احداث الحقت افدح الاضرار بالوطن وبمشروع الاصلاح الديمقراطي والذي لا يتجاوز عودة العمل بدستور عام ١٩٧٣م. ولم يفسح المجال لفتح اي قناة من قنوات الحوار بين القيادة السياسية العليا والمطالبين بعودة الدستور والانتخابات التشريعية.

لقد عانت بلادنا وشعبنا ولاكثر من عام بسبب انسداد قنوات الحوار وانتشار موجات العنف غير المبرر والمرفوض بل والمدان من اي جهة جاء مصدره. كما تدخلت عدة اطراف ساهمت في تعقيد الازمة وتصعيدها باستكثارها على شعب البحرين القليل العدد ان يكون لديه برلمان منتخب وان يكون مستواه الحضاري الراقي يؤهله للتصرف بحرية سياسية وكمجتمع مدني حديث مصمم على التمسك بالشرعية الدستورية التي ينضوي تحت لوائها، ومصمم على العمل بما جاء في دستور بلاده.

الا ان كل ما عانته بلادنا وعانينا منه لاكثر من عام لم يكن متوقعا بان تخترع له نهاية مأساوية مثيرة للرثاء اكثر مما هي مثيرة للسخط حيث تدخل فيها كم هائل من الاعلام العربي الذي تجنب الحديث او الاشارة الى الدستور المعلق منذ اكثر من عشرين عاما والى

البرلمان الذي لا زال محرما انعقاده او الدعوة لانتخابات اليه. وبدلا من ذلك اسهب الاعلام العربي المضلل في الحديث عن «المؤامرة» ودور خطباء المساجد في التحريض على العنف وامام اسهاب الاعلام العربي في قلب الحقائق عن وعي واتهام علماء دين افاضل تركزت خطبهم على حث المستمعين لهم على التزام الهدوء وجادة القانون واقناع الناس بان الطريق الى البرلمان وعودة سيادة الدستور لا تتم الا بالطرق الشرعية. فامام كل ذلك الهجوم الاعلامي المتعمد لا بد ان نتساءل مستصرخين الضمائر الحية، لمصلحة من زيفت المطالب المشروعة والسلمية لشعبنا في الاعلام العربي، ولمصلحة من تسابقت الحكومات العربية تساند اجراءات القمع ومصادرة الحريات وتمتنع عن توجيه النصح بالكف عن سياسة معاقبة الشعب اذا ما طالب بحقوقه؟؟ بل هناك من هاجم اخوة لنا في الكويت الشقيق عندما بادروا مشكورين بارسال خطاب لسمو امير دولة البحرين يناشدونه فيه الاستماع الى مطالب شعبنا العادلة، فماذا يعني ذلك؟

ان لجنة العريضة الشعبية تستنكر بشدة تلفيق التهم جزافا ضد علماء الدين الافاضل وزملائنا في لجنة العريضة المعتقلين اعتقالا اداريا. كما تستنكر بشدة محاولة الايحاء بوجود ارتباط بين بعض رموز المعارضة المعتقلين وبعض الدول الاجنبية وتلك المحاولات هدفها صرف نظر الرأي العام العالمي عن حقيقة الازمة السياسية وعن وجود معارضة وطنية شاملة في البحرين لقطع الطريق على مطالبها المشروعة. وهي الازمة التي لجأت الحكومة الى محاولة حلها بالتعاون مع من عرفوا فيما بعد باسم اصحاب المبادرة وذلك عندما اتفقت مع بعضهم على السفر الى خارج البحرين لاجراء المشاورات وتهدئة المعارضة في خارج البلاد. مما يؤكد وجود ازمة سياسية اكثر منها ازمة امنية او مجرد اعمال عنف فقط.

ولجنة العريضة الشعبية اذ تدين العنف والتجاوزات الامنية لتستصرخ الضمائر الحية في العالم اجمع لتوقف مسلسل الارهاب التصعيدي والذي هدفه الاساسي منع المطالبة بعودة العمل بالدستور البحريني ومنع عودة المجلس الوطني وتطالب جميع الشرفاء في العالم بالسعي لاقناع القيادات السياسية في البلاد بفتح ابواب الحوار المغلقة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتجنيب البلاد اي كوارث محتملة.

والى مزيد من الوحدة الوطنية التي تمرس بها شعبنا المجرب. والى رفض كامل للعنف من اي مصدر جاء وتحت اي مبرر. والى الغاء لكافة اجراءات منع المواطنين البحرينيين من العودة الى وطنهم البحرين.. واطلاق سراح كافة المعتقلين.

ونأمل ان تعود الحياة الطبيعية الآمنة الى ربوع بلادنا وفي صفوف شعبنا بعد تلك المحنة العصيبة التي مر بها ليواصل هذا الشعب المجيد عطاءه الحضاري المتميز .

حرر في٣ فبراير ١٩٩٦م

لجنة العريضة الشعبية

فهرست

بيانات اصحاب المبادرة (الاضراب عن الطعام)

١ ـ بيان ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٥	٢٥
٢ ـ آلية تنظيم التضامن مع المعتصمين ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٥	٢٧
٣ ـ بيان ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٥	٢٩
٤ ـ البيان الختامي ١/ ١١/ ١٩٩٥	٣١
٥ ـ بيان ١٠/ ١١/ ١٩٩٥، بخصوص الرسالة للاعتذار والاستدعاء	٣٧
٦ ـ بيان الامتناع عن الصلاة ٧/ ١٢/ ١٩٩٥	٦٤
٧ ـ بيان العيد الوطني (٩٥) ١٦/ ١٢/ ١٩٩٥	٦٥
٨ ـ بيان ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٥	٧٢

الشيخ عبد الأمير منصور الجمري

من مواليد العام ١٩٣٧ بمنطقة بني جمرة بالبحرين. تلقى تعليمه الاولي في البحرين قبل ان يذهب الى مدينة النجف الاشرف بالعراق في ١٩٦٢ لمواصلة علومه الدينية. واستمر هناك حتى مطلع السبعينات. رشح نفسه لانتخابات المجلس الوطني في ديسمبر١٩٧٣، وفاز بمقعد عن الدائرة الرابعة عشرة بالمنطقة الشمالية. ولعب دورا متميزا في العشرين شهرا من عمل المجلس قبل حله في اغسطس ١٩٧٥. وكان عضوا في لجنة العلاقات الخارجية. وتصدر مع عدد من اعضاء المجلس الحملة لافشال قانون امن الدولة الذي طرحته الحكومة امام المجلس في اكتوبر ١٩٧٤. وبعد ان قرر الامير تعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥، عمل الشيخ الجمري قاضيا بالمحكمة الشرعية حتى ١٩٨٨. وكان من ابرز المتصدرين لمشاريع المطالبة بعودة العمل بالدستور. وفي ١٩٩٢ كان احد الستة الذين تبنوا مشروع العريضة التي رفعت للامير آنذاك تطالبه باعادة العمل بالدستور. كما تصدر مشروع العريضة الشعبية العامة التي وقعها ٢٥ الف مواطن في ١٩٩٤. واعتقل في ١٥ ابريل ١٩٩٥ مع الآلاف من ابناء الشعب. وخلال الشهور الستة التي سجن فيها طرح مع الحكومة مشروعا لحل الازمة أدى لانفراج نسبي قبل ان تفشله الحكومة في نهاية ١٩٩٥. وعلى اثر استمرار الانتفاضة السلمية، اعتقل مرة اخرى في ٢١ يناير ١٩٩٦، وما يزال في السجن حتى الآن.